



الرقم التسلسلي:.....

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

عنوان الأطروحة:

إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء

إلى سوق الصرف الموازي

- دروس مستفادة من بعض التجارب الدولية -

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:

- إيمان حناشي - نور الدين شتوح

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
بهلول لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	رئيسا
شتوح نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مشرفا ومقررا
آيت يحيى سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا
قدرى شهلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا
شرفق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة	مناقشا
بشكر إلهام	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



الرقم التسلسلي:.....

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

عنوان الأطروحة:

إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء
إلى سوق الصرف الموازي
- دروس مستفادة من بعض التجارب الدولية -

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:

- إيمان حناشي - نور الدين شتوح

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
بهلول لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	رئيسا
شتوح نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مشرفا ومقررا
آيت يحيى سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا
قدري شهلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا
شقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة	مناقشا
بشكر إلهام	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين.

إلى زوجي، إبنائي: قصي وغيث، إخوتي.

إلى كل طالب علم.

شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل على عونه وتوفيقه للطالبة على اتمام هذا العمل، نسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما فيه الخير من علم وعمل.

تتوجه الطالبة بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور نور الدين شتوح، على قبوله الاشراف على هذا العمل وإثرائه بأفكاره وتوجيهاته القيمة، داعية الله عز وجل أن يجعله للعلم ذخرا وللباحثين سندا ويجزيه أحسن جزاء.

كما تتوجه الطالبة بكل الشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إيمان حناشي

الفهرس العام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
VII -I.....	فهرس المحتويات.....
IX-VIII.....	فهرس الجداول.....
XI-X	فهرس الأشكال.....
ح -أ.....	مقدمة عامة.....
	<i>الفصل الأول: تطور أنظمة الصرف الدولية والتوجه إلى انشاء قابلية تحويل العملات</i>
01.....	تمهيد.....
02.....	المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف والترتيبات الحديثة.....
02.....	<u>المطلب الأول</u> : مفهوم أنظمة الصرف الدولية.....
02.....	أولاً: تعريف سعر الصرف.....
05.....	ثانياً: تعريف أنظمة الصرف.....
06.....	<u>المطلب الثاني</u> : التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف الدولية.....
06.....	أولاً: نظام الصرف الثابت.....
08.....	1- التثبيت التقليدي.....
08.....	2- أنظمة الربط المحكم.....
09.....	ثانياً: نظام الصرف العائم.....

- 1- التعويم الحر.....10
- 2- التعويم المدار.....11
- ثالثا: التحول من نظام التثبيت إلى نظام التعويم.....13
- المطلب الثالث: ترتيبات أنظمة الصرف بين صندوق النقد الدولي والترتيبات الحديثة.....17
- أولا: ترتيبات صندوق النقد الدولي.....17
- 1- ظاهرة الخوف من التعويم: تعريفها، أسبابها وآثارها السلبية.....17
- 2- التصنيفات الرسمية لصندوق النقد الدولي حسب Jure.....19
- 3- التصنيفات الفعلية لصندوق النقد الدولي حسب Facto.....21
- ثانيا: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف الدولية.....24
- 1- ترتيبات ليفي وياياتي وستروزنغر.....24
- 2- التصنيفات الهيئية ل غوش وزملائه 1997.....25
- 3- تصنيف بوبولا وأوتكر روب 2002.....26
- 4- تصنيف رينهارت وراقوف 2003.....27
- 28.....المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف**
- المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة على الصرف.....29
- أولا: تعريف نظام الرقابة على الصرف ونشأته.....29
- ثانيا: أسباب اللجوء إلى مراقبة الصرف وأهدافه.....31
- ثالثا: أنماط وأشكال نظام الرقابة على الصرف.....33
- المطلب الثاني: أنصار ومعارض الرقابة على الصرف.....36
- أولا: آراء بعض مؤيدي ومعارض نظام الرقابة على الصرف.....37
- ثانيا: منهج صندوق النقد الدولي للحد من الرقابة على الصرف.....37
- ثالثا: لجنة بازل وتحديات جديدة للرقابة على الصرف.....38
- المطلب الثالث: مبادئ وآثار الرقابة على الصرف.....39
- أولا: مبادئ الرقابة على الصرف.....39
- ثانيا: الآثار المترتبة على نظام الرقابة على الصرف.....40
- 40.....المبحث الثالث: التوجه صوب قابلية تحويل العملات**

- 41.....المطلب الأول: ماهية قابلية تحويل العملة.....
- 41.....أولاً: المقصود بقابلية تحويل العملة.....
- 43.....ثانياً: أنواع قابلية تحويل العملة.....
- 43.....1- قابلية التحويل حسب العمليات الاقتصادية.....
- 44.....2- قابلية التحويل حسب الأعوان الاقتصاديين.....
- 44.....3- قابلية التحويل حسب الدول.....
- 45.....ثالثاً: صندوق النقد الدولي وقابلية تحويل العملات.....
- 46.....المطلب الثاني: دوافع إنشاء قابلية تحويل العملة.....
- 46.....أولاً: الأسباب التي تدعو إلى إنشاء قابلية تحويل العملة من طرف الوحدات الاقتصادية.....
- ثانياً: أسباب وقف نظام الرقابة على الصرف من طرف السلطات النقدية والتوجه إلى قابلية تحويل
العملة.....
- 47.....
- 48.....المطلب الثالث: شروط وأهداف قابلية تحويل العملة.....
- 48.....أولاً: شروط إنشاء قابلية تحويل العملة.....
- 49.....ثانياً: الأهداف المرجوة من التوجه صوب قابلية تحويل العملة.....
- 51.....خلاصة الفصل.....
- الفصل الثاني: إشكالية سوق الصرف الموازي - عرض بعض التجارب الدولية -**
- 52.....تمهيد.....
- 53.....المبحث الأول: التأصيل النظري لسوق الصرف الأجنبي.....
- 53.....المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وهيكله.....
- 53.....أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي.....
- 56.....ثانياً: نشأة سوق الصرف الأجنبي.....
- 57.....ثالثاً: هيكل سوق الصرف الأجنبي.....
- 59.....المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي وخصائصه.....
- 59.....أولاً: أنواع سوق الصرف الأجنبي.....
- 59.....1- أسواق الصرف العاجلة.....

- 2- أسواق الصرف المستقبلية.....59.....
- ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبي.....62.....
- المطلب الثالث:** وظائف السوق الأجنبي للصرف والآثار المترتبة على التقييم الخاطئ للعملة.....64.....
- أولا: وظائف سوق الصرف الأجنبي.....64.....
- ثانيا: الآثار الاقتصادية المترتبة على التقييم الخاطئ لسعر الصرف في السوق الرسمي.....65.....
- المبحث الثاني: مقارنة نظرية لسوق الصرف الموازي.....67.....**
- المطلب الأول:** ماهية السوق الموازي للصرف.....67.....
- أولا: تعريف سوق الصرف الموازي.....67.....
- ثانيا: سعر الصرف الموازي.....71.....
- ثالثا: أسباب ظهور السوق الموازي للصرف (نموذج أجنبيور).....74.....
- 1- فرضيات النموذج.....74.....
- 2- عرض النموذج.....74.....
- المطلب الثاني:** أنواع أسواق الصرف الموازية وطرق مكافحتها.....76.....
- أولا: أنواع أسواق الصرف الموازية.....76.....
- 1- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية.....76.....
- 2- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي.....77.....
- 3- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي.....77.....
- ثانيا: طرق مكافحتها.....78.....
- المطلب الثالث:** توحيد سوق الصرف.....79.....
- أولا: مفهوم توحيد سوق الصرف.....79.....
- ثانيا: استراتيجيات توحيد سوق الصرف.....80.....
- 1- عمليات التوحيد السريعة لسوق الصرف.....80.....
- 2- عمليات التوحيد المتدرجة.....81.....
- المبحث الثالث: عرض التجارب الدولية.....82.....**
- المطلب الأول:** عرض تجربة مصر.....83.....

- 87.....المطلب الثاني: عرض تجربة تركيا
- 89.....المطلب الثالث: عرض تجربة المغرب
- 93.....المطلب الرابع: الدروس المستفادة من تجربة مصر، تركيا والمغرب
- 95.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث: قابلية تحويل الدينار الجزائري بين الواقع والتحديات

- 96.....تمهيد

المبحث الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر بعد الاستقلال

- 97.....المطلب الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1986-62

أولاً: الانتماء لمنطقة الفرنك الفرنسي 1963-62

ثانياً: انشاء الدينار الجزائري وربطه بالفرنك الفرنسي 1973-64

ثالثاً: انهيار نظام بروتن وودز وتثبيت الدينار بسلة من العملات 1986-74

- 106.....المطلب الثاني: نظام الصرف في إطار الاصلاحات الأساسية 1993-87

أولاً: مرحلة الانزلاق التدريجي للدينار 1991-87

ثانياً: مرحلة التخفيض الصريح 1994-91

- 113.....المطلب الثالث: تطور نظام الصرف على ضوء الاصلاحات الهيكلية بعد سنة 1994

أولاً: جلسات التثبيت 1995-94

ثانياً: انشاء سوق صرف بيني 1995

- 117.....المطلب الرابع: التعويم المدار للدينار بين التصريحات والواقع

المبحث الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات المختلفة ودوره في بروز

سوق الصرف الموازي

- 122.....المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل الاصلاح البنكي 10/90

أولاً: الفترة من 1970-62

ثانياً: الفترة من 1977-71

ثالثاً: الفترة من 1985-78

رابعاً: الفترة من 1990-86

- 127.....10/90 **المطلب الثاني:** نظام الرقابة على الصرف بعد الإصلاح البنكي
- 131.. **المطلب الثالث:** دور نظام الرقابة على الصرف في بروز السوق الموازي للصرف في الجزائر..
- 132.....**أولاً:** مراحل تطور السوق الموازي للصرف في الجزائر.....
- 132.....1- نشأة السوق الموازي للصرف.....
- 133.....2- توسع السوق الموازي للصرف.....
- 133.....3- تجاذب سعر الصرف الرسمي والموازي.....
- 134.....**ثانياً:** أسباب انتشار السوق الموازي للصرف.....
- 136.....**ثالثاً:** نتائج ظهور السوق الموازي للصرف.....
- 139..... **المطلب الرابع:** آليات الحد من نشاط السوق الموازي للصرف في الجزائر.....
- 139.....**أولاً:** التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل.....
- 141.....**ثانياً:** العمل على تطوير سوق الصرف الرسمي.....
- 142.....**ثالثاً:** تعديل بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحق الصرف.....
- 142.....1- في مجال المبادلات التجارية.....
- 142.....2- في مجال الاستثمار الأجنبي.....
- 143.....3- في مجال حيازة العملة الصعبة.....
- 144..... **المبحث الثالث:** نحو إرساء قابلية تحويل كلي للدينار الجزائري.....
- 145..... **المطلب الأول:** قابلية تحويل الدينار الجزائري.....
- 145.....**أولاً:** التحضير للتوجه بالدينار صوب قابلية التحويل.....
- 147.....**ثانياً:** التطبيق الفعلي لقابلية تحويل الدينار.....
- 149..... **المطلب الثاني:** قابلية التحويل الكلي للدينار بين المعارضة والتأييد.....
- 149.....**أولاً:** مؤيدي قابلية التحويل الكلي للدينار (التعويم الحر).....
- 150.....**ثانياً:** معارضي قابلية التحويل الكلي للدينار
- 150.....**ثالثاً:** مدى جاهزية الدينار في التوجه إلى القابلية الكاملة للتحويل.....
- 154..... **المطلب الثالث:** تحليل أثر قابلية تحويل الدينار في التوحيد بين سعر الصرف الرسمي والموازي.....
- 155.....**أولاً:** وضعية سعر الصرف الرسمي والموازي في ظل نظام التثبيت.....

158.....	ثانيا: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل نظام التعويم المدار
163.....	المطلب الرابع: آثار تحرير سعر صرف الدينار على الوضعية الاقتصادية في الجزائر
164.....	أولاً: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار
168.....	ثانيا: الآثار المترتبة على قابلية تحويل الدينار الجزائري
169.....	1- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى الناتج المحلي الإجمالي
170.....	2- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى التضخم
172.....	3- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
173.....	4- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى احتياطات الصرف الأجنبي
173.....	ثالثاً: التعليق على نتائج الدراسة
176.....	خلاصة الفصل
177.....	الخاتمة العامة
184.....	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	تصنيفات أنظمة الصرف الدولية حسب Jure	01
22	تصنيفات أنظمة الصرف الدولية حسب Facto	02
25	معايير تصنيف أنظمة الصرف حسب ليفي وياياتي وستروزنغر	03
26	تصنيفات أنظمة سعر الصرف حسب غوش وزملائه	04
27	تصنيفات أنظمة لصرف حسب بوبولا وأوتكر روب	05
28	تصنيفات أنظمة الصرف حسب رينهارت و راقوف	06
71	البلدان التي لديها أسواق متعددة للعملات (مارس 2023)	07
89	تطور علاوة الصرف الموازي في تركيا (80-2016)	08
92	رحلة الدرهم المغربي صوب قابلية التحويل	09
99	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1973-64	10
101	نسب ترجيح العملات المكونة لسلة الدينار الجزائري	11
104	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1986-70	12
107	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1991-86	13
111	بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-86	14
118	رصيد ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2018-97	15
121	تطور نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر حسب Renhart & Ragoff 2017	16
126	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-63	17
130	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-77	18
130	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-77	19
134	تطور علاوة الصرف الموازي للدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة 2019-70	20
135	منحة السفر لبعض الدول العربية	21
137	التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين وبعض الدول العربية سنة 2015	22
137	مقارنة التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين وبعض الدول العربية لسنة 2021 مع سنة 2015	23

140	درجة قابلية تحويل لبعض العملات العربية في الفترة الحالية	24
147	بعض نصوص تنظيم الصرف في الجزائر	25
151	مدى جاهزية الدينار للتوجه صوب قابلية التحويل	26
155	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل عدم قابلية تحويل الدينار	27
159	تطور سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي في ظل قابلية الدينار للتحويل	28
168	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال مرحلة تحرير سعر الصرف	29

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت	07
02	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن	10
03	التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف	12
04	تقسيمات دول العالم حسب نظام الصرف لسنة 1991، 1999، 2006	21
05	تقسيمات دول العالم حسب نظام الصرف خلال الفترة (2008-2016)	23
06	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	30
07	أشكال الرقابة على الصرف	34
08	أشكال قابلية تحويل العملات	43
09	هيكل سوق الصرف الأجنبي	57
10	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1973-64	100
11	نسبة العملات المرجحة لربط الدينار الجزائري في السلة.	103
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1986-70	104
13	صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 1991-86.	111
14	تطور نظام صرف الدينار الجزائري	116
15	تطور سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2018-97	118
16	تطور احتياجات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-63	127
17	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-77	131
18	صافي تحويلات المهاجرين لدولة مصر، المغرب، تونس والجزائر لسنة 2021 و 2015.	138
19	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل عدم قابلية التحويل	156
20	تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-94	157
21	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة 2020-2001	160
22	تطور علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2020-2001	160
23	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2020-90	169
24	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2020-90	170

172	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2020-90.	25
173	تطور احتياطات الصرف خلال الفترة 2020-90.	26

خدمة العملاء

عرف العالم منذ ظهور مفهوم العولمة المالية والتجارية نقلة كبيرة في أساليب التبادل الدولي، حيث أدى هذا الانفتاح على العالم الخارجي إلى زيادة حجم المبادلات التجارية والمالية بين مختلف دول العالم، ونظرا لاختلاف العملات الدولية (حيث تعتمد كل دولة على عملة محلية تحظى بقبول داخلي فقط) فقد دعت الحاجة إلى الاهتمام أكثر بموضوع سعر الصرف، فعملت كل دولة على اختيار نظام لسعر صرفها بما يتماشى مع امكانياتها المتوفرة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، غير أن الدخول في سياق العولمة المالية والتجارية ألزم على الدول تبني نظم صرف أكثر مرونة تجعل من عملاتهم قابلة للتحويل بحرية بهدف تسهيل المبادلات الدولية والاستفادة من مزايا العولمة المالية والتجارية، فظهر بذلك مفهوم العملات القابلة للتحويل بحرية.

إن الأهمية البالغة التي يلعبها سعر الصرف جعل من الاختيار الأنسب لنظام الصرف أمر في غاية الأهمية، خاصة وأنه في كثير من الأحيان كان يترتب على الاختيار الخاطئ لنظام سعر الصرف إلى ظهور نتائج سلبية تضر بمصلحة الاقتصاد الوطني، خاصة حين المغالاة في سعر العملة المحلية في السوق الرسمي فيترتب عليه وجود سعر موازي يتم التعامل به على مستوى أسواق جانبية أو ما تعرف بالسوق السوداء للصرف وهو ما حصل مع كل من مصر، تركيا، المغرب وغيرهم، وقد عالجت هذه الدول مشكلتها من خلال جعل عملتها قابلة للتحويل بهدف جعل سعر الصرف الرسمي يعطي صورة حقيقية لقيمة العملة الوطنية وبذلك يحد التعامل في السوق الموازية للصرف.

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي أدت فيها الرقابة المفرطة على النقد الأجنبي إلى تعدد أسعار الصرف بها، حيث كان ولا يزال الدينار الجزائري يعرف سعرين أحدهما يحدد من قبل البنك المركزي ويتم التعامل به على مستوى السوق البيني (السوق الرسمي) ويعرف بسعر الصرف الرسمي، وآخر يتم التعامل به على مستوى الأسواق الموازية للصرف ويعرف بسعر الصرف الموازي، وقد سعت السلطات الوطنية جاهدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي إلى محاربة الأسواق الموازية للصرف لما لها من تأثيرات سلبية على احتياطات الصرف والقيمة الخارجية للعملة المحلية، فكانت أولى خطواتها التخلي عن نظام الربط والتوجه التدريجي إلى نظام يعطي



مرونة أكبر لسعر صرف الدينار والذي من شأنه أن يسمح بتحقيق أحد الشروط الرئيسية للانتقال إلى اقتصاد جديد أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وكذا يمكن السلطات الوطنية من الحد التدريجي لنشاط الصرف في السوق الموازي.

2- إشكالية البحث

2-1- الإشكالية الرئيسية

على ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم سياسة التوجه بالدينار الجزائري صوب قابلية التحويل إلى القضاء أو حتى الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي؟

2-2- الأسئلة الفرعية

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية للبحث جملة من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

- ◀ هل تتوافق تصريحات بنك الجزائر الحالية حول نظام الصرف المتبع مع واقع الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي؟
- ◀ ما مدى نجاعة إجراءات تخفيف الرقابة على الصرف الأجنبي التي قامت بها السلطات الوطنية في استقطاب الأموال المتداولة على مستوى الأسواق الموازية وتوحيد سعر الصرف على مستوى السوقين الرسمي والموازي؟
- ◀ هل تسمح الامكانيات التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري اليوم بالتوجه بالدينار الجزائري صوب القابلية الكاملة للتحويل، وماهي انعكاسات هذا الاجراء على القيمة الخارجية للعملة المحلية؟

3- فرضيات البحث

3-1- الفرضية الرئيسية

تساهم قابلية تحويل الدينار الجزائري في الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، لكن لا يمكنها القضاء عليه نهائيا.



3-2- الفرضيات الفرعية

- ◀ يتفق نظام الصرف المعمول به حاليا على تداول الدينار الجزائري مع تصريحات بنك الجزائر.
- ◀ لم تتمكن الجهود المبذولة من طرف السلطات الوطنية في القضاء على السوق الموازي للصرف الأجنبي.
- ◀ إن ما تزخر به الجزائر اليوم من إمكانيات مادية وبشرية من شأنه انجاح سياسة التوجه بالدينار الجزائري صوب القابلية الكاملة للتحويل.

4- أسباب اختيار الموضوع

4-1- الأسباب الذاتية

- ◀ توافق الموضوع محل البحث مع تخصص وميولات ورغبات الباحثة وذلك من أجل التعمق في كل ما يخص سعر الصرف.

4-2- الأسباب الموضوعية

- ◀ السعي المتواصل للسلطات الوطنية من أجل البحث عن أساليب من شأنها القضاء أو حتى الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، وبالتالي فقد خصص هذا الموضوع لتسليط الضوء على جانب قابلية التوجه بالدينار الجزائري صوب القابلية الكاملة للتحويل ودورها في الحد من نشاط الصرف الموازي في الجزائر.
- ◀ الأهمية البالغة التي يلعبها سعر صرف الدينار الجزائري اليوم في تحديد مصير التنوع في صادرات البلاد وكذا التنوع في مداخل العملة الصعبة.

5- حدود البحث

5-1- الحدود الزمانية

- امتدت فترة دراسة المعطيات المدرجة في هذا البحث منذ الاستقلال وذلك بهدف التعرف على كافة مراحل تحرير سعر صرف الدينار الجزائري وكيف أثرت على نشاط الصرف الموازي، وتوقفت الدراسة سنة 2020 وهو ما يتوافق مع التقارير الرسمية السنوية التي ينشرها بنك الجزائر في موقعه الرسمي.

5-2- الحدود المكانية

يوضح عنوان البحث أن الحدود المكانية ستكون بصورة رئيسية على حالة الجزائر، وذلك باعتبار الدراسة تتناول قابلية تحويل الدينار الجزائري، إلا أنه تم الاستعانة بمجموعة من الدول على غرار مصر، تركيا والمغرب والتي عانت هي الأخرى من نفس المشكلة وذلك بهدف الاستفادة من تجارب هذه الدول.

6- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من التأثيرات السلبية المترتبة على وجود سعر صرف موازي للدينار الجزائري، وبالتالي حدوث اختلال دائم على مستوى التوازنات الخارجية للجزائر، وكذا التأثير السلبي على احتياطات الصرف الأجنبي ووجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في فلك هذه الأسواق، كل هذا يؤثر بدوره سلبا على الاقتصاد الوطني، وقد تولد هذا السعر نظرا للقيود المفروضة على صرف العملة المحلية وبالتالي وجب تسليط الضوء على مدى امكانية القضاء على سوق الصرف الموازي في الجزائر من خلال تخفيف قيود الصرف والتوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل.

كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال ابراز أهم الأساليب التي اعتمدت عليها بعض الدول للحد من نشاط الصرف الموازي ومدى امكانية انتهاج السلطات الوطنية لنفس هذه الأساليب للنجاح في جعل الدينار عملة قابلة للتحويل بحرية والحد من نشاط سوق الصرف الموازي.

7- أهداف البحث

تتمثل أهم الأهداف للبحث فيما يلي:

◀ معرفة نظام الصرف الحقيقي الذي تتبعه السلطات الوطنية بعيدا عن تصريحات بنك الجزائر.

◀ اسقاط التجارب الدولية في مجال الحد من نشاطات الصرف الموازي على الجزائر والتعرف على امكانية تبني نفس هذه الاجراءات لحل مشكلة السوق الموازي في الجزائر.

◀ اقتراح جملة من الخطوات التي من شأنها القضاء شيئا فشيئا على القيود المفروضة على صرف الدينار الجزائري بهدف القضاء على سوق الصرف الموازي.

◀ التعرف على امكانية الحد من النشاط الموازي للصراف من خلال التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل.

8- الدراسات السابقة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تلعبها سياسة الصرف في الجزائر والتوجه التدريجي بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل إلا أنه لا توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بالتفصيل، كذلك فيما يخص جانب السوق الموازي للصراف فتعد الدراسات التي تطرقت لهذه المواضيع قليلة نسبيا مقارنة بالأهمية البالغة للموضوع، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي اعتمدت عليها الباحثة كدراسات سابقة والتي تناولت في طياتها أحد المتغيرات الرئيسية لموضوع البحث هذا، فمنها من تطرق لموضوع قابلية تحويل الدينار ومنها من تطرق لدراسة سوق الصرف الموازي، وسنأخذ لمحة شاملة عن هذه الدراسات فيما يلي:

◀ دراسة قنيش محمد وزايري بلقاسم لسنة 2022 تحت عنوان: هل يمكن توحيد سوق الصرف

الرسمي والموازي للدينار الجزائري؟

هدفت الباحثان من خلال مقالهما إلى تحليل امكانية وجود علاقة ما بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري، ولغرض تحليل هذه العلاقة والتوصل إلى نتائج للبحث قاما الباحثان باستخدام معطيات شهرية تغطي فترة امتدت من سنة 2010 إلى سنة 2019، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر بهدف تقليص الفرق بين سعري الصرف الرسمي الموازي إلا أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للدينار تبقى الوسيلة المفضلة لبنك الجزائر لتحقيق هدفه، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية التخفيض الرسمي للدينار تؤدي إلى زيادة آلية غير متناسبة في الأسعار في سوق الصرف الموازي ما يحول دون نجاح سياسة التخفيض في امتصاص الفارق بين السعريين، كما أن قيام بنك الجزائر بالتعبير عن أسعار الصرف بواسطة أربع أعداد عشرية، بينما أسعار الصرف على مستوى السوق الموازي تقدم بواسطة أعداد كاملة، وبالتالي فأي انخفاض ضعيف دائما يكون متبوعا بانخفاض جد معتبر في أسعار الدينار على مستوى السوق الموازي.



◀ دراسة قماش نجيب لسنة 2020 والموسومة بـ " إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر "

هدف الباحث من خلال أطروحة الدكتوراه هذه إلى تحديد دوافع الطلب على العملة الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر، كما اهتم بدراسة محددات علاوة الصرف الموازي وذلك بهدف اقتراح آليات اقتصادية لتوحيد سوق الصرف بها، وقد استخدم في ذلك المنهج الوصفي الإحصائي وكذا تقنية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الزمني الموزع ARDL بهدف نمذجة علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 80-2018، وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر تعود إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخل على مستوى الاقتصاد الوطني، كما توصلت إلى أن الإصلاحات التي اتخذتها السلطات الوطنية لها الأثر الإيجابي في تقليص الفجوة بين المداخل الموزعة في الاقتصاد والاستيعاب الداخلي لهذه المداخل في مجالات الاستهلاك، الاستثمار الانتاجي وتعبئة الإذخار عبر القطاع المالي لكنها لم تقض عليها تماما ما انعكس على تقليص علاوة الصرف الموازي دون القضاء عليها نهائيا.

◀ دراسة مراكش حياة لسنة 2019 والموسومة بـ " إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى سوق الصرف الموازي - دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية -".

هدفت الباحثة من خلا أطروحة الدكتوراه إلى تحليل أثر قابلية تحويل الدينار الجزائري في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية ومن ثم القضاء عليها، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في سبيل التشخيص السليم للموضوع محل الدراسة، كما اعتمدت على دراسة حالة كل من دولة تركيا تونس والمغرب في كيفية الحد من نشاط الصرف الموازي والاستفادة من النتائج الإيجابية التي توصلت لها في حالة الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بإمكان الجزائر اتخاذ الإصلاح الكلي الذي قامت به تركيا من تغيير لعملتها المحلية نمودجا تسير على خطاه وذلك باستحداث دينار جزائري جديد أكثر استقرارا من سابقه ما يسمح بجلب الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة المصرفية خاصة تلك التي تدور في فلك السوق الموازي.

◀ دراسة بودراع مفيدة لسنة 2008 والموسومة بـ " أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري "

هدفت الباحثة من خلال موضوعها إلى الإجابة على الإشكالية التالية " ماهي الظروف والعوامل الاقتصادية الملائمة لجعل العملة قابلة للتحويل وما أثر ذلك على الاقتصاد الوطني؟ وللاجابة على هذه الإشكالية واختبار الفرضيات استخدمت المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي، وقد توصلت إلى جملة من النتائج كان أبرزها أن سياسة التخفيضات المتتالية للدينار هي سياسة فاشلة في تحقيق ميزة تنافسية في ظل هيمنة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر وهو القطاع الذي تحكمه ظروف دولية، كما أنه لا يمكن للجزائر الحديث عن قابلية تحويل كلي للدينار في ظل غياب جهاز إنتاجي متنوع.

اشتركت هذه الدراسة مع دراسة الباحثة مراكش حياة في العنوان ومنهج البحث المستخدم إلا أنها اختلفت عنها في تقسيمات البحث، أي أن هذه الدراسة تناولت الموضوع من زوايا مختلف عما تناولته الدراسة السابقة، كما اشتركت مع دراسة الباحثة بودراع مفيدة في تسليط الضوء على إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري إلى أن الباحثة اسقطتها على تأثيرها في متغيرات الاقتصاد الكلي أما هذه الدراسة فقد خصت تأثيرها على سوق الصرف الموازي، كما تشاركت مع كل من دراسة قماش نجيب و قنيش محمد وزييري بلقاسم في التطرق لموضوع الأسواق الموازية للصرف، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن باقي الدراسة في كونها دراسة متخصصة أكثر من الدراسات الأخرى بحيث اعتمدت على دراسة تأثير متغير واحد على سوق الصرف الموازي.

9- منهج البحث

للإلمام بكافة جوانب الموضوع، و الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المزعمة، تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على ثلاث مناهج متعارف عليها، المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف شامل لكامل متغيرات الدراسة وكل ما تعلق بهما، والمنهج التاريخي من خلال سرد لأهم التطورات التي مر بها نظام الصرف في الجزائر وكذا مراحل توسع وانتشار السوق الموازي للصرف في الجزائر وبعض الدول كتركيا، مصر والمغرب، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استقراء وتحليل البيانات التي تخدم موضوع البحث ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات.

من خلال اشكالية البحث والأهداف المسطرة له، ومن أجل الوصول إلى نتائج من شأنها الاجابة على تساؤلات البحث، فقد ارتأت الباحثة إلى تقسيمه إلى ثلاث فصول، حيث سيخصص الفصل الأول للتطرق والحديث عن أنظمة الصرف المتعارف عليها منذ نشوء نظام نقدي دولي إلى يومنا هذا وذلك في مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتسليط الضوء أكثر على نظام الرقابة على الصرف باعتباره النظام الذي يعرقل قابلية تحويل العملات فيما بينها ويمنع وجود سوق للصرف الأجنبي قادر على إعطاء قيمة حقيقية للعملة المحلية، أما المبحث الأخير من الفصل الأول فسيتم من خلاله معالجة موضوع قابلية تحويل العملات وهو المتغير المستقل لهذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فسيتم من خلاله معالجة المتغير التابع للدراسة والمتمثل في سوق الصرف بشقيه الرسمي والموازي وذلك في مبحثيه الأول والثاني على التوالي، فيما سيخصص المبحث الأخير من هذا الفصل لعرض تجربة كل من دولة تركيا مصر والمغرب في قدرتها على السيطرة على سوق الصرف الموازي من خلال تحرير سعر صرفها وجعل عملاتها قابلة للتحويل.

فيما سيخصص الفصل الأخير للبحث لدراسة حالة الجزائر، فسيخصص المبحث الأول لمعرفة نظام الصرف الحقيقي الذي تتبعه الجزائر اليوم بعيدا عن تصريحات بنك الجزائر، فيما سيخصص المبحث الثاني لتوضيح مدى مساهمة نظام الرقابة على الصرف في توسيع نشاط الصرف الموازي في الجزائر، أما المبحث الأخير فسيعالج من خلاله مدى مساهمة اجراءات تحرير الدينار الجزائري والتوجه به صوب قابلية التحويل في تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي.

الفصل الأول:

تطور أنظمة الصرف الدولية والتوجه إلى

إنشاء قابلية تحويل العملات

تمهيد

عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ نشأتها مستويات مختلفة من الارتباط، كان لكل مستوى من هذا الأخير أثر على تطور النظام النقدي الدولي، الذي بدوره عرف محطات عديدة كان مؤتمر بروتن وودز المحطة الأبرز فيه، فانقسم النظام النقدي الدولي إلى ما قبل بروتن وودز ونظام نقدي دولي في ظل نظام بروتن وودز وما بعد بروتن وودز، وقد أدى هذا التطور الحاصل على مستوى النظام النقدي الدولي إلى عدم استقرار بلدان العالم على نظام صرف موحد يخدم المصلحة العامة، فظهرت العديد من نظم الصرف التي اختلفت مسمياتها وتصنيفاتها بين البلدان والمؤسسات الدولية، غير أنهم تعارفوا على تقسيمين رئيسيين هما: نظم صرف ثابتة وأخرى معومة، فأخذت كل دولة بنظام يتماشى مع توجهاتها الاقتصادية وامكانياتها المتوفرة.

كما قامت العديد من الدول بتبني نظام الرقابة على الصرف، وهو النظام الذي يسمح للسلطات النقدية بوضع جملة من الاجراءات والقوانين التي من شأنها أن تحد من تداول النقد الأجنبي وذلك بهدف المحافظة عليه خاصة في ظل محدودية مصادر الحصول على العملات الأجنبية، ويكون ذلك بدرجة أكبر في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على تصدير المواد الأولية الخام.

وبعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971، ومع تبني الدول لنظم الصرف العائمة، ظهرت الحاجة إلى ضرورة التحرير الكلي لعملاتها وذلك بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية والاستفادة من مزايا العولمة المالية والتجارية، فلجأت العديد من الدول إلى تخفيف نظام الرقابة على الصرف وجعل حرية أكبر في تحويل العملات، فظهر بذلك مفهوم العملات القابلة للتحويل بحرية.

من خلال ما سبق، خصص هذا الفصل لدراسة معمقة لمختلف تصنيفات أنظمة الصرف الدولية وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيتم من خلاله تسليط الضوء على نظام الرقابة على الصرف باعتباره النظام الذي يقيد حرية تبادل العملات فيما بينها، ليخصص المبحث الأخير لدراسة قابلية تحويل العملات.

المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف والترتيبات الحديثة

عرف التاريخ الاقتصادي العديد من تصنيفات أنظمة الصرف، فقد اعتمدت كل دولة على نظام صرف يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية، ومع تطور التجارة الخارجية والمبادلات المالية الدولية فقد فرض هذا ضرورة معرفة نظام الصرف السائد في كل دولة، وذلك لمعرفة الأطر القانونية التي تتداول فيها كل عملة.

وبالتالي فقد نال موضوع أنظمة الصرف اهتمام بالغ من قبل الكثير من الباحثين و الاقتصاديين، خاصة في ظل تنوع تصنيفاته، وفيما يلي عرض لأبرز تصنيفات أنظمة سعر الصرف الدولية.

المطلب الأول: مفهوم أنظمة الصرف الدولية

قبل التطرق لدراسة التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف الدولية يجب أولاً التطرق لتعريف سعر الصرف وأنظمة الصرف، حيث لاقى هاذان المفهومين العديد من التعريفات نبرزها فيما يلي:

أولاً: تعريف سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف وحدة أساسية للمعاملات في سوق الصرف الأجنبي، فهو أحد أبرز عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها الدول في جميع أنحاء العالم للتأثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي كما يساهم في تسهيل المبادلات الدولية،¹ فتكمن أهمية أسعار الصرف من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في التجارة والمبادلات الدولية، فهي التي تسمح بمقارنة أسعار السلع والخدمات المباعة بين مختلف دول العالم،² فسعر الصرف هو "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل

¹ Aigbovo. O, Izekor a.o, **Testing Arbitrage Opportunitiess: The Case Of The Nigerian Foreign Exchange Market**, Journal of accountancy and finance, Volume 9, Issue 2, Nigeria, 2022, p :135.

² Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7^e édition, Pearson Education, France, 2006, p :322.

عملة دولة أخرى"،¹ كما يعرف بأنه "سعر الوحدة من العملة الأجنبية معبر عنها أو مقاسة بوحدات العملة المحلية".²

تشارك التعريفان السابقان في اعتبار سعر الصرف بأنه سعر بيع عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، أو سعر شراء عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، أي أن عملة كل دولة تعامل على أساس أنها سلعة لديها سعر بيع وسعر شراء وتخضع هي الأخرى لقانون السوق (قانون العرض والطلب). على الرغم من كثرة المراجع التي تطرقت إلى تعريف سعر الصرف، إلا أنه لا توجد اختلافات بين هذه التعاريف، فجميعها يعبر عن سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية الواجبة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجبة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية وذلك حسب نوع التسمية الذي تعتمده كل دول (تسمية مباشرة أو غير مباشرة)، ويأخذ سعر الصرف العديد من الأشكال، نذكر منها:

1) سعر الصرف الاسمي: هو سعر عملة ما معبر عنها بوحدات عملة دولة أخرى، ويأخذ سعر الصرف الاسمي شكلين، أحدهما يتم التعامل به على مستوى الأسواق الرسمية للدولة فهو يخص المبادلات التجارية الرسمية ويطلق عليه بسعر الصرف الرسمي وآخر يتم التعامل به على مستوى الأسواق الموازية ويطلق عليه بسعر الصرف الموازي، وهو ما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد،³ فيمكن للدولة أن تكون هي التي اختارت تعدد سعر صرف عملتها الوطنية من خلال فرضها في كل عملياتها التجارية سعر صرف مختلف تسعى من خلاله إلى تشجيع نشاط معين على حساب أنشطة أخرى، كما يمكن أن ينشأ التعدد في سعر الصرف نتيجة الرقابة الصارمة على النقد الأجنبي داخل الدولة ما يجعل المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى تداول سعر مختلف عن السعر الذي يمنحه البنك في أسواق موازية للأسواق الرسمية،

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004، ص: 44.

² عمرو السيد زكي محمود، أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور النقوي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الثاني، المجلد الأول، ديسمبر 2017، ص: 103.

³ آيت يحيى سمير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالم، الجزائر، 2006/2005، ص: 08.

وبالتالي فسر الصرف الإسمي هو السعر المصرح به والمتداول بين المتعاملين بالعملات الأجنبية.

(2) سعر الصرف الحقيقي: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف الإسمي والتغيرات في الأسعار (التضخم) بين البلدين،¹ وبالتالي فسر الصرف الحقيقي هو الذي يبين القيمة الحقيقية للعملة من خلال قدرتها الشرائية مقابل عملة أخرى.

فمثلا سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدينار التونسي تساوي (بالتقريب) 1 دينار تونسي = 50 دينار جزائري (السعر الرسمي)، أي أن سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري مرتفعة (قيمة الدينار الجزائري أقل من قيمة الدينار التونسي (إسميا))، لكن في الواقع القدرة الشرائية للدينار التونسي في تونس منخفضة كثيرا مقارنة بالقدرة الشرائية للدينار الجزائري في الجزائر وذلك نظرا للارتفاع الكبير لأسعار السلع في تونس مقارنة بنظيرتها في الجزائر، أي أنه على الرغم من أن قيمة الدينار التونسي أعلى من قيمة الدينار الجزائري (إسميا) إلا أن القوة الشرائية للدينار الجزائري في الجزائر أعلى من القوة الشرائية للدينار التونسي في تونس.

(3) سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة نقدية قيمتها وحدة واحدة (المفهوم التقليدي)، أما المفهوم متعدد الأطراف لسعر الصرف الفعلي فهو يعبر عن مؤشرات تقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى (سلة عملات) بالاستناد إلى فترة أساس.²

يؤدي التباين الكبير بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي لعملة دولة ما إلى ظهور سعر صرف موازي (وهو السعر الذي يتم التعامل به على مستوى السوق السوداء)، يعكس القيمة الحقيقية للعملة نظرا لخضوعه لآلية العرض والطلب، وبعيدا كل البعد عن آليات الرقابة على الصرف التي تتبعها بعض السلطات النقدية.

¹ زهير سعيدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام التكامل المشترك للفترة 1970-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص: 331.

² آيت يحيى سمير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مرجع سابق، ص: 9-10.

تقاس القيمة الحقيقية للعملة بقدرتها على شراء أكبر كمية من السلع والخدمات، فكلما كانت العملة قادرة على تلبية حجم أكبر من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمتها والعكس صحيح،¹ كما أن الاختيار الأمثل لنظام الصرف المناسب لكل دولة من شأنه تقوية قيمة العملة المحلية.

ثانياً: تعريف أنظمة الصرف

نظام الصرف هو "مجموع القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها بعداً أو قرباً من قوى العرض والطلب"،² ما يميز هذا التعريف أنه أشار بشكل غير مباشر إلى التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف وذلك من خلال قوله "بعداً أو قرباً من قوى العرض والطلب" وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

كما عرف صندوق النقد الدولي IMF* نظام الصرف بأنه "مجموعة من الآليات المرتبطة بتنظيم تدفقات رؤوس الأموال بما يضمن تخفيف القيود المفروضة على التحركات الدولية في جميع أنحاء العالم وتمويل حركة التجارة الدولية متعددة الأطراف"،³ يعاب على هذا التعريف أنه مال بالدرجة الأولى إلى نظام التعويم وذلك من خلال قوله "تخفيف القيود المفروضة على التحركات المالية بين الدول"، لكن في الحقيقة أن كل دولة تختار نظام صرف مختلف فمنها من تميل إلى تخفيف قيود الصرف ومنها من تختار فرض رقابة صارمة على تداول العملات.

وبالتالي فإن نظام سعر الصرف هو مجموع القواعد والاجراءات التي تفرضها السلطات النقدية لدولة معينة على تحديد القيمة الاسمية لعملتها المحلية مقابل مختلف العملات الأجنبية، هذه القيمة التي يمكن أن تتساوى مع القيمة الحقيقية للعملة أو تختلف عنها وذلك حسب نوع نظام الصرف المتبع، أي أن نظام الصرف هو الأسلوب الذي يتحدد من خلاله سعر صرف العملة.

¹ هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، على الموقع: www.rsscscs.com، 1429هـ، ص: 26.

² متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011، ص: 161.

*International Monetary Fund

³ مميث سلمى، خالد طرطار، اختيار نظام سعر الصرف الملازم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-

2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص: 100.

المطلب الثاني: التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف الدولية

اختلف اختيار دول العالم لنظام الصرف المتبع، فكل دولة اختارت نظام لسعر صرفها حسب أهدافها وسياساتها المنتهجة، وعلى الرغم من تنوع أنظمة الصرف واختلافهم إلا أنهم عرفوا تقسيمين رئيسيين يمكن التطرق لهما فيما يلي:

أولاً: نظام الصرف الثابت

ضمن هذا النظام، تقوم كل دولة عضوة في صندوق النقد الدولي بوضع تكافؤ لعملتها المحلية مقابل معيار (عملة ذهبية أو رئيسية)، ويشكل هذا التعريف التكافؤ الرسمي للعملة، حيث أن السلطات النقدية تقوم بوضع قيمة ثابتة لعملتها المحلية مقابل عملة أجنبية قيادية أو بوزن معين من الذهب، وتتميز الأنظمة الثابتة بثلاث صفات رئيسية:¹

(1) تقوم الدولة التي تتبنى نظام الصرف الثابت بفرض الانضباط النقدي من قبل السياسات النقدية، وكذا تنسيق السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل، والتي بدونها لا يمكن الحفاظ على التكافؤ.

(2) تسمح أسعار الصرف الثابتة بتحفيز تنمية التجارة الدولية من خلال القضاء على مخاطر أسعار الصرف وذلك بإزالة تقلبات أسعار الصرف التي تحجب أفق صنع القرار، كما تسمح أسعار الصرف الثابتة بخلق مناخ من الثقة داخل المجتمع الاقتصادي.

(3) تعزز أسعار الصرف الثابتة ثقافة التعاون الاقتصادية والسياسية بين مختلف دول العالم، حيث يتعين على البلدان (المشاركة في التكافؤ) الموافقة على التغيرات في التكافؤ بين العملات الأجنبية.

ومن المآخذ على نظام الصرف الثابت، أنه يتعين على الدول التي تتبنى هذا النظام ضرورة الاحتفاظ باحتياطات صرف كافية من العملة الأجنبية وذلك بهدف المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية،² من خلال التدخلات التي يقوم بها البنك المركزي في السوق النقدي بائعا

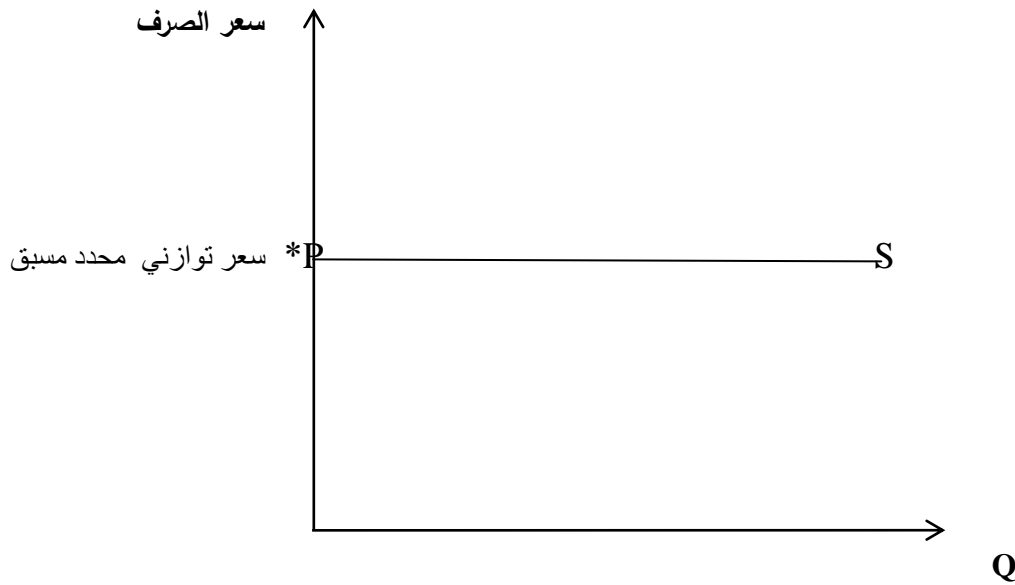
¹ Abdelkrim Boudjelal, Les Régimes De Change Adoptés Par La Banque D'Algérie : pour ou contre ?, Les cahiers du cread, vol 37, n 01-2021, p p :47-48.

² موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 47.

أو مشتريا للعملات الأجنبية، الأمر الذي يؤول إلى استنزاف جزء كبير من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي.

وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، بحيث تكون فيه الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي،¹ والشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف ضمن هذا النظام.

الشكل رقم (01): تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت



المصدر: من إعداد الباحثة.

بحث:

S: منحنى عرض العملة.

D: منحنى الطلب على العملة.

A: نقطة التوازن.

Q^* , P^* : الكمية التوازنية، السعر التوازني.

يوضح الشكل رقم (01) أن سعر الصرف التوازني يكون محدد مسبقا من قبل السلطات النقدية للدولة، وذلك من خلال قدرتها على التحكم في منحنى العرض، فمثلا إذا ارتفع الطلب على

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، دون ذكر بلد النشر، 1998، ص ص: 49-48.

العملات الأجنبية في سوق الصرف هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، فإذا أرادت السلطات النقدية المحافظة على نفس سعر الصرف في ظل ثبات نظام الصرف فتقوم بزيادة المعروض من العملة الأجنبية ما يؤدي إلى انتقال منحى العرض إلى اليمين، إلى أن ترجع إلى نفس نقطة التوازن السابقة أو المطلوبة، والعكس في حال انخفاض الطلب على العملات الأجنبية، ويمكن التمييز ضمن هذا النظام بين أنظمة الربط المحكم والتثبيت التقليدي.

1- التثبيت التقليدي

وينقسم بدوره إلى:¹

1-1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة: ضمن هذا النظام، يتحدد سعر صرف العملة عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل أو بعملة الربط، ويستمر ثبات الأسعار عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ما لم تلجأ السلطات النقدية للتدخل في سوق الصرف لإحداث التغيير في سعر الارتباط، ويتم اختيار عملة الربط هذه نتيجة لكون المبادلات تكون بهذه العملة، مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للنفط التي تقوم صادراتها بالدولار، كما أن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بالفرنك الفرنسي مثل المستعمرات السابقة دون اعتبار للقوة الاقتصادية.

2-1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة من العملات: ضمن هذا النظام، يتحدد سعر الصرف عن طريق ربط العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية، على أن يتم تحديد وزن كل عملة في السلة بناء على أهمية هذه العملة في المبادلات التجارية للدولة التي قامت بربط عملتها، لأن سعر الصرف يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، بحيث تتشكل السلة من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو في كلاهما معاً، ويكون للعملة التي تحظى بنسبة الوزن الأكبر المشكلة في السلة التأثير البالغ في سعر صرف العملة المربوطة بالسلة، حيث ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها.

2- أنظمة الربط المحكم

ويتم التمييز في هذا النوع بين ثلاث تصنيفات يمكن ذكرها فيما يلي:

¹ متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 162.

1-2- الدولار: يتم من خلال هذا النظام تخلي البلد المعني رسميا عن عملته المحلية، واستبدالها بعملة أجنبية تكون أكثر استقرارا واعتمادا كعملة قانونية له،¹ وقد سميت الدولار لاعتماد معظم البلدان على الدولار الأمريكي، ويمكن التمييز بين "الدولرة الرسمية" والتي يتم من خلالها الاعتماد على عملة أجنبية كعملة قانونية، بحيث تصبح فيها العملة الأجنبية وسيلة المعاملات المصرح بها كمخزن للقيمة ووحدة للحساب مع التخلي النهائي عن التعامل بالعملة الوطنية، و "الدولرة غير الرسمية" التي يتم فيها التداول المشترك للعملة الأجنبية مع العملة الوطنية.²

2-2- مجلس العملة: يقوم هذا النظام على التزام قانوني صريح وذلك بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الاصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، ما يعني إصدار العملة المحلية بتغطية كاملة من النقد الأجنبي.³

2-3- اتحادات العملة: يتم ضمن هذا النظام تداول نفس العملة في دولة أو أكثر من الدول المجاورة أو الدول الشريكة، حيث يتم فيه استبدال العملات المحلية لهذه الدول بعملة موحدة، كعملة الأورو الذي اعتمده مجموعة من الدول الأوروبية، ويعتبر هذا النظام الأكثر جمودا والأكثر صرامة.⁴

بقيت أسعار الصرف الثابتة تسيطر على النظام النقدي الدولي إلى غاية إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون بمنع تحويل الدولار إلى ذهب (انهيار اتفاقية بريتن وودز)، وبالتالي نهاية التعامل بأنظمة الصرف الثابتة، حيث ترك صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حرية اختيار ما تشاء من نظم الصرف، فاتجهت الكثير من الدول إلى تعويم عملاتها سنة 1973.

ثانيا: نظام الصرف العائم

في ظل هذا النظام يتم تحديد أسعار الصرف بحرية في سوق الصرف من خلال مواجهة قوى العرض والطلب من النقد الأجنبي، وبالتالي فإن القيمة الدولية للنقود لا تعرف بمعيار محدد أو

¹ عزي خليفة، غربي العيد، إمكانية تطبيق نظام الدولة الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد: 01(2019)، ص: 354.

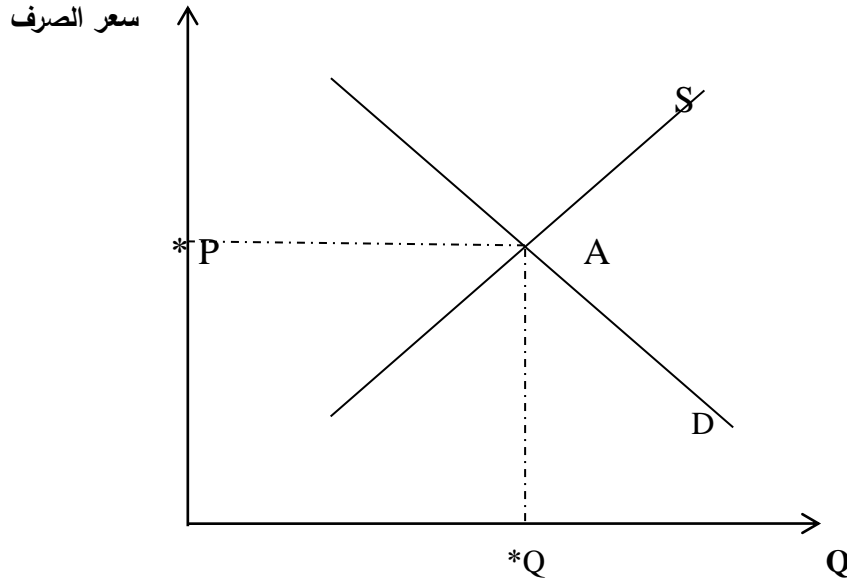
² عزي خليفة، غربي العيد، مرجع سابق، ص: 354.

³ شريط صلاح الدين، عزي خليفة، إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، 32(01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص: 207.

⁴ مميش سلمى، طرطار خالد، مرجع سابق، ص: 100.

ثابت، بل تختلف باختلاف ظروف السوق وتوقعات العملاء،¹ أي أن قوى السوق هي التي تحدد سعر صرف العملة دون تدخل البنك المركزي، ويتحدد سعر الصرف ضمن هذا النظام كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن



المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الشكل رقم (02) يتضح أن سعر الصرف التوازني في هذا النظام يتحدد على أساس نقطة التقاء الطلب والعرض على العملات، وذلك دون أي تحديد مسبق لسعر الصرف، عكس نظام الصرف الثابت، فإذا ارتفع الطلب على العملات الأجنبية مع بقاء العرض ثابت فإن سعر الصرف سوف يرتفع، أي تنخفض قيمة العملة الوطنية، والعكس صحيح، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من نظم الصرف العائمة هما:

1- التعويم الحر

ضمن هذا النظام، يتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب على العملة الوطنية والعملية الأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية ينتج من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية في حين أن عرض

¹ Abdelkrim Boudjelal , op;tic, p :50.

الصرف الأجنبي ينتج من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية،¹ لكن في الواقع أن تطبيق سعر صرف حر بنسبة 100% هو أمر يصعب الحديث عنه، حيث أنه لا توجد أي تجربة لدولة استطاعت تطبيق هذا النظام بشكل مطلق، لأن ذلك يستوجب عدم تدخل السلطة النقدية اطلاقاً في سوق الصرف، وهو أمر يبدو غير وارد ولم يحصل لحد الآن،² ما يؤدي للحديث عن النوع الثاني وهو التعويم المدار.

2- التعويم المدار

ضمن هذا النظام، يتحدد سعر صرف عملة ما وفقاً لآليات العرض والطلب في سوق الصرف مع لجوء السلطة النقدية إلى التدخل كلما دعت الحاجة بغية تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والأجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية،³ أي أن العملات الأجنبية يسمح لها بالتقلب ضمن حدود موضوعة مسبقاً من قبل البنك المركزي،⁴ ويتدخل هذا الأخير في سوق الصرف الأجنبية من خلال ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" وهي الأموال التي تستخدمها البنوك المركزية لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بغية المحافظة على سعر الصرف عند المستوى الذي اختارته هذه البنوك.⁵

تتميز أنظمة الصرف المرنة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:⁶

- ◀ تقلل من حدة المضاربة بحكم تحكم آلية العرض والطلب في تحديد السعر المتداول.
- ◀ تحافظ الدول على احتياطياتها من الصرف الأجنبي نظراً لعدم استنزاف هذه الاحتياطيات في تعديل سعر الصرف إلا بنسب ضئيلة.
- ◀ تصحح الاختلال في الميزان الخارجي بتعديل سعر الصرف بدلاً من تغيير العرض النقدي.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص: 44.

² مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص: 75.

³ عبد الرحمان علي الجبلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3(06)، سبتمبر 2015، ص: 10-11.

⁴ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011/2010، ص: 76.

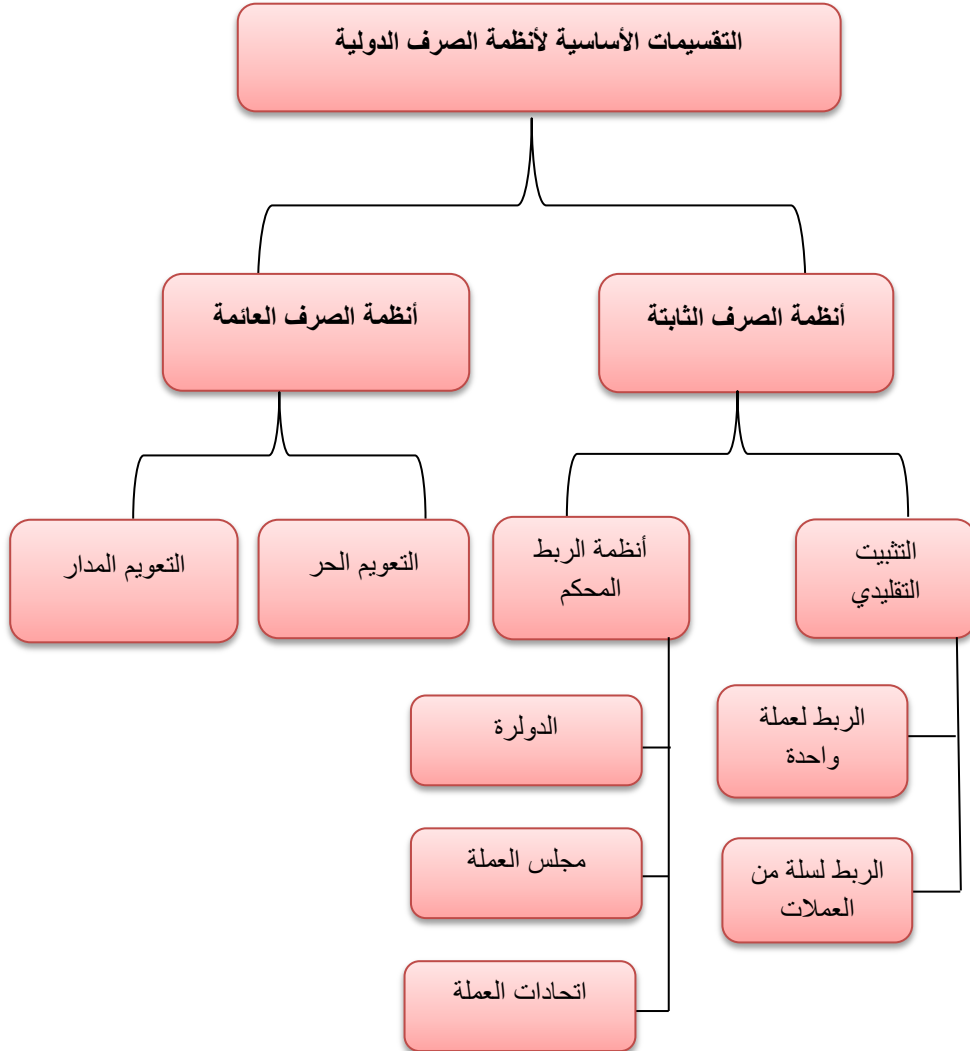
⁵ أحمد بن خليفة، عزي خليفة، مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشريس، تسمسليت، الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017، ص: 38.

⁶ متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 166.

◀ تمكن من اتباع السياسة النقدية اللازمة دون أي قيود لسعر الصرف. ومن المآخذ على هذا النظام أنه يحدث تقلبات واسعة في أسعار الصرف تنعكس سلباً على ثقة المتعاملين في العملة، كما تسمح هذه التقلبات بصعوبة القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية.¹

والشكل الموالي يلخص التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف الدولية.

الشكل رقم (03): التقسيمات الأساسية لأنظمة الصرف



المصدر: من إعداد الباحثة.

¹ نفس المرجع، ص: 166.

فاضلت دول العالم بين أنظمة الصرف الثابتة والأنظمة العائمة بناء على أهدافها وتوجهاتها النقدية والاقتصادية، فيرجع تبني الدول لأنظمة صرف ثابتة نظرا لأثره الإيجابي على الاستثمار وتجنب آثار تقلبات سعر الصرف على الميزانية المسايرة للدورات الاقتصادية، فيما تفضل دول أخرى تبني نظم صرف عائمة بغرض التمتع ببعض الحرية في إدارة الصدمات الخارجية، وبالتالي يعود الاختيار الأنسب لنظام سعر الصرف إلى أهداف السلطات المحلية من جهة، وكذا ميزات البلد على الصعيد الكلي و المؤسسات والسياسات من جهة أخرى،¹ وقد اختارت العديد من الدول أنظمة غير واضحة المعالم صنفت كأنظمة صرف وسيطة، وتتميز هذه الأنظمة بالمرونة المحدودة وتتراوح بين نظام التعويم المدار ونظام الهوامش الزاحفة، وتتغير درجة مرونة سعر الصرف حسب النظام المتبع،² حيث تقوم الدولة التي تتبع نظام صرف وسيط لعملتها الوطنية بتحديد الفارق بين هذا الأخير والعملية المرجعية (ذهب أو عملة ذات قبول عام أو سلة عملات) والتصريح به لدى المؤسسات الدولية المتخصصة، كما تتعهد الدولة بأن يتوافق نظام سعر صرفها الفعلي مع ما تم التصريح به لدى هذه المؤسسات وذلك وفق هوامش للتقلب يتم الاتفاق عليها مسبقا، بحيث إذا خرج سعر صرف العملة الأجنبية عن مجال التقلب المسموح به تقوم السلطة النقدية للدولة بالتدخل المباشر أو غير المباشر في سوق الصرف للرجوع بسعر الصرف إلى المستوى المتفق عليه،³ وما ميز هذه الأنظمة أنها تضمن الانتقال السلس من نظام التثبيت إلى نظام التعويم.

ثالثا: التحول من نظام التثبيت إلى نظام التعويم

بادرت العديد من دول العالم بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز إلى التحول من نظام التثبيت الذي كان سائدا لفترة طويلة إلى نظام التعويم بمختلف أشكاله، لكن نجاح هذا التحول يتوقف على توفر مجموعة من العناصر الضرورية التي تضمن التحرك نحو مرونة أكبر لأسعار الصرف بكل نجاعة وفعالية، وتتمثل في أربع عناصر رئيسية موضحة فيما يلي:⁴

¹ اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد الأول، 2021، ص: 29.

² بربري محمد أمين، ترقو محمد، اختيار نظام الصرف الأمثل وتحليلا تدفقات رؤوس الأموال باستخدام معضلة " تثبيت- تعويم " دراسة حالة الجزائر-، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد 25، ديسمبر 2018، ص: 258.

³ كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول ال " MENA " باستعمال معطيات panel وشعاع الانحدار الذاتي " VAR"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013، ص: 116.

⁴ رويادو تاغوبتا، وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 2006، ص: 2-14.

- (1) توفر سوق للصرف تتسم بالعمق والسيولة: يتطلب تطبيق نظام سعر الصرف المرن وجود سوق صرف أجنبي يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والسيولة من أجل السماح لآلية العرض والطلب بتحديد سعر الصرف، حيث يمكن هذا السوق من التقليل من عدد موجات التقلبات والانحرافات المفرطة عن سعر الصرف التوازني والمدة التي تستغرقها هذه الانحرافات حتى تتحقق عملية اكتشاف السعر، لكن وفي العديد من الدول النامية تتميز أسواق الصرف الأجنبي فيها بالضآلة وعدم الكفاءة، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى كثرة القواعد التي تحكم عملية التعامل بالنقد الأجنبي التي من شأنها أن تحد من حجم التداول في السوق، وفيما يلي عرض لجملة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز عمق وكفاءة أسواق الصرف:
- ◀ توفير مرونة كافية لسعر الصرف ضمن نطاق واسع للتقلب حول سعر الربط بحيث لا يكون سعر الصرف فيها جامدا ومحدد بطريقة إدارية.
 - ◀ تقليص حجم تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي بغية المحافظة على سعر صرف معين بل يتعين عليه ترك آليات السوق هي المسؤولة عن تحديد السعر.
 - ◀ زيادة المعلومات المتاحة في السوق عن مصادر النقد الأجنبي واستخداماته.
 - ◀ خفض القيود والقواعد التنظيمية التي من شأنها تقييد نشاط السوق والسماح بدرجة أكبر من الحرية في التعامل بالنقد الأجنبي.
 - ◀ تبسيط قوانين التعامل بالنقد الأجنبي لزيادة الشفافية بين المتعاملين.
- (2) توفير سياسات تضبط آليات تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي: في ظل تبني أنظمة الصرف المرنة قد يكون التدخل الرسمي للبنك المركزي في سوق النقد الأجنبي إما على أساس اختياري أو استثنائي، بحث يكون هذا التدخل لتصحيح انحرافات سعر الصرف عن المسار المحدد، وتوفير استقرار الأسواق المضطربة بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي ومراكمة الاحتياطيات، وبالتالي إذا قررت السلطات النقدية التوجه نحو نظام الصرف المرن فعليها أولاً صياغة سياسات تهتم بأهداف التدخل وتوقيته ومقداره، كما يجب على البنك المركزي أن يكون انتقائياً في التدخل والاقتصاد في استخدام احتياطياته من النقد

الأجنبي، وقد وضع صندوق النقد الدولي مجموعة من الضوابط للتدخل في سوق الصرف وهي:¹

◀ أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.

◀ أن لا يهدف التدخل إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى.

◀ يمكن للبنك المركزي التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا حركة رؤوس الأموال.

(3) اعتماد ركيزة إسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت: يتوجب على الدولة التي تسعى لتبني نظام صرف مرن والتخلي عن نظام التثبيت أن تستبدله بركيزة إسمية أخرى وإعادة تصميم إطار سياسته النقدية حول هذه الركيزة الجديدة، فبينما تطبق بعض البنوك المركزية نظم الصرف المرنة دونما ركيزة إسمية رسمية مثلما هو الحال في منطقة اليورو و الو.م.أ نجد أن هذه الاقتصاديات تتمتع بدرجة كبيرة من المصدقية التي تعجز البلدان النامية على اكتسابها بسرعة، لاسيما إذا كانت تعتمد في الأصل على ركيزة جامدة لسعر الصرف قبل التحرك نحو مرونة سعر الصرف.

(4) إدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص: إذا قررت الدولة التوجه إلى سعر صرف مرن فإن مخاطر سعر الصرف سوف تنتقل من القطاع العام (البنك المركزي) إلى القطاع الخاص، وبالتالي لا يصبح القطاع العام بعد ذلك مستعد للتدخل عند مستويات أسعار ثابتة، لذلك فإن تحديد حجم ونطاق المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف في القطاعات المالية وغير المالية هو أيضا عنصر أساسي في تحقيق التحول، وقد تؤثر مخاطر سعر الصرف التي يتعرض لها القطاع الخاص إلى حد كبير على وتيرة التحول، فيتطلب تقييم احتمالات التعرض لمخاطر سعر الصرف إجراء تحليل مفصل للميزانية العمومية مع التركيز على تكوين العملة وآجال الاستحقاق والسيولة والجودة

¹ عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 45.

الائتمانية للأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، وتتألف مخاطر سعر الصرف من أربعة عناصر هي كالاتي:

- ◀ نظم معلوماتية متطورة لرصد أي مصدر خطر متعلق بأسعار الصرف.
- ◀ الصيغ والأساليب التحليلية لقياس مخاطر سعر الصرف.
- ◀ السياسات والاجراءات ذات الصلة بالمخاطر الداخلية وتشمل فرض القيود على تركيز الاقتراض بالعملة الأجنبية، ووضع شروط محددة لمخاطر الائتمان الإضافية المقترنة بالقروض بالنقد الأجنبي، وشروط الأرباح أو الضمانات الإضافية الأجنبية بالنسبة للمقترضين بالنقد الأجنبي.
- ◀ التنظيم والرقابة الاحترازية لمخاطر النقد الأجنبي.

تصعب المفاضلة بين نظام الصرف المرن ونظام الصرف الثابت بشكل عام، ولكن يتركز الاختيار على جملة من العوامل على غرار الأهداف الاقتصادية التي تسعى السلطات الوطنية للدولة إلى تحقيقها، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بالإضافة إلى السمات الهيكلية، حيث يتفق كل من *FRIEDMAN* و *S.FISHER** و صندوق النقد الدولي على أنه كلما تمتع سعر الصرف بالمرونة كلما استطاع أن يوفر لاقتصاد البلد الحماية من الصدمات الحقيقية مثل التغيير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، في المقابل يكون سعر الصرف الثابت مرغوبا في حالة التصدي للصدمات الإسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد، أي أن الاختيار الصحيح لنظام الصرف يتوقف على قدرة السلطات النقدية على تحديد مصدر وطبيعة الأزمات (إسمية أو حقيقية).¹

على الرغم من شيوع التصنيفات الأساسية السالفة الذكر لأنظمة الصرف الدولية، إلا أن هناك العديد من التصنيفات الأخرى التي وضعها إما باحثين اقتصاديين أو هيئات ومنظمات دولية، وهذا ما سيتم معالجته في المطلب الثالث.

* عالم اقتصاد أمريكي فاز بجائزة نوبل للعلوم الاقتصادية سنة 1976.

**عالم اقتصاد أمريكي اشتهر بالنظرية الكمية للنقد.

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص: 133-134.

المطلب الثالث: تصنيفات أنظمة الصرف بين صندوق النقد الدولي والترتيبات الحديثة

عرفت تصنيفات أنظمة الصرف الدولية أوجه مختلفة، فقد تطورت وأخذت العديد من الترتيبات وذلك حسب الحاجة التي تملها المتغيرات الاقتصادية لكل دولة، وفيما يلي سيتم عرض أبرز الترتيبات التي جاء بها صندوق النقد الدولي والترتيبات الأخرى التي جاء بها بعض الاقتصاديين.

أولاً: ترتيبات صندوق النقد الدولي

تعيش الكثير من الدول وخاصة النامية منها ظاهرة تسمى بظاهرة الخوف من التعويم التي تجعلها تتبنى نظام صرف غير الذي تصرح به هيئاتها الرسمية، لذلك اعتمد صندوق النقد الدولي في تصنيفه لأنظمة الصرف إلى تقسيمها إلى شكلين هما: التصنيفات الرسمية والتصنيفات الفعلية، حيث تقوم الأولى على التصريح الرسمي المعلن عنه من قبل السلطات النقدية للدولة، والثاني يعتمد على السلوك الفعلي لأنظمة الصرف، وفيما يلي تفصيل لذلك، لكن قبل ذلك يجب التطرق أولاً للتعرف على ظاهرة الخوف من التعويم.

1- ظاهرة الخوف من التعويم: تعريفها أسبابها وآثارها السلبية

برزت الظاهرة التي تحدث عنها صندوق النقد الدولي والتي أطلق عليها مسمى "ظاهرة الخوف من التعويم" منذ بداية سبعينات القرن الماضي وتزايدت بشكل كبير خلال التسعينات، حيث تتجسد هذه الظاهرة من خلال التصريح الذي تدلي به السلطات النقدية لبعض البلدان بتبني نظام صرف مرن ولكنها في حقيقة الأمر تمارس نظام أقرب للتثبيت منه للتعويم، وذلك عن طريق التدخلات الكبيرة للبنك المركزي في سوق الصرف للحد من تقلبات سعر الصرف محولة إياه إلى سعر ثابت،¹ وترجع هذه الظاهرة إلى ثلاث أسباب رئيسية نذكرها في الآتي:²

(1) عدم وجود تنبؤات كافية للدول الناشئة في ما يخص مختلف التطورات التي تصيب الأسواق المالية العالمية وذلك نظراً لنقص المعلومات المتوفرة لديها حول هذه الأسواق، فتلجأ العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى تبني أنظمة صرف وسيطة على الرغم من

¹ عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارن (مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، ديسمبر 2013، ص: 227.

² بن حاسين بن اعر، جديدين لحسن، أثر تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد رقم 01، يناير 2016، ص ص: 291-292.

اتباعها نظام التعويم، وذلك من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية قصد معالجة أو التقليل من حدة الأزمات الاقتصادية.

- (2) إن تبني الدول النامية لأنظمة صرف عائمة يسبب لها تدهور قيمة عملتها المحلية بسبب عدم وجود طلب خارجي على هذه العملة، وذلك نتيجة ضعف المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، ما يؤدي إلى حدوث انكماش على مستوى اقتصاديات هذه الدول، خاصة في الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على البترول، بالإضافة إلى عدم توفر مصداقية وضوابط في أدوات السياسة النقدية والمالية لمواجهة مختلف الأزمات.
- (3) لا تتمتع السلطات النقدية للدول النامية بالاستقلالية، وذلك نتيجة الضعف الموجود على مستوى رأس المال البشري وقلة خبرته، إضافة إلى ضعف الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، الأمر الذي لا يتماشى مع أنظمة الصرف المرنة التي تفرض كشرط رئيسي استقلالية السلطة النقدية.

وينتج عن عدم تعويم العملة جملة من الآثار السلبية نذكر منها:¹

- ◀ ظهور سوق موازي للسوق الرسمي لتداول العملات الأجنبية فيما بينها تعطي صورة أكثر واقعية عن قيمة العملة الوطنية.
- ◀ عجز البنك المركزي في السيطرة الكاملة على كمية العملات المتداولة داخل البلد وهذا يعني أن هناك جزء من هذه الكمية خارج الدورة الاقتصادية الرسمية.
- ◀ قد يتسبب نقص السيولة المتداولة من تلك العملات التي خارج الدورة الاقتصادية الرسمية إلى الاحتكار وهذا يعني اضعاف قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع قيمة العملات الأجنبية، كما أنها قد تؤدي إلى إصدارات جديدة من العملة المحلية، كل هذا يؤثر بدرجة أولى على ارتفاع معدلات التضخم في الداخل.
- ◀ تصبح السوق الموازية هي الأساس المرجعي في تحديد أسعار السلع والخدمات وذلك بناء على أساس سعر شراء العملات الأجنبية في هذه السوق وليس بالسعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي للعملات الأجنبية.

¹ عبد الرحمان علي الجيلاني، مرجع سابق، ص: 15.

◀ يتحمل المستهلك النهائي غالبا الفرق بين سعر بيع العملات الأجنبية بالسوق الرسمي والسوق الموازي، وتعود فائدة هذه العملية لصالح المصدرين والمستوردين والتجار.

◀ القيمة التي يخسرها المستهلك كفارق السعر كان يمكن لها أن تعود بالفائدة على المستهلك عن طريق المزيد من الاستهلاك وإلى الدولة عن طريق الادخار الذي يمكن أن يوجه إلى الاستثمار.

2- التصنيفات الرسمية لصندوق النقد الدولي حسب Jure

بحسب هذا التصنيف يقوم صندوق النقد الدولي بأخذ التصريح الرسمي للدولة بشأن نظام الصرف المتبع، فعلى سبيل المثال، لو تقرر (تصرح) الدولة بأنه في سنة معينة ستتبع نظام التعويم فإن الصندوق يعتبر عملتها معومة حتى لو كانت تربط عملتها بإحكام مع أي عملة أخرى،¹ وقد اعتمد الصندوق في إعداد تصنيفه بحكم القانون خلال الفترة (1998-75) بشكل مطلق على تقلبات سعر الصرف الإسمي كمييار لتصنيف أنظمة الصرف للدول الأعضاء فيه، حيث يطلب منها خلال 30 يوما من انضمامها تحديد ترتيبات الصرف الممارسة فيها، وإعلامه بكل تغيير قد يحدث في نظام الصرف المعتمد مستقبلا.²

والجدول الموالي يبرز تطور ترتيبات أنظمة الصرف الرسمية المصنفة من طرف صندوق النقد الدولي منذ سنة 1950 إلى غاية سنة 2001.

¹ سعدي زهير، أثر أنظمة سعر الصرف على أداء السياسة النقدية في الدول النامية -دراسة تحليلية على حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص:109.

² عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارن (مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص: 24.

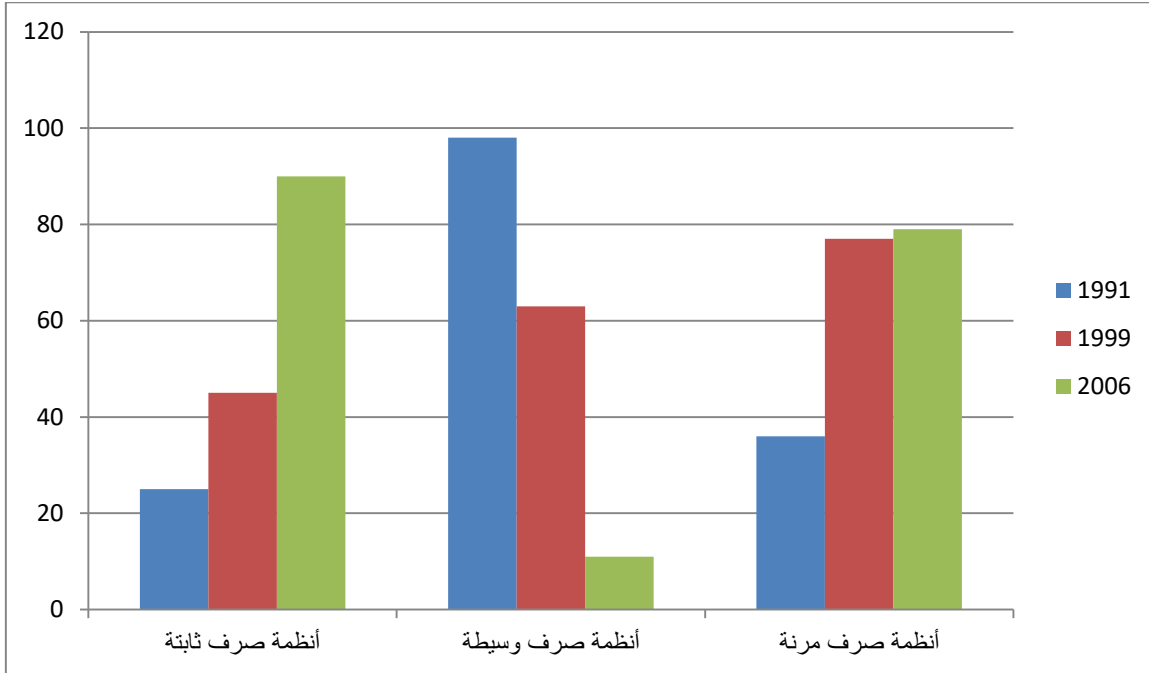
جدول رقم (01): تصنيفات أنظمة الصرف الدولية حسب Jure

الترتيبات المتبعة للصرف	الفترات
<ul style="list-style-type: none"> • قيمة ثابتة لسعر الصرف. • سعر الصرف الفعلي غير ثابت مطبق على كل أو معظم التعاملات. 	1973-1950
<ul style="list-style-type: none"> • سعر الصرف يحافظ داخليا على هوامش تقلب محددة بنسب ضيقة بالنسبة لـ (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، سلة عملات، متوسط سعر الصرف لأهم الشركاء التجاريين). • سعر الصرف لا يحافظ على الهوامش المحددة. 	1974
<ul style="list-style-type: none"> • سعر الصرف يحافظ على هوامش محدودة وضيقة بالنسبة لـ (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، البيسيتا الإسبانية، مجموعة عملات). 	1978-1975
<ul style="list-style-type: none"> • سعر الصرف يحافظ على هوامش محدودة وضيقة بالنسبة لـ (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، الدولار الأسترالي، الاسكودو البرتغالي، راند سوب الإفريقي، البيسيتا الإسبانية، مجموعة عملات أو مؤشرات). 	1982-1979
<ul style="list-style-type: none"> • سعر الصرف يتحدد على أساس عملة (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي) أو سلة عملات. • مرونة محدودة فيما يتعلق بعمل واحدة أو ترتيبات تعاونية. • ترتيبات أكثر مرونة معدلة وفقا لمجموعة مؤشرات، تعويم مدار. • تعويم مستقل. 	1986-1983
<ul style="list-style-type: none"> • الربط بالنسبة لعملة أو مجموعة عملات. • مرونة محدودة، تعويم مدار، تعويم مستقل. 	1998-1997
<ul style="list-style-type: none"> • نظام الصرف الثابت (نظام دون حدود للربط، مجلس العملة، ترتيبات أخرى تقليدية). • نظام الصرف الوسيط (نطاق التحرك، نظام الربط الزاحف) • - نظام الصرف المرن (مرونة موجهة، مرونة غير مستقلة). 	2001-1999

المصدر: زهير سعيدي، مرجع سابق، ص: 112.

والشكل الموالي يوضح تقسيمات دول العالم حسب نظام الصرف المصرح به.

شكل رقم (04): تقسيمات دول العالم حسب نظام الصرف لسنة 1991، 1999، 2006



المصدر: - سعيدي زهير، مرجع سابق، ص: 114.

- كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق، ص: 117.

يوضح الشكل رقم (04) أنه سنة 1991 كان عدد الدول العضوة في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظم صرف بسيطة ما يقارب 98 دولة، مقابل 36 دولة تتبع نظام التعويم بشكله الحر والمدار، أما عدد الدول التي تتبع نظام صرف ثابت فهي لم تتعدى 25 دولة.

في حين عرفت سنة 1999، 2006 تراجع كبير في عدد الدول التي تتبع الأنظمة الوسيطة، ف سجلت سنة 1999 (63) دولة تتبع نظام بسيط و سنة 2006 (11) دولة فقط تتبع هذا النظام، واتجهت باقي الدول إما إلى نظام التعويم بما يقارب 77 دولة سنة 1999 و 79 دولة سنة 2006، أو نظام التثبيت الذي سجل سنة 1999 ارتفاع بـ 20 دولة عن سنة 1991 ليصل إلى 45 دولة و 90 دولة سنة 2006.

3- التصنيفات الفعلية لصندوق النقد الدولي حسب Facto

نظرا للتباين بين ما هو مصرح به وما هو معمول به فعلا من أنظمة الصرف للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي فقد أدى ذلك إلى جعل صندوق النقد الدولي يبحث عن تصنيف يعطي

صورة أكثر واقعية لنظام الصرف المتبع لكل دولة عضوة بدل التصنيفات الرسمية، ما أدى إلى ظهور هذا النوع من التصنيف سنة 1999، وهو عبارة عن تصنيف يقوم على أساس السلوك الحقيقي لسعر الصرف، ما يؤدي إلى الاستقرار بسبب وجود الصدمات، وفي ظل غياب عمليات الضبط من طرف السلطات النقدية،¹ بحيث يتمكن هذا التصنيف من التعرف على الممارسات الفعلية لنظام الصرف من خلال تسيير الصرف بتحليل المعطيات المالية (سعر الصرف، الاحتياطات الرسمية، سعر الفائدة...)، استراتيجيات السياسة النقدية المتبناة من قبل الدول الأعضاء (محاربة التضخم) والنية الصريحة وغير الصريحة للسلطات النقدية،² ويمكن التعرف على هذه التصنيفات في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تصنيفات أنظمة الصرف الدولية حسب Facto

الأوصاف	نظام سعر الصرف
تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر، أو أن يكون البلد عضو في اتحاد نقدي يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة.	1- الدولار
ينص القانون المنظم لهذا المجلس على سعر صرف ثابت وتتم تغطية القاعدة النقدية للبنك المركزي تغطية كاملة بالأصول الأجنبية.	2- مجلس العملة
تشمل الربط إلى عملة أخرى أو إلى سلة عملات، مع تحرك الربط إلى أعلى أو أسفل في نطاق ضيق يكون أقل من أو = 1% حول سعر تعادل مركزي، أو تضل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف الفوري ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة 6 أشهر على الأقل.	3- ترتيبات تقليدية للربط
يضل سعر الصرف ضمن هامش مقداره 2% لمدة 6 أشهر أو أكثر.	4- ترتيبات مستقرة
تعدل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة مثل: فروق معدلات التضخم بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة.	5- الربط المتحرك
تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب في هامش ضيق مقداره 2% بالنسبة لاتجاه عام معرف إحصائيا لمدة 6 أشهر أو أكثر.	6- ترتيبات شبيهة بالربط المتحرك
تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب ضمن هامش للتقلب لا تقل عن 1% حول السعر المركزي أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2%.	7- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص: 51.

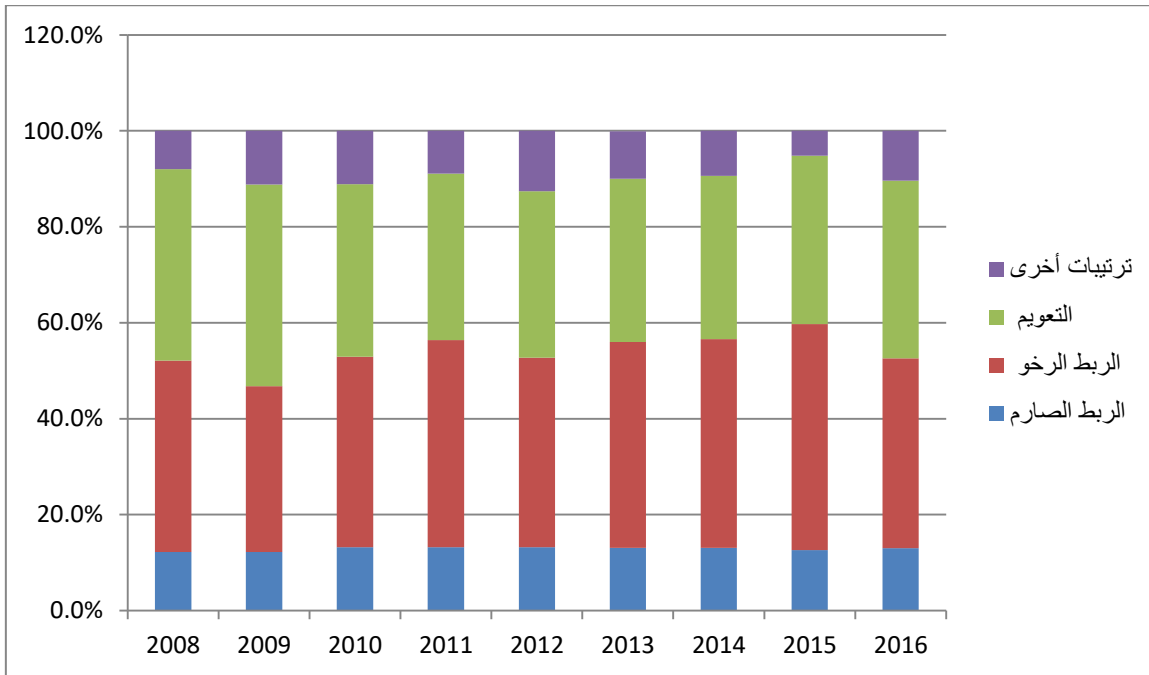
² آيت يحيى سمير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مرجع سابق، ص: 66-67.

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق مع إمكانية التنبؤ بمساره.	8- التعويم الحر
يتحدد سعر الصرف وفق قوى السوق، وتكون التدخلات في سوق الصرف على أساس استثنائي ولا تحدث بشكل متكرر وذلك من أجل تهدئة الأسواق المضطربة، مع تقديم السلطات معلومات وبيانات تؤكد أن التدخل محدود، ويكون ثلاث مرات على الأكثر خلال الستة أشهر السابقة، وأن لا تتجاوز ثلاث أيام عمل.	9- التعويم المدار
تستخدم هذه الفئة لتصنيف ترتيب سعر الصرف الذي لا ينسجم مع معايير تصنيف الفئات السابقة.	10- الترتيبات الباقية

المصدر: عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارنة (مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص: 27.

والشكل الموالي يوضح تقسيم الدول العضوة في صندوق النقد الدولي حسب نظام الصرف المتبع بحكم الواقع خلال الفترة (2008-2016) - بالنسب المئوية-

شكل رقم (05): تقسيمات دول العالم حسب نظام الصرف خلال الفترة (2008-2016)



المصدر: عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارنة (مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص: 28.

يوضح الشكل رقم (05) استقرار في عدد البلدان التي تتبع نظام الربط الصارم، فتراوحت النسبة بين 12% و 13%، إلا أن التذبذب كان بين أنظمة الربط الرخو ونظام التعويم، فأغلبية الدول التي تتخلى عن الربط الرخو تتجه إلى تبني نظام التعويم والعكس.

ثانيا: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف الدولية

خلافًا لأنظمة الصرف سالفة الذكر، قام الكثير من الباحثين أواخر السبعينات بالعديد من الدراسات التطبيقية لأنظمة الصرف للكثير من الدول، وذلك بهدف التعرف على تصنيفاتها الفعلية بدل التصنيفات الرسمية المصرح بها، ويمكن التطرق إلى بعض من هذه الدراسات في هذا المطلب.

1- ترتيبات ليفي ويوياتي وسترونغر

جاء هذا الترتيب كبديل للترتيبات التي وضعها كل من (Jure & Facto) لصندوق النقد الدولي، بحيث يقوم على أساس تحليل إحصائي لسلوك أسعار الصرف وتقلبات احتياطات الصرف الدولية وذلك لعينة إحصائية تتكون من 184 دولة خلال الفترة 1974-2000، وقد اعتبر كل من ليفي ويوياتي وسترونغر أن درجة تأثير أنظمة الصرف في الاقتصاد الكلي لا يمكن أن يتم تحديده من خلال تصنيف الصندوق الذي يعتمد أساسا على ما يسمى بالتعادل بتصنيف الأنظمة والذي يعتبر مجرد إعلان رسمي من طرف إدارة اقتصادية، وأكثر ما يثبت ذلك هو تبني العديد من البلدان لأنظمة أسعار الصرف مرنة تحت اسم التعويم الحر، وذلك على الرغم من أن تطبيق هذا النظام في الواقع لا يعكس التعويم الذي تعرفه النظرية الاقتصادية، وتبقى ممارسة التوازن الآلي في السوق الأجنبي أمر نسبي، ذلك لما يفرضه تدخل البنك المركزي ولو بشكل طفيف في أسواق الصرف قصد الحفاظ على أسعار الصرف عند مستوى التوازن، من جهة أخرى فإن البلدان التي تستخدم أنظمة الصرف الثابتة بشكل صارم لا تستبعد من اتخاذ سياسة التخفيض كآلية لتثبيت التضخم والنتيجة تظهر ممارسة السياسة التي تتلاءم مع التثبيت، وبالتالي يظهر هذا النظام معبرا عن التعويم المدار، وفي هذا الإطار يرى كل من ليفي ويوياتي وسترونغر أن التصنيف الذي يمكنه

بناء المصدقية لأداء أنظمة الصرف وما يسمى Défacto الذي ينشأ عن توظيف ثلاث متغيرات هي:¹

- ◀ تقلب سعر الصرف الإسمي: يحسب على أساس تغير متوسط التغيرات السداسية لأسعار الصرف الاسمية خلال السنة.
- ◀ تقلب تغيرات سعر الصرف الإسمي: يحسب من خلال تغيرات في أسعار الصرف.
- ◀ تقلبات احتياطي الصرف: يحسب من خلال متوسط التغير النسبي بالقيمة المطلقة لاحتياطيات دولية للصرف.

جدول رقم (03): معايير تصنيف أنظمة الصرف حسب ليفي ويوياتي وستروزنغر

تقلبات سعر الصرف الإسمي	تقلبات تغيرات سعر الصرف الاسمي	تقلبات احتياطي الصرف	
ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	غير محدد
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرن
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تعويم غير نظيف
مرتفعة	ضعيفة	مرتفعة	الربط المرن المتحرك
مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	الثابت

المصدر: جعفري عمار، مرجع سابق، ص: 55.

يوضح الجدول رقم (03) المعايير التي يعتمد عليها لتصنيف أنظمة الصرف حسب ليفي ويوياتي وستروزنغر، فبين أنه عندما تكون تقلبات سعر الصرف الإسمي و تقلبات تغيرات سعر الصرف الإسمي وتقلبات احتياطيات الصرف مرتفعة فإن هذه الدولة تتبع نظام صرف مرن (مرونة تامة أو محدودة)، في حين أنه في حال عرفت تقلبات سعر الصرف الإسمي وتغيرات سعر الصرف الإسمي تحركات ضعيفة مقابل تقلبات مرتفعة لاحتياطي الصرف فإن نظام الصرف المتبع هو نظام التثبيت.

2- التصنيفات الهيئية لـ غوش وزملائه 1997

قام كل من غوش وزملائه سنة 1997 بدراسة مهمة لأداء الاقتصاد الكلي لأنظمة الصرف باستعمال ترتيب جديد، حيث يقوم هذا الترتيب على التصريحات الصادرة من الهيئات الرسمية

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص: 55.

مع ملاحظة سلوك سعر الصرف من خلال دراسة قياسية لمؤشرات 140 دولة للفترة 1996-60، بحيث توصل إلى أن 25 دولة خرجت عن أنظمة الصرف الوسيطة،¹ وحسب نظرهم تصنف أنظمة الصرف من خلال ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تصنيفات أنظمة سعر الصرف حسب غوش وزملائه

نظم الصرف المرنة	نظم الصرف الوسيطة	نظم الصرف الثابتة
<ul style="list-style-type: none"> • تعويم بدون هوامش للتقلب محددة مسبقا. • التعويم الحر. 	<ul style="list-style-type: none"> • الأنظمة التعاونية. • تعويم غير مدرج. • التحرك في نطاق محدد مسبقا. 	<ul style="list-style-type: none"> • الربط إلى عملة واحدة. • الربط إلى سلة من العملات. • الربط إلى سلة من العملات المعلن عنها. • الربط إلى سلة من العملات الغير معلن عنها.

المصدر: سيد عمر زهرة، مرجع سابق، ص: 27.

حسب الجدول رقم (04) فإن غوش وزملائه اعتمدوا على تقسيم أنظمة الصرف إلى ثلاث أقسام، الأنظمة الثابتة والوسيطة والأنظمة المعومة.

3- تصنيف بوبولا وأوتكر روب 2002

قام كل من بوبولا وأوتكر روب انطلاقا من التصنيف الفعلي لصندوق النقد الدولي بإجراء دراسة عمل لـ 190 دولة عضوة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2002 باستخدام بيانات سنوية وأخرى شهرية تتعلق بسعر الصرف والاحتياطات وأهداف السياسة النقدية، وقد بينت النتائج النهائية لهذه الدراسة بأن هناك تراجع كبير لأنظمة الصرف الوسيطة سنة 2003، كما توصلت إلى أن هناك تطور كبير سواء في الانتقال إلى التثبيت الجامد أو التعويم خاصة في الدول المتقدمة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التراجع في أنظمة الصرف الوسيطة كان غير منتظم، ذلك أن

¹ سيد عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (86-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص: 26.

هناك انزلاق عكس هذه الأنظمة ذات الهوامش الزاحفة أو باتجاه أنظمة التعويم،¹ والجدول الموالي يبين أنظمة الصرف حسب تصنيف بوبولا وأوتكر روب.

جدول رقم (05): تصنيفات أنظمة لصرف حسب بوبولا وأوتكر روب

الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع
<ul style="list-style-type: none"> الدولة. اتحاد العملة. مجلس العملة. 	<ul style="list-style-type: none"> الربط الثابت مقابل عملة واحدة. الربط الثابت مقابل سلة من العملات. الربط مع هوامش. 	<ul style="list-style-type: none"> الربط الزاحف إلى الأمام. الربط الزاحف إلى الخلف. الهوامش الزاحفة إلى الأمام. 	<ul style="list-style-type: none"> تعويم موجه. نظم تعويم أخرى. تعويم حر.

المصدر: زهير سعيدي، مرجع سابق، ص: 122.

يبين الجدول رقم (05) تصنيف بوبولا وأوتكر روب لأنظمة الصرف، حيث قاما الباحثان بتقسيم أنظمة الصرف إلى أربع أصناف، الصف الأول: نظام الصرف الثابت، الصف الرابع نظام الصرف المرن، أما الصنفين الثاني والثالث فقد قاما بتقسيمها بناء على قرب هذه الأنظمة من النظامين الرئيسيين (الثابت أو المرن)، فالصنف الثاني هي أنظمة صرف وسيطة أقرب لنظام التثبيت، أما الصف الثالث فهي أنظمة صرف وسيطة أقرب لنظام التعويم.

4- تصنيف رينهارت وراقوف 2003

حاول الباحثان رينهارت وراقوف من خلال دراستهما لسنة 2004 تصنيف أنظمة الصرف بحكم الواقع لعينة تتكون من 153 بلد خلال الفترة 1946-2001، حيث شملت كل أنظمة إدارة سعر الصرف، واعتمد في ذلك على تحليل سلوك سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في حالة البلدان التي تمارس الرقابة على الصرف الذي يعتبر مؤشرا جيدا للسياسة النقدية وسياسة الصرف المنتهجة، كما لم يعتمد على مؤشر احتياطات النقد الأجنبي باعتباره ليس دائما مؤشر معبر عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، ووفق هذه الدراسة فهناك ما لا يقل عن 45% من

¹ زهير سعيدي، مرجع سابق، ص: 121.

الدول التي صرحت بانتهاجها سعر صرف ثابت كان لديها أسواق صرف موازية، وما لا يقل عن 53% من الدول التي صرحت بأنظمة صرف مرنة غير أنها تعتمد في الواقع أنظمة التثبيت أو الربط المحكم، والعكس بالنسبة لبعض الدول مع وجود أنظمة صرف وسيطة تحتل المرتبة الثانية بعد الأنظمة الثابتة للفترة 1991-2001.¹

جدول رقم (06): تصنيفات أنظمة الصرف حسب رينهارت وراقوف

الفئة	نظام سعر الصرف
1	ترتيبات الصرف غير عملة قانونية مستقلة
2	ربط معلن سلفاً، أو ترتيبات مجلس العملة
3	نطاقات تقلب أفقية معلن عنها سلفاً، أو ترتيبات مجلس العملة
4	الربط بحكم الواقع
5	الربط المتحرك المعلن عنه سلفاً
6	نطاقات تقلب متحرك معلن عنها سلفاً تكون أقل من أو تساوي 2%
7	الربط المتحرك بحكم الواقع
8	نطاقات تقلب متحركة بحكم الواقع سلفاً تكون أقل من أو تساوي 2%
9	نطاقات تقلب متحركة معلن عنها سلفاً تكون أكبر من أو تساوي 2%
10	نطاقات تقلب متحرك بحكم الواقع تكون أقل من أو تساوي 5%
11	نطاقات تقلب متحركة تكون أقل من أو تساوي 2%
12	التعويم الموجه
13	التعويم الحر
14	العملات في سقوط حر

المصدر: عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارن (مع إشارة خاصة

إلى حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص: 30.

المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف

تلجأ العديد من الدول إلى تبني نظام الرقابة على الصرف، وذلك في حال عدم توفرها على احتياطات كافية من النقد الأجنبي التي تمكنها من التدخل لحماية عملتها الوطنية في حال تبنيها

¹ وليد فرحاني، علي مكيد، مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري في ظل نظام الصرف المصرح به دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجد 6، عدد 1، 2020، ص: 20.

نظام صرف ثابت، وتكون في نفس الوقت غير قادرة على التحول إلى نظام التعويم، فيعتبر نظام الرقابة هذا كتقنين رسمي من قبل السلطات النقدية للبلد للحفاظ على مصادر النقد الأجنبي.

وقد خصص هذا المبحث لتسليط الضوء على هذا النظام باعتباره العائق الذي يحول دون جعل العملة المحلية قابلة للتحويل بحرية، أي أن قابلية تحويل العملات تعتمد على مدى توفر الدولة على قوانين وتعليمات تقيد حركات تبادل العملات فيما بينها.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة على الصرف

يمكن التعرف على نظام الرقابة على الصرف من خلال التطرق للنقاط التالية:

أولاً: تعريف نظام الرقابة على الصرف ونشأته

اضطرت العديد من الدول في فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة بعد أزمة الكساد الكبير 1933-29 إلى فرض نظام ضوابط الصرف المباشر، وقد ظهر هذا النظام في بادئ الأمر في ألمانيا سنة 1931 وفي دول وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز في موازين المدفوعات،¹ حيث تحتكر الدولة في ظل هذا النظام شراء وبيع العملات الأجنبية، بهدف المحافظة على احتياطات النقد الأجنبي المتوفرة بكميات قليلة نسبياً وتوزيعها على الجوانب المحتملة للطلب، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه،² وبالتالي فإن هذا النظام هو عبارة عن تحديد إداري لسعر الصرف وذلك من خلال تدخل السلطات النقدية بعرض كميات محدودة من النقد الأجنبي التي من خلالها يتم ملاقاتها بالطلب لتحديد سعر الصرف المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتميز هذا النظام بجملة من الخصائص نذكر منها:³

◀ احتكار البنك المركزي لعرض العملات الأجنبية في سوق الصرف، وعلى إثر ذلك فإن

مهمة الاشراف المنظم لسوق الصرف تقع على عاتق البنك المركزي.

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر، ص: 115.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص: 53.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 142.

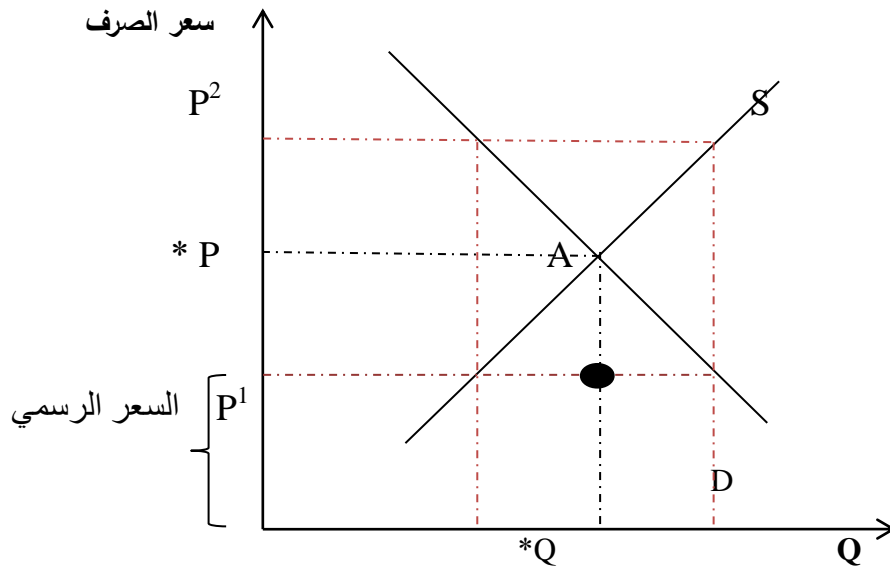
◀ تقل الحاجة لوجود سوق صرف لتبادل العملات الأجنبية فيما بينها في ظل نظام مراقبة الصرف كما هو معروف، حيث يتولى البنك المركزي وحده مهمة عرض العملات الأجنبية ويكون الطلب عليها على قدر المعروض منها.

◀ في ظل نظام مراقبة الصرف الأجنبي فإن إمكانية استخدام سعر صرف متعدد واردة بشكل كبير وذلك حسب الأهداف المسطر من قبل السلطات النقدية.

◀ يقوم البنك المركزي بالسيطرة على سوق النقد الأجنبي ومراقبة خروج ودخول العملات الأجنبية واستخدام كافة الصلاحيات لمصادرة النقد الأجنبية الذي بحوزة الأفراد.

ويتم تحديد سعر الصرف في هذا النظام كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (06): تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير علوم تجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص: 94.

حيث:

QP^1 : سعر الصرف الرسمي المحدد من طرف السلطات النقدية.

QP : سعر الصرف التوازني.

يوضح الشكل رقم (06) أن سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحدد من خلال تدخل السلطات النقدية بفرض قيود على صرف العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف عن مستواه التوازني في ظل الحفاظ على نفس الكمية المطلوبة والمعروضة، هذا الوضع هو الذي يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى البحث عن سعر أكثر واقعية، ما ينتج عنه نشوء سعر صرف موازي.

يتضح من خلال الخصائص المذكورة أعلاه، بأن نظام الرقابة على الصرف هو نظام معاكس تماما لنظام التعويم، على الرغم من أن كلاهما يتحدد فيه سعر الصرف على أساس التقاء عارضي وطالبي العملات الأجنبية، إلا أنه في ظل نظام الرقابة على الصرف فإن جانب العرض هو محتكر من طرف عارض واحد وهو البنك المركزي، على عكس نظام التعويم الذي يكون فيه عرض العملات من خلال العديد من الأطراف، فيتشابه بذلك مع نظام الصرف الثابت وذلك من خلال تحديد سعر الصرف بما يخدم أهداف السلطة النقدية.

لم تتخلى دول أوروبا الغربية على هذا النظام إلا أواخر عام 1958، عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي، فلجأت إلى تحرير معاملاتها الخارجية والسماح لحركات رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.

ثانياً: أسباب اللجوء إلى مراقبة الصرف وأهدافه

تتعد الأسباب التي تدعو الدول إلى تبني نظام مراقبة الصرف، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:¹

- ◀ الحفاظ على ما تملكه الدولة من احتياطات من العملة الأجنبية من خلال تقليل الطلب عليها.
- ◀ تقييد حركة رأس المال نحو الخارج سواء كان من طرف الأجانب أو من طرف المواطنين.
- ◀ رفع قيمة العملة الوطنية فوق المستوى السائد وفق آليات السوق.

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص:147.

◀ تشجيع الإنتاج المحلي من خلال رفع مستوى الأسعار للسلع المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية.

◀ ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج.

وبالتالي فإن الدولة تتبنى نظام مراقبة الصرف كأداة في يد السلطات النقدية بهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التدخل في تحديد سعر الصرف من خلال التحكم الكلي في جانب عرض العملات الأجنبية، وتسعى السلطات النقدية من خلال تطبيقها لنظام مراقبة الصرف، إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:¹

◀ زيادة القيمة الخارجية للعملة: تلجأ بعض الدول إلى تبني نظام الرقابة على الصرف من أجل الحفاظ على قيمة عالية لعملتها المحلية، حيث تقوم السلطات النقدية للدولة بتثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى العرض والطلب على العملة، مما يجعل عملتها أعلى من العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي يجعل من أسعار السلع المستوردة تكون منخفضة وكذلك بالنسبة لحجم الديون الخارجية.

◀ تخفيض القيمة الخارجية للعملة: تتبع بعض الدول سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية مما يجعل قيمة هذه الأخيرة أقل من العملات الأجنبية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع المحلية لأنها تصبح أرخص بالنسبة للمستهلك الأجنبي، وكذا تخفيض الواردات من السلع الأجنبية لأن أسعارها تصبح مرتفعة بالعملة المحلية.

◀ استقرار أسعار الصرف: قد تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق استقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة وذلك بدلا من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.

◀ الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج: حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم خاصة بالرقابة على الصرف الأجنبي التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات وبهذا الشكل تحافظ أيضا على العملات الأجنبية النادرة.

¹ المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرونكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015/2016، ص: 146-147.

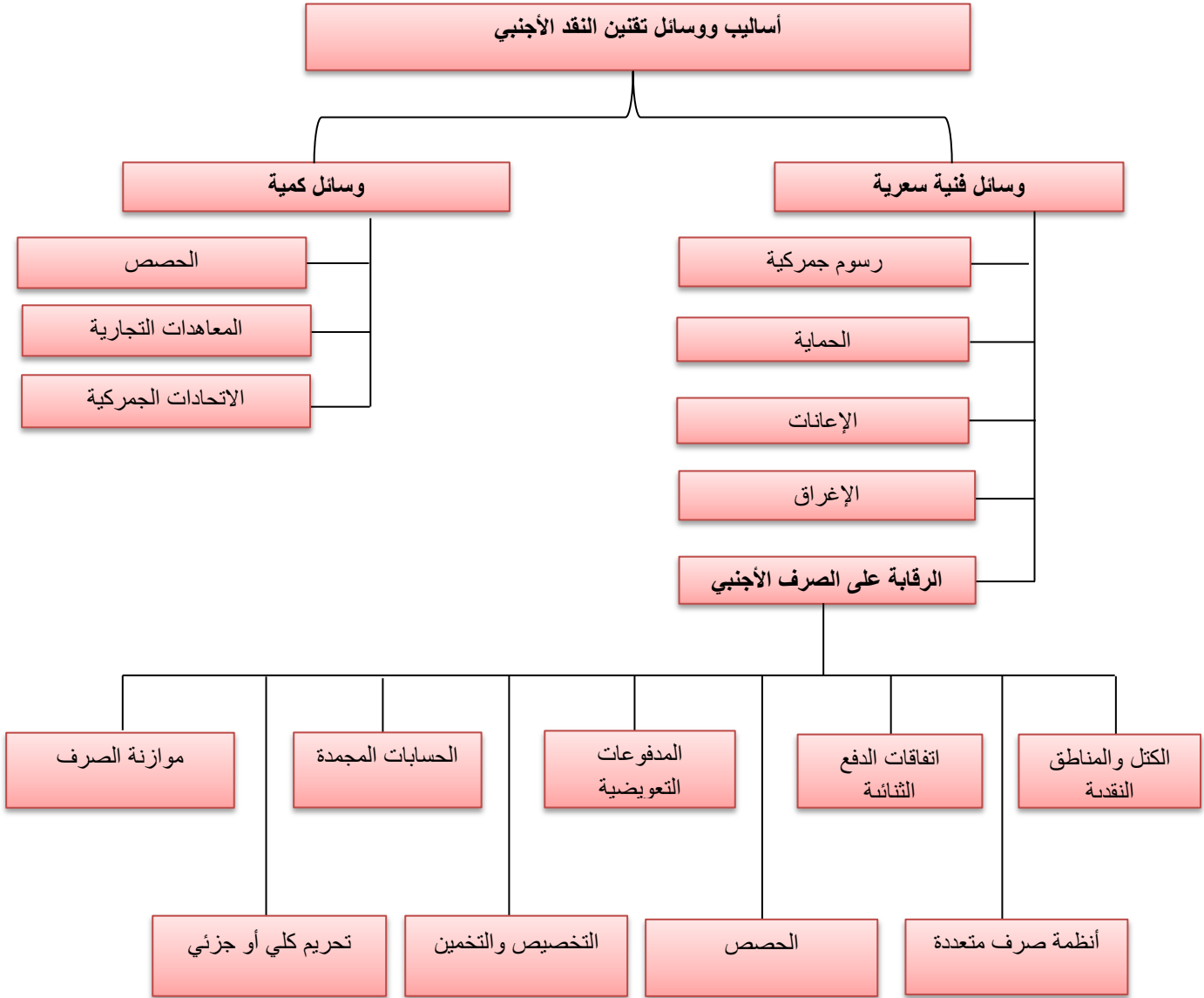
◀ حماية الصناعة المحلية والحد من السلع غير الضرورية: وذلك من خلال التحكم في الواردات من السلع والمنتجات المنافسة، كما يمكنها أن تقيد الواردات من السلع الكمالية فتمنح تراخيص الاستيراد للسلع الضرورية فقط وهكذا يتم استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

◀ زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي: وذلك من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بأسعار أعلى من سعر شرائها من الأسواق الدولية ويذهب هذا الفارق إلى خزينة الدولة كما تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى. تسعى كل دولة من خلال اتباعها لسياسة ترشيد النقد الأجنبي أو ما يعرف بنظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق هدف معين من بين الأهداف السالفة الذكر، إلا أن الهدف المشترك بين جميع الدول التي تتبع مثل هذا النظام هو تقنين التعامل بالنقد الأجنبي والمحافظة قدر الامكان على احتياطات الدولة من العملات الصعبة.

ثالثا: أنماط وأشكال نظام الرقابة على الصرف

لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية بتطبيقها نظام الرقابة على الصرف، فإن هذه الرقابة تأخذ العديد من الصور التي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أشكال الرقابة على الصرف



المصدر: نوزان عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 148.

يوضح الشكل رقم (07) أن نظام الرقابة على الصرف هو من بين الأساليب الفنية السعرية لتقنين النقد الأجنبي، ويطبق هذا النظام من خلال العديد من الأشكال الموضحة في الشكل أعلاه، ويمكن التفصيل في هذه الأنماط فيما يلي:

(1) الكتل والمناطق النقدية: وهو شكل من أشكال الرقابة على الصرف، حيث استخدمته بريطانيا مع مجموع دول من مستعمراتها في ذلك الوقت، بحيث تلتزم هذه الدول بشراء

البوند الاسترليني لدعمه في حال انخفاضه، ثم أصبح هذا الأمر ملزما وعرف بالمنطقة الإسترلينية.¹

(2) اتفاقات الدفع الثنائية: وهي وسيلة تستخدم لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى استخدام عملات حرة، حيث يتم عقد هذه الاتفاقيات مع الدول التي لديها عملات غير قابلة للتحويل.²

(3) المدفوعات التعويضية: وفق هذا الأسلوب تقوم البنوك التجارية بمنح المصدرين شهادات توضح قيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، وتكون هذه الشهادات قابلة للتداول بين مختلف الأعوان حيث تخضع لآلية العرض والطلب في سوق خاصة بها، وعادة ما تكون هذه الشهادات وسيلة تستخدمها السلطات الوطنية للحد من الواردات، لأن حجم الواردات يتوقف على أسعار هذه الشهادات فكلما ارتفع سعرها في السوق انخفضت الواردات والعكس، وفي حال التوسع في التصدير يزداد عرض هذه الشهادات فيقل سعرها، وبهذا يتوازن الطلب على العملة الأجنبية.³

(4) الحسابات المجمدة: ضمن هذا الأسلوب، تقوم الدولة بحظر الاحتفاظ بالذهب لدى الأعوان الاقتصاديين وفرض تسليمه للسلطات المكلفة بمراقبة الصرف، كما يتم تجميد تصدير رؤوس الأموال ماعدا تلك الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو أقساط الفوائد، وتطلب السلطات النقدية من المدينين بدفع ما لديهم بعملةهم الوطنية إلى حساب خاص لدى البنوك المركزية لصالح الدائنين الأجانب مع عدم السماح لهم بالتصرف فيها إلا تحت شروط معينة.⁴

(5) موازنة الصرف: وفق هذا الأسلوب يتم إنشاء صندوق موازنة للصرف يدار من طرف البنك المركزي، والذي بدوره يستخدم في تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي لدعم استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات فيه.⁵

¹ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 149.

² بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص: 43.

³ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 150.

⁴ بودراع مفيدة، مرجع سابق، ص: 42.

⁵ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 151.

(6) أنظمة صرف متعددة: تعتمد الكثير من الدول وخاصة النامية سعر الصرف المتعدد لعملتها المحلية، وذلك من أجل تخفيف أثر التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات من خلال توجيه التجارة الخارجية، حيث يقوم هذا النظام على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية بغرض شراء وبيع السلع المختلفة بأسعار مختلفة من طرف فئات عديدة من المستهلكين والمنتجين حسب أهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني.

(7) الحصص: على إثر هذا الأسلوب، فإن الدولة تقوم بتحديد الكميات التي ينبغي استيرادها وتخصيص العملات الأجنبية اللازمة لتسوية هذه العملية، وأي سلعة خارج هذه الحصص يكون البنك المركزي غير ملزم بتوفير النقد الأجنبي لها.¹

(8) التخصيص والتخمين: بموجب هذا الأسلوب، تقوم السلطات النقدية بتخصيص إجمالي المبالغ من النقد الأجنبي اللازم من وجهة نظرها لتمويل الاستيراد، كما يتم تخصيص مبالغ معينة للتمويل لا يمكن تجاوزها، كما تقوم بتخمين المبالغ من النقد الأجنبي المتوقع الحصول عليها من إجمالي الصادرات، وعلى وفق هذا يتم السيطرة على النقد الأجنبي وترشيد استخدامه.²

(9) تحريم كلي أو جزئي: يتم من خلال هذا الأسلوب إصدار قانون يتم فيه المنع الكلي أو الجزئي لنوع معين من السلع المستوردة.³ إن كل شكل من هذه الأشكال تم تطبيقه في فترة معينة في منطقة معينة، ومنها ما هو سائد لحد اليوم على غرار التحريم الكلي أو الجزئي وموازنة الصرف.

المطلب الثاني: أنصار ومعارض الرقابة على الصرف

عرف موضوع الرقابة على الصرف آراء مختلفة، فمنها من يؤيد هذا التوجه ويستند في ذلك بأن الحرية الكاملة تولد الأزمات، وفي الطرف الآخر يوجد معارضين لهذا النظام الذي يرون فيه كبح للمبادلات المالية والتجارية بين الدول، وسيتم في هذا المطلب التطرق لآراء بعض الجهات وتوضيح وجهة نظرهم.

¹ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 151.

² نفس المرجع، ص: 152.

³ نفس المرجع، ص: 152.

أولاً: آراء بعض مؤيدي ومعارضين نظام الرقابة على الصرف

منحت محكمة العدل الدولية على إثر قضية Serbian and brazilian loans مبدأ حق الدول في تنظيم وتسيير نظام نقدها باعتبارها داخلة في عمق الاختصاص الداخلي للدولة، فالدولة التي تخفض من قيمة عملتها أو تقيد من قابلية التحويل إلى الخارج، أو تتخذ أي إجراءات أخرى، لا تكون طبقاً للقانون الدولي العرفي قد ارتكبت خطأ دولياً تسأل عنه خارج حيز الالتزامات التعاقدية،¹ وبالتالي فإن محكمة العدل الدولية اعتبرت من المؤيدين لتبني نظام الرقابة على الصرف أو أي نظام آخر ترى فيه الدولة المعنية أنه نظام يسمح لها بتحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية، النقدية المسطرة من قبل السلطات المعنية، وترى أن هذا الأمر داخلي، أي أنه من الاختصاص الداخلي للدولة، فيما ترى الأطراف المعارضة لنظام الرقابة على الصرف أن تقييد حركة رؤوس الأموال سوف تضيع على الدولة حصص متزايدة من الاستثمار الأجنبي الذي ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، كما ينجم عنه التحرير المالي وزيادة المنافسة المالية بين مختلف البلدان بما يؤدي في النهاية إلى تقاسم المخاطر وتنويع المحافظ المالية والتقليل من تكاليف المعاملات وتحسين العائد وتنشيط أسواق المال المحلية، إضافة إلى تحقيق مكاسب من خلال التخصيص في الخدمات المالية وتوفير حوافز الابتكار.²

في هذا السياق فإن نظام الرقابة على الصرف وعلى الرغم من اعتباره أمر داخلي من الاختصاص الداخلي للدولة، إلا أن العولمة المالية اليوم تفرض على جميع الدول التخلي عن نظام مراقبة الصرف أو حتى التخفيف منه من أجل ضمان انسياب أكبر لحركات رؤوس الأموال بين دول العالم.

ثانياً: منهج صندوق النقد الدولي للحد من الرقابة على الصرف

أخذ النظام النقدي الدولي مسار مغاير تماماً منذ انشاء اتفاقية بروتون وودز، حيث اختلفت معالمه عما كان معمول به في ظل نظام الذهب، فكان لتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول

¹ ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص: 11.

² عبد الحميد مرغيت، الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: حافز أم عائق أمام متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الدولية، المجلد 2، العدد 3، أبريل 2014، ص: 2.

أهمية بالغة في هذه الفترة، وقد تضمنت اتفاقية بروتن وودز بنود كان من شأنها الحد إلى مدى واسع من آليات الرقابة على الصرف الأجنبي وهي كما يلي:¹

- ◀ يجب على كل دولة عضوة في صندوق النقد الدولي أن تعتمد على حرية تحويل عملتها المحلية إلى عملات الدول الأخرى مع قابلية تحويل أرصدة الحسابات الخارجية.
- ◀ لا يجوز للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ممارسة أي أسلوب تفضيلي أو تمييزي بخصوص أسعار الصرف أو تعددية أسعار الصرف، حيث أن لهذا الإجراء أثر بالغ في إعاقة حركة المبادلات التجارية الدولية.
- ◀ يمنع فرض قيود على المدفوعات و التحويلات المتضمنة معاملات تجارية جارية، مع السماح لفرض القيود على التحويلات الرأسمالية وهذا ضمن شروط معينة وبالتشاور مع صندوق النقد الدولي.

يتضح من خلال هذه البنود، أن صندوق النقد الدولي يفرض على الدول الأعضاء ضرورة التحرر من قيود الصرف والتوجه صوب التحرير الكلي للعملات، من خلال تبني سياسة قابلية تحويل العملات وكذا تبني أنظمة الصرف العائمة، وذلك من أجل ضمان تطور المبادلات المالية والتجارية بين دول العالم والاستفادة من مزايا العولمة المالية والتجارية.

ثالثاً: لجنة بازل وتحديات جديدة للرقابة على الصرف

لقد أفضت مرحلة العولمة والتكامل الاقتصادي إلى ظهور تحديات جديدة للرقابة الدولية، حيث استوجبت هذه التحديات إلى البحث عن معايير جديدة للرقابة الدولية خاصة في القطاع المصرفي، وذلك إدراكاً من الدول الصناعية الكبرى على أهمية القطاع المالي والمصرفي خصوصاً في ظل حركة دولية متسارعة لرؤوس الأموال، فاتفقت مجموعة تتكون من عشر دول على تشكيل لجنة ممثلة من السلطات الرقابية للبنوك المركزية لهذه الدول سنة 1974 لتطوير وتقديم المشورة بشأن المعايير الدولية للرقابة المصرفية، وقد عرفت هذه اللجنة تطورات عديدة ارتبطت بمختلف

¹ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 153

الظروف التي عاشها الاقتصاد الدولي فعرفت أول اتفاقية باسم بازل 1، ثم تلتها بازل 2 وبازل 3، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:¹

- ◀ إدارة مخاطر الاقراض المصرفي.
 - ◀ وضع معايير دولية للصناعة المصرفية.
 - ◀ وضع قواعد دولية للمحاسبة الدولية.
 - ◀ التعاون في مجال مكافحة غسيل الأموال والسيطرة على حركة رؤوس الأموال الدولية.
- من خلال الهدف الأخير يتضح أن لجنة بازل الدولية جاءت لتعزز مرة أخرى نظام الرقابة على الصرف، وذلك لما ينطوي على تحريره مخاطر قد تضر بالاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: مبادئ وآثار الرقابة على الصرف

يرتكز نظام الرقابة على الصرف على مجموعة من المبادئ، وينطوي عليه جملة من الآثار، نذكرها فيما يلي:

أولاً: مبادئ الرقابة على الصرف

يقوم نظام مراقبة الصرف على جملة من المبادئ التي تنظم عمليات التعامل بالنقد الأجنبي، ويمكن توضيح أهم هذه المبادئ فيما يلي:²

- ◀ إلزام المصدرين بتوريد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى البنك المركزي أو الجهة المخول لها مراقبة الصرف، وإلزام الموردين بشراء العملات الأجنبية التي يحتاجون إليها من هذه الجهة، ويتم البيع والشراء بسعر تحدده الدولة.
- ◀ تحريم التعامل في الصرف بالنسيئة لبعض العمليات، فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة الصرف، وهي تحظر إطلاقاً تصدير رأس المال إلى الخارج، وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال، فتيسر الأولى وتمنع الثانية.

¹ نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 153

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 148.

◀ تركيز كل عمليات الصرف في يد سلطة واحدة تكون عادة ممثلة في البنك المركزي أو سلطة حكومية لمراقبة الصرف، فعمليات الصرف تصبح محتكرة من طرف الدولة، فلا يتعامل غيرها في الصرف، غير أنها قد تخول هذه السلطة للبنوك التجارية.

ثانيا: الآثار المترتبة على نظام الرقابة على الصرف

يترتب على تطبيق هذه الاجراءات على عمليات الصرف الأجنبي تحت ما يسمى بنظام الرقابة على الصرف مجموعة من الآثار الايجابية أو السلبية، وقد تم التطرق للآثار الايجابية من خلال الأهداف التي تسعى السلطات النقدية لتحقيقها بفرضها قيود على الصرف الأجنبي، أما الآثار السلبية فسيتم التطرق لها في النقاط الموالية:¹

◀ يكون نظام الرقابة على الصرف عائقا أمام نمو المبادلات التجارية الدولية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يعرقل التنمية الاقتصادية.

◀ يقف نظام الرقابة على الصرف عائقا أمام حرية انتقال رؤوس الأموال بين الداخل والخارج، ما يؤدي إلى تخوف المستثمرين من عدم امكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق تمويل الاستثمارات الدولية.

◀ يسمح هذا النظام بحدوث تضخم محلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق موازية للصرف.

في الأخير، يتضح أنه على الرغم من الجهود المبذولة للحد من نظام الرقابة على الصرف ومنح حرية أكبر لحركة رؤوس الأموال بين دول العالم بكل حرية ودون أي قيود، إلا أن الواقع الاقتصادي لم ينجح في إطار حرية كاملة للمبادلات المالية، حيث أن هذه الحرية التي لا تنطوي على أي رقابة دائما ما تحدث أزمات تضر بالاقتصاد العالمي، لذلك ترى الكثر من الدول في الأنظمة الوسيطة أو نظام التعويم المدار الحل الأمثل الذي يسمح لها بتحرير نظام صرفها مع إمكانية التدخل عند الحاجة.

¹ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-01-2003-04)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 17.

المبحث الثالث: التوجه صوب قابلية تحويل العملات

ساد نظام الرقابة على الصرف لفترة طويلة نسبياً جعل الدول تتخوف من فكرة تحرير عملاتها وجعلها قابلة للتحويل بحرية، لكن مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول العالم، وانتشار ظاهرة العولمة المالية والتجارية، وفي ظل انهيار نظام بروتن وودز والتوجه صوب فرض مرونة أكبر في تحديد سعر صرف العملات الدولية، كل هذا أدى إلى ضرورة رفع القيود المفروضة على صرف العملات والتوجه بها صوب قابلية التحويل.

وللتعرف أكثر على موضوع قابلية تحويل العملات، خصص هذا المبحث لدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه.

المطلب الأول: ماهية قابلية تحويل العملة

للتعرف على مفهوم قابلية تحويل العملة يمكن التطرق إلى العناصر التالية:

أولاً: المقصود بقابلية تحويل العملة

منذ نشأة النقود وإلى غاية اليوم فقد عرفت قابلية تحويل العملات تطورات عبر مراحل زمنية مختلفة، فالمفهوم التاريخي لقابلية تحويل العملات يقصد به "تحويل العملة الورقية إلى ما يعادلها من محتوى ذهبي والعكس صحيح"، ويتم ذلك طبقاً لأسعار صرف ثابتة (وهو ما تم الإشارة إليه سابقاً أن الأصل في نظام الصرف هي الأنظمة الثابتة)، لكن هذا المفهوم الضيق لقابلية تحويل العملات لم يعد سائداً وانقطع العمل به منذ سنة 1914، فقد اعتبر صندوق النقد الدولي في اتفاقية تأسيسه عملة بلد عضو أنها قابلة للتحويل إذ التزم ذلك البلد بتحويل عملته المحلية إلى عملة بقية البلدان الأعضاء وفقاً لقيم تعادل العملات التي نصت عليها اتفاقية التأسيس، وبالتالي لا تقتصر قابلية تحويل العملات إلا على تحويلها إلى ذهب بل تحول إلى أي عملة أخرى، كما أنه لم يفرض قيود على الصرف الأجنبي تستهدف المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعملات الدولية الناتجة عن معاملات الحساب الجاري، إلا أن شرط قابلية التحويل في حدود أسعار التعادل لعملات البلدان الأعضاء في الصندوق قد تم التخلي عنه رسمياً بموجب التعديل الثاني للاتفاقية الذي جرى سنة 1976، وخلال الفترة 1971-47 كانت الو.م.أ قد التزمت في إطار اتفاقية الصندوق بتبديل الدولارات

التي بحوزة البنوك المركزية للبلدان الأعضاء في الصندوق إلى ذهب مقابل 35 دولار للأوقية، وقد تولى عن هذا الالتزام سنة 1971.¹

أما قابلية تحويل العملات بمفهومها الحديث اليوم فهي أحد العناصر الرئيسية في ولاية صندوق النقد الدولي، وذلك بإزالة القيود المفروضة على أسعار الصرف والتي تعيق نمو التجارة العالمية، بحيث يتعهد الأعضاء الذين يقبلون التزام المادة 8 من النظام الأساسي للصندوق بعدم فرض قيود على المدفوعات والتحويلات المتصلة بالمعاملات الدولية الجارية،² حيث تنص المادة 8 من القسم الرابع بما يلي: " ينبغي على كل دولة عضوة في الصندوق أن تشتري ثانية عملتها الخاصة التي يمتلكها عضو آخر إذا ما قرر هذا الأخير، وللعضو المشتري حرية الدفع بوحدات حقوق السحب الخاصة أو بعملة البلد الذي يطلب إجراء عملية الشراء".³

على العموم تعرف قابلية تحويل العملات بأنها "إمكانية التحويل الحر لعملة وطنية بعملة أجنبية وفق سعر صرف معطى"،⁴ كما تعني قابلية التحويل أن لكل فرد الحق في تحويل أمواله إلى أي عملة أخرى، في أي بلد ولأي غرض،⁵ وبالتالي فقابلية التحويل تعني ببساطة إمكانية تحويل العملات فيما بينها بحرية ودون أي قيود.

¹ مطهر سيف أحمد نصر، التقلب في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل وسبل مواجهته في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2002/2001، ص ص : 21-22.

² Messar Moncef, La convertibilité totale du dinar Algérien est-elle possible et souhaitable ?, Revue des Science économiques de Gestion et de Commerce, VOL 2, N 27, 2013, p: 42.

³ اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ص: 23.

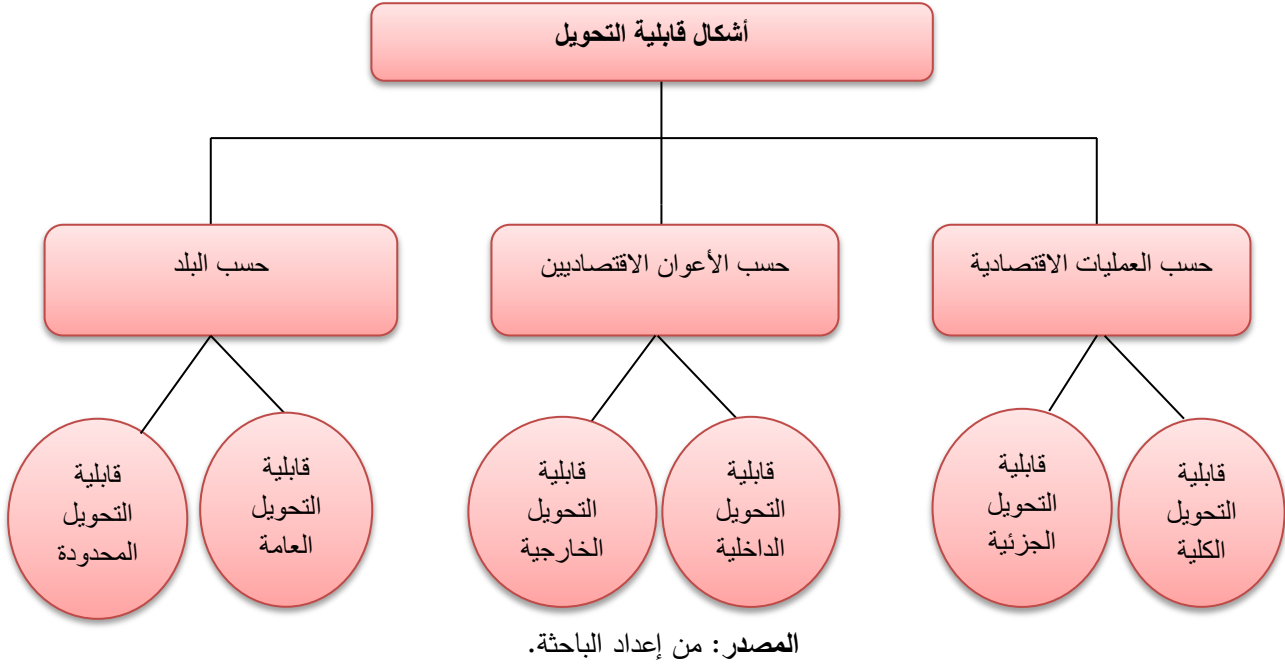
⁴ مراكش حياة، ملياني حكيم، اشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى سوق الصرف الموازي - دراسة حالة تركيا، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 6 مكرر، جانفي 2019، ص: 167.

⁵ Louis Kokas, Les Chances De La Rétablir La Convertibilité Des Monnaies et Le Canada, L'Actualité économique, VOL 31 , N 1 , Avril- Juin 1955, p: 92.

ثانياً: أنواع قابلية تحويل العملة

تتميز قابلية تحويل العملة بعدة أشكال، وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): أشكال قابلية تحويل العملات



وفيما يلي تفصيل لكل نوع:

1- قابلية التحويل حسب العمليات الاقتصادية

وفيها تكون قابلية التحويل كلية أو جزئية.

1-1- قابلية التحويل الكلية: هو النظام الذي يسمح بتغيير العملة الوطنية إلى عملة أجنبية صعبة من أجل كل العمليات المتعلقة بالحسابات الجارية وعمليات رأس المال دون وضع قيود بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين¹ وبالتالي فحسب هذا النوع فإن العملة لا تفرق بين الحساب الجاري وحساب رأس المال فهي تكون قابلة لتسوية كافة العمليات دون استثناءات أو قيود.

2-1- قابلية التحويل الجزئي: يطلق على عملة ما أنها قابلة للتحويل بشكل جزئي عندما تكتفي فقط بتسوية المعاملات الجارية دون المعاملات الرأسمالية، ويحدث هذا عندما تشكل

¹ مراكش حياة، ملباني حكيم، مرجع سابق، ص: 168.

تحركات رأس المال خطرا على بلد ما،¹ وبالتالي فهذا النوع فيه تقييد لعملية تحويل العملات فيجب توضيح الغرض من تحويل العملة للسلطات النقدية.

2- قابلية التحويل حسب الأعوان الاقتصاديين²

تنقسم بدورها إلى قابلية تحويل داخلية وخارجية.

1-2- قابلية التحويل الداخلية: يقال عن قابلية التحويل أنها داخلية عندما لا تفرض أي قيود على المقيمين أو غير المقيمين، فتكون بذلك السلطات النقدية مسؤولة عن تلبية كافة احتياجات السكان من النقد الأجنبي، دون فرض أي قيود على استخدامها.

2-2- قابلية التحويل الخارجية: يقال عن عملة ما أنها ذات قابلية تحويل خارجية عندما يستفيد غير المقيمين فقط من قابلية التحويل الكاملة، بينما يتم وضع حدود للمقيمين.

3- قابلية التحويل حسب الدول³

تنقسم إلى قابلية التحويل العامة وقابلية التحويل المحدودة.

1-3- قابلية التحويل العامة: يقال أن قابلية التحويل عامة إذا كانت هناك تعددية كاملة للمدفوعات الدولية، وفي هذه الحالة لا تهم الفوائض النهائية والعجز لأن جميع العملات قابلة للتحويل مقابل بعضها البعض.

2-3- قابلية التحويل المحدودة: فهي تتعلق ببلدان معينة فقط، فهي تسمى أيضا قابلية التحويل الإقليمية.

إن أكثر الأشكال الشائعة الاستخدام لقابلية التحويل هي حسب العمليات الاقتصادية، فمعظم الدول تتبع إما قابلية تحويل كلية لعملتها الوطنية تجاه مختلف العمليات الاقتصادية، ومنها من تحرر جزء من معاملاتها الاقتصادية وتقييد جزء آخر منها، وذلك لما ينطوي عليه هذا التقسيم من مزايا تعود على البلد، فعندما تسمح الدولة بتحرير جزئي أو كلي لعملتها الوطنية فإنها بذلك تحقق جملة من الأهداف نذكر منها:⁴

¹ Albert Omdo Ossa, **Economie Monétaire Internationale**, Université France, p: 3.

² Noura, **La Convertibilité De La Monnaie Dans Les Pays en Voie De Développement**, destatique économie appliquée, institut national, haut-commissariat au plan, premier ministère, royaume du Maroc, p: 05.

³ Albert Omdo Ossa, op.cit., p: 03.

⁴ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بگرداية، الجزائر، 2011/2010، ص: 75-76.

- ◀ تخول للمستهلكين اشباع رغباتهم من السلع غير المتواجدة في الأسواق المحلية، وللمنتجين اقتناء عناصر انتاج حديثة ومتنوعة.
- ◀ تسمح بتعريض المنتجين المحليين للمنافسة الأجنبية، وبالتالي تحثها على الانتاج بكفاءة وتحسين جودة المنتجات المحلية لمنافسة المنتجات الأجنبية.
- ◀ تسهيل عمليات تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية ما يشجع على الاستثمار الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ◀ تسمح بتحويل القدرة الشرائية بين الأشخاص من مختلف الجنسيات وكذا تنويع الاستثمارات على المستوى الدولي.
- ◀ تحويل المخاطر بين الأعوان الاقتصاديين الذين يقومون بتغطية أعمالهم وبين المضاربين.

ثالثا: صندوق النقد الدولي وقابلية تحويل العملات

كان من نتائج اتفاقية بروتن وودز سنة 1944 تعزيز التبادلات متعددة الأطراف بين البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومن أجل تنفيذ هذا الهدف من طرف البلدان الأعضاء في الصندوق فألزم عليهم هذا الأخير رفع القيود التي يفرضها كل بلد ولاسيما الاتفاقات الثنائية التي تعتبر تمييزية، ويحتوي النظام العام لصندوق النقد الدولي على جملة من القواعد نذكر منها:¹

- ◀ منع التخفيض التفاضلي لقيمة العملة من طرف الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يسمح إلا على التخفيضات التي تستلزمها الضرورة الاقتصادية.
- ◀ منع تعددية سعر الصرف، كأن تقرض مثلا سعر صرف على المعاملات التجارية، وآخر على المعاملات المالية، وآخر على المعاملات السياحية...إلخ، فيجب على الدولة الالتزام بأحادية سعر الصرف، لأن ذلك يعتبر من مفسدات التنافس الدولي.
- ◀ الالتزام باتباع معدل صرف مستقر.
- ◀ القضاء على قيود الصرف التي تعرقل تطور التجارة العالمية، والالتزام بقابلية تحويل العملات.

يعني انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي بأنها تقبل كافة القواعد التي يفرضها الصندوق على الدول العضوة فيه، حيث أن هذه الدولة تسعى للبحث عن إيجاد نظام للمدفوعات الدولية

¹ بودراع مفيدة، مرجع سابق، ص ص: 79-81

محررا من أية قيود تعرقل تطور التجارة العالمية، على الأقل بالنسبة للمعاملات الجارية، ومع ذلك فإن لائحة الصندوق تعطي للدول حق الاختيار بين نظاميين: الأول هو حرية المدفوعات وأي استثناء لهذا يجب أن يتم الاتفاق عليه مع الصندوق، وتعتبر العملات التي تأخذ بهذا النظام تعتبر قابلة للتحويل، وأما الاختيار الثاني فهو امكانية فرض القيود على المدفوعات الجارية، وفي هذه الحالة يجب على الدولة التي تأخذ بهذا النظام أن تستشير الصندوق سنويا بشأن الإبقاء على هذه القيود على أن يتم إلغائها في الوقت الذي يسمح فيه وضع ميزان المدفوعات بذلك، الأمر الذي يجعل عملات هذه الدول غير قابلة للتحويل.¹

في نهاية ديسمبر من سنة 1993، انضمت 82 دولة من مجموع 173 دولة عضوة في الصندوق إلى الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة، حيث تضع هذه المادة قابلية التحويل بين نقطتين، عدم القابلية للتحويل و قابلية التحويل الكلي أو الداخلي.

وبالتالي فإن صندوق النقد الدولي أولى أهمية بالغة لقابلية تحويل العملات، وجعلها من ضمن أبرز البنود لقبول الانضمام لعضوية الصندوق.

المطلب الثاني: دوافع انشاء قابلية تحويل العملة

تتعد الأسباب ودوافع التوجه إلى انشاء قابلية تحويل العملات من بلد لآخر ومن شخص لآخر، لذلك سيقسم هذا المطلب لدراسة دوافع انشاء قابلية تحويل العملة على مستويين هما:

أولاً: الأسباب التي تدعو إلى انشاء قابلية تحويل العملة من طرف الوحدات الاقتصادية

وهناك عدة أسباب نذكر منها:²

1) الاستيراد والتصدير: عندما يقوم المستورد المحلي بشراء سلع من الخارج يتوجب عليه تحويل ما لديه من عملة محلية إلى عملة أجنبية من أجل تسوية مدفوعاته، كما أن المصدر الذي يتحصل نتيجة تصديره لسلع إلى الخارج على عملات أجنبية يقوم بتحويلها إلى عملة وطنية في الداخل.

¹ كيداني سيد أحمد، قاسم محمد فواد، مرجع سابق، ص: 114.

² موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص: 49-51.

(2) النفقات السياحية: يتوجب على السياح عند السفر إلى الخارج أن يقوموا بتحويل ما لديهم من عملة محلية إلى عملة أجنبية من أجل تسوية مدفوعاتهم في الخارج، كذلك عند دخول سائح أجنبي إلى أرض الوطن فهو يطلب تحويل ما بحوزته من عملة أجنبية إلى عملة وطنية.

(3) الاستثمارات الأجنبية: يطلب المستثمر الأجنبي الحصول على العملة المحلية مقابل التخلي عن عملة أجنبية لغرض الاستثمار في الداخل، والعكس فإن المستثمر المحلي يطلب تحويل ما بحوزته من عملة وطنية إلى عملات أجنبية بغية استثمارها في الخارج.

(4) المساعدات الخارجية: تقوم المؤسسات الدولية أو الدول بتحويل العملات الأجنبية الموجهة كمساعدات لدول أخرى إلى العملة المحلية لهذه الدول، وكذا العكس في حال منح الدولة مساعدات فإنها تقوم بتحويل العملة المحلية إلى عملة البلد الذي تنوي مساعدته.

(5) تحويل الأموال بقصد المضاربة: حيث يقوم المضارب بتحويل ما بحوزته من عملات محلية إلى عملات أجنبية أو العكس، وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية.

ثانياً: أسباب وقف نظام الرقابة على الصرف من طرف السلطات النقدية والتوجه إلى قابلية تحويل العملة

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:¹

(1) زيادة الاهتمام بتدفق رأس المال الأجنبي: إن قوانين الاستثمار تكفل ضمانات لرأس المال الأجنبي المستثمر، حيث تشمل قابلية تحويل العملة دون قيود وحرية تحويل الأرباح الصافية، ورؤوس أموال المشاريع التي تم إنجازها بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن قابلية تحويل العملة هي خطوة مشجعة للاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر، أما عملية الرفع الإداري لقيمة العملة المحلية فمن شأنه عرقلة قابلية تحويل العملة التي تكون في الغالب أعلى من قيمتها الحقيقية، وبالتالي سيؤدي إلى خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة.

¹ بودراع مفيدة، مرجع سابق، ص: 65.

(2) التوجه نحو مزيد من تحرير الاقتصاد الوطني: وذلك بهدف التوجه بالاقتصاد الوطني نحو العمل بآليات السوق بعيدا عن التخطيط المركزي.

(3) ووفرة الاحتياطات من العملة الأجنبية داخل البنوك: إن توفر البنوك على احتياطات كافية من النقد الأجنبي من شأنه إزالة ميررات الرقابة على الصرف داخل، بحيث تمكن هذه الاحتياطات من مواجهة أي عجز طارئ أو مؤقت في المدفوعات الخارجية، من دون الحاجة إلى تعديل سعر صرف العملة المحلية.

وبالتالي فإن قابلية تحويل العملات هي إحدى الخطوات الأساسية نحو الانفتاح على السوق الدولية والتجارة الخارجية لتمكين البلدان النامية من الازدهار.

المطلب الثالث: شروط وأهداف قابلية تحويل العملة

تتطوي قابلية تحويل العملة إلى ضرورة تحقيق مجموعة من الشروط التي من شأنها انجاح هذه العملية، دون أن تؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى المتغيرات الكلية لاقتصاد البلد الذي ينوي تبني سياسة قابلية تحويل العملة، وفيما يلي توضيح لأهم الشروط الواجب توفرها قبل التوجه إلى إنشاء قابلية تحويل العملة وكذا الأهداف المرجوة من هذا التوجه.

أولاً: شروط إنشاء قابلية تحويل العملة

تتمثل فيما يلي:¹

◀ وجود سعر صرف حقيقي: على الدولة التي تسعى إلى إنشاء قابلية تحويل عملتها المحلية أن تقوم بتطبيق سعر صرف حقيقي لعملتها، الذي يأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، حيث يتم حسابه بين العملتين عن طريق تعديل سعر الصرف الإسمي بين العملتين بفروقات معدلات التضخم بين الدولتين.²

◀ توفر الدولة على احتياطات كافية من النقد الأجنبي: يؤدي تحرير سعر صرف العملة في دولة ما والتوجه بها صوب قابلية التحويل إلى عدم استقرار حركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وبالتالي فإن البلد الذي يرغب في تبني قابلية التحويل لعملته المحلية وحتى

¹ بودراع مفيدة، مرجع سابق، ص: 58-70

² طالب عوض واردة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2013، ص: 373.

تكون له القدرة في ذلك عليه أن يهيئ احتياطات صرف كافية لمجابهة الطلب على العملة الأجنبية، كما يجب أن تكون هذه المصادر متنوعة ولا تتوقف على مصدر واحد الذي من شأنه عرقلة عملية التحويل في حال حدوث أي اشكالية في موارده.

◀ تحرير الأسعار: يفرض صندوق النقد الدولي على الدول التي ترغب في الحصول على تمويله جملة من الشروط من أهمها تحرير سعر صرف عملتها المحلية وتحرير أسعارها الداخلية، وذلك من خلال حذف نظام التحديد الإداري للأسعار لترك هذه الأخيرة تتحدد وفق آليات السوق من أجل التقارب بين الأسعار المحلية والدولية.

◀ تحرير التجارة الخارجية: تعد الحماية التجارية المباشرة عائقا أمام نجاح قابلية تحويل العملة، حيث أنه من غير المفيد للدولة أن تقوم بتحرير سعر صرفها في ظل تبنيها نظام الحصص مثلا، فالهدف الرئيسي لتحرير سعر الصرف هو الارتقاء إلى قابلية التحويل فعلا وليس قابلية التحويل البسيطة القانونية والشكلية، وبالتالي يجب إلغاء القيود المباشرة المتضمنة:

- تسقيف الواردات.
- الرسوم الجمركية المانعة.
- العوائق الإدارية لحركات السلع ورؤوس الأموال.

وبالتالي فإن قابلية التحويل تفرض تفتح الاقتصاد على الأسواق الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذا يأتي من وجود قيمة حقيقية لسعر صرف العملة المحلية الذي من شأنه تشجيع الطلب على السلع المحلية ما يؤدي بدوره إلى الرفع الحقيقي في قيمة العملة المحلية بدل الرفع الإداري الذي يضر بمصلحة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الأهداف المرجوة من التوجه صوب قابلية تحويل العملة

تتشابه أهداف الدول التي تنتظر تحقيقها من خلال تبنيها قابلية تحويل عملتها الوطنية، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:¹

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص: 151.

- ◀ التخلص من القيود المفروضة على الصرف والتشوهات التي تلحق بالعملية المحلية نتيجة التسيير الإداري للنقد الأجنبي.
 - ◀ إضفاء حيوية على ميزان المدفوعات من خلال السماح بحرية دخول وخروج العملات الأجنبية المختلفة، وكذا تحقيق استقرار سعر العملة في سوق الصرف ما بين البنوك.
 - ◀ توفير محيط مشجع للاستثمارات الأجنبية من خلال استقرار سعر الصرف الحقيقي، حيث أن المستثمرين يبحثون دائماً عن ضمانات لتحويل أرباحهم بكل حرية.
 - ◀ الرفع من المنافسة الخارجية بالقضاء على الغطاء الحمائي الناشئ عن قيود الصرف، بدفع المؤسسات الوطنية لتطوير منتجاتها مواكبة للمنتجات العالمية.
 - ◀ تضيق الخناق على السوق الموازي للعملات الأجنبية، من خلال اعطاء فرصة لجميع المتعاملين بتحويل أموالهم في السوق الرسمي بكل حرية وبسعر صرف مناسب للقيمة الحقيقية للعملة.
- على الرغم من تعدد الأهداف المرجوة من توجه الدول إلى تحرير سعر صرف عملاتها وجعلها قابلة للتحويل، إلا أن جميعها يشترك في هدف رئيسي هو اعطاء قيمة حقيقية لسعر صرف عملتها المحلية، والذي من شأنه أن يحقق لها العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى، ومن أبرز الآثار المترتبة على تحرير سعر الصرف هو تضيق الخناق على سوق الصرف الموازي من خلال التقريب بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي، وهو موضوع بحثنا هذا وما سيتم التفصيل فيه في الفصول الموالية.

خلاصة الفصل

أخذت أنظمة الصرف الدولية العديد من الأشكال، فمنها أنظمة صرف تعطي قيمة ثابتة لسعر صرف العملة وهي ما تعرف بأنظمة الصرف الثابتة، ومنها من تعطي قيمة متغيرة لسعر الصرف وذلك بحسب تقلبات آليات السوق وهي ما تعرف بالأنظمة المعومة، كما اختارت بعض الدول أنظمة تنحصر بين الهوامش الزاحفة ونظام التعويم المدار وهي ما تعرف بالأنظمة الوسيطة للصرف.

وقد سعت العديد من الدول في سبعينات القرن الماضي بالتحول من نظام ثبات أسعار الصرف الذي كان سائدا أثناء نظام بروتن وودز إلى نظام التعويم وذلك بهدف تنشيط التجارة الدولية وتسهيل المبادلات المالية، فقامت في هذا الصدد، بالتخلي التدريجي عن قيود مراقبة الصرف والتوجه صوب إنشاء قابلية تحويل العملات.

إن الهدف من إنشاء قابلية تحويل العملات هو تنشيط حركة المبادلات التجارية والمالية بين دول العالم المختلفة، إلا أن هذه الدراسة جاءت لتوضيح مدى امكانية اتباع سياسة قابلية تحويل العملة في توحيد سعر الصرف داخل الدولة، وذلك بهدف تقليص دور السوق الموازي للصرف وما يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وبالتالي سيخصص الفصل الثاني لهذه الدراسة لتسليط الضوء على اشكالية السوق الموازي للصرف وعرض لبعض التجارب الدولية التي استطاعت تقليص دور هذه الأسواق بالتوجه صوب قابلية تحويل العملة.

الفصل الثاني:

اشكالية سوق الصرف الموازي

- عرض بعض التجارب الدولية -

تمهيد

يستدعي نجاح التوجه إلى قابلية تحويل العملات وجود سوق صرف يتميز بالكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى خفض القيود الصارمة على صرف العملات ورفع درجة الحرية بالتعامل بالعملات الأجنبية فيما بينها، وبالتالي فعلى الدولة التي تسعى إلى تحرير سعر صرف عملتها والتوجه إلى قابلية التحويل تطوير أسواق صرفها من خلال جملة من الإجراءات والتدابير والقوانين التي تعمل في مجملها لإنجاح سياسة التوجه إلى قابلية التحويل ضمن إطار رسمي، يسمح للدولة بمراقبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية والمحافظة (بطريقة غير تقييدية) على احتياطات الصرف من النقد الأجنبي.

غير أن العديد من الدول ونظرا لتبنيها أنظمة صرف صارمة أو تقييدية وقعت في إشكالية ازدواجية سوق الصرف، فظهر إلى جانب السوق الرسمي الذي ينطوي تحت رقابة البنك المركزي سوق صرف موازي لا ينطوي إلى أية جهة رقابية أو أي قوانين منظمة لتداول العملات فيما بينها، هذا ما نتج عنه وجود سعر صرف موازي للسعر الرسمي للعملة، فأدت هذه الحرية المطلقة في التعامل في مثل هذه الأسواق إلى التأثير بشكل سلبي على سعر العملة المحلية مقابل مختلف العملات الأجنبية والذي بدوره ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، وكذا التأثير على احتياطات الصرف وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني.

وقد سعت العديد من الدول على غرار: مصر، تركيا، المغرب... إلخ إلى القضاء أو حتى الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، فأخذت كل دولة بتبني جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقيق الهدف المرجو من توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي.

وبالتالي سيخصص هذا الفصل للتعرف على الإطار المفاهيمي لسوق الصرف بشقيه الرسمي والموازي في مبحثيه الأول والثاني على التوالي، إلى جانب عرض عدد من التجارب الدولية التي استطاعت الحد من نشاط أسواق الصرف الموازية وذلك في المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الأول: التأسيس النظري لسوق الصرف الأجنبي

أدى التطور الهائل على مستوى التبادلات المالية والتجارية الدولية وما يترتب عليه من تسوية نقدية لهذه المبادلات، إلى ضرورة وجود سوق يتم من خلالها تبادل العملات فيما بينها لأجل تسوية مختلف المبادلات، هذه السوق تعرف باسم سوق الصرف الأجنبي.

خصص هذا المبحث للتعرف على هذه السوق وآليات عملها وإبراز مدى مساهمة نظام الصرف المتبع في تطوير أو تهميش الدور الفعال لها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وهيكله

أدى التباين في استخدام العملات بين مختلف دول العالم إلى ضرورة اللجوء إلى سوق الصرف من أجل تحويل العملات فيما بينها، وللتعرف على هذه السوق يمكن التطرق إلى العناصر التالية:

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه: "ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي"،¹ وقد قصد الكاتب بكلمة ميكانيزم كونها ليست بمكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما هو في بورصة الأوراق المالية مثلاً.

كما يعرف بأنه ذلك الإطار الذي يحقق تلاقي البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية، والذين ينتشرون في كافة أنحاء العالم، خاصة في المراكز المالية الكبرى، مثل: نيويورك، لندن، باريس، زيورخ، فرانكفورت، طوكيو، وترتبط هذه المراكز المالية ببعضها البعض بواسطة شبكات التليفون، التلكس، الفاكس... وغيرها،² فهو شبكة لتداول العملات الأجنبية فيما بينها.

¹ كامل بكرى، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 275.
² حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة: 1996، ص: 17.

ويضمن هذا السوق مواجهة كافة العروض والطلبات المتعلقة بالنقد الأجنبي، وتؤدي هذه العملية إلى تحديد سعر الصرف،¹ وذلك من خلال نقطة التقاء الطلب على العملات مع المعروض منها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه المكان الذي يتم فيه تداول العملات فيما بينها، وهو المكان الذي يتحدد فيه سعر صرف العملات من خلال التقاء عارضي العملات الأجنبية مع طالبيها.

يعتبر السوق الدولي لصرف العملات الأجنبية والمتاجرة بها "فوركس" من أضخم الأسواق وأكثرها شفافية وسيولة مقارنة بجميع الأسواق الأخرى، حيث يبلغ مجموع كافة قيم تجارة الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم حوالي 50 بليون دولار، ويقدر مجموع قيمة الصرف الأجنبي الذي يتم الاتجار به في يوم واحد بأكثر من حوالي 50 مرة على الأقل، أو يتراوح بين 2.5 تريليون دولار إلى 3.5 تريليون دولار، ويختلف سوق الصرف الأجنبي عن سوق الأوراق المالية الدولي حيث يفتح 24 ساعة في اليوم و6 أيام في الأسبوع.²

وتظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية والعلاقات بين الدول التي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها المحلية، وقبض جزء من قيمة صادراتها بعملات أجنبية ما استوجب وجود سوق لتنظيم هذه العمليات،³ ويتمثل الهدف من وجود أسواق الصرف الأجنبية فيما يلي:⁴

◀ تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين مختلف دول العالم وذلك عن طريق تحديدها لأسعار صرف بين مختلف العملات المستخدمة في عمليات التسوية لهذه المعاملات.

¹ Bernard Guillochon, Annie Kawechi, **Economie internationale**, Commerce et macroéconomie, Manuel et Exercices corrigés, 5^e édition, paris, 2006, p 289.

² محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2009، ص: 84.

³ ماهر كنج شكري، مروان عوض، **المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.

⁴ عبد الحميد مرغيث، **النقود والتمويل الدولي**، معهد الغدارة العامة، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية، 2019، ص: 34.

◀ إمكانية التحوط ضد المخاطر المختلفة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وذلك من خلال المنتجات المالية المخصصة لهذا الغرض مثل العقود الآجلة والخيارات وعمليات المقايضة.

◀ توفير فرص للمضاربين والمراجحين على العملات لتحقيق مكاسب مالية في هذه السوق. وتخضع التعاملات في سوق الصرف لمجموعة من القواعد أهمها:¹

1- ترميز العملات: وفقا للمنظمة العالمية للتقنين (ISO) فإن ترميز العملات يخضع للمعيار (ISO4217) حيث ينص هذا الأخير على أن كل عملة تمثل بثلاث حروف لاتينية: يمثل الحرفان الأولان رمز البلد أما الحرف الثالث فيمثل رمز عملته، فمثلا الدينار الجزائري يرمز له بالرمز (DZD) حيث (DZ) هو رمز الجزائر و (D) هو رمز الدينار الجزائري، أما الو.م.أ فترمز للدولار بـ (USD) حيث (US) هو رمز الو.م.أ و (D) هو رمز الدولار وهكذا بالنسبة لباقي العملات: الجنيه الإسترليني (GBP)، الين الياباني (JPY).

2- التعبير عن سعر صرف العملة: يعبر عن سعر صرف أي عملة برمز متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير بعد الفاصلة يساوي نقطة، أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة، فمثلا إذا كان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قد انتقل من 70.1250 إلى 70.1220 فإن هذا معناه أن سعر صرف الدينار قد تحسن 30 نقطة أي 70.1220-70.1250.

3- سعر الشراء وسعر البيع: تقوم البنوك التجارية ومكاتب الصرف في كل يوم عمل بنشر أسعار تبادل العملة الوطنية مقابل مختلف العملات الأجنبية الأخرى، وهذا عن طريق لوحة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، حيث يظهر في اللوحة سعرين هما: سعر الشراء وسعر البيع، فسعر الشراء هو سعر شراء العملة الأجنبية من العملاء (تحويل العملة الأجنبية إلى وطنية)، أما سعر البيع فهو العكس، أي سعر بيع العملة الأجنبية للعملاء (تحويل العملة الوطنية إلى أجنبية) ويكون دائما سعر البيع أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفارق بينهما هامش الربح.

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سابق، ص: 35.

وبالتالي فأسواق الصرف الأجنبي هي أسواق تعتمد على العملات الأجنبية كسلعة أساسية فيها، حيث يتم من خلالها بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية فيما بينها، ويعتمد حجم هذه الأسواق على درجة الحرية في التعامل بالنقد الأجنبي داخل الدولة، فمثلا إذا كانت الدولة تتبع سياسة مشددة في التعامل بالنقد الأجنبي (نظام الرقابة على الصرف) فيكون سوق الصرف هنا صغير مقارنة بالدولة التي تسمح بحرية أكبر في التعامل بالعملات الأجنبية، حيث تكون أسواق الصرف في هذه الدول ذات حجم كبير وكفاءة عالية.

فيكون على الدولة التي ترغب في التوجه إلى سياسة قابلية تحويل عملتها المحلية بأن توفر سوق صرف قادر على استيعاب كافة عمليات البيع والشراء التي تنطوي عليها تجارة العملات الأجنبية، كما يجب أن تكون هذه الأسواق قادرة على تحقيق الاستقرار دون أي تدخلات خارجية (من طرف جهات مركزية كالبنك المركزي) وهو ما يضمن إعطاء صورة حقيقية لقيم مختلف العملات المتداولة على مستوى هذه السوق.

ثانيا: نشأة سوق الصرف الأجنبي¹

قبل عام 1920، لم يكن معظم الاقتصاديين مهتمين بأعمال سوق الصرف الأجنبي، ويعود سبب عدم الاهتمام هذا هو الدرجة العالية من الاستقرار التي حافظت عليها العملات الرئيسية قبل عام 1914 بموجب معيار الذهب، أين كان يسود نظام الصرف الثابت في هذه الفترة، حيث أن كل دولة تربط عملتها بوزن معين من الذهب، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وجد النظام النقدي الدولي نفسه أمام مهمة مستحيلة وهي إعادة العملات الرائدة إلى تعادلاتها قبل الحرب، فأصبح الهدف الأساسي لمحافظي البنوك المركزية إعادة العملات إلى تعادلاتها قبل الحرب في أقرب وقت ممكن، وبما أنه لم يكن من الممكن استعادة قابلية التحويل على الفور بأسعار الصرف قبل الحرب، فإن العملات الأوروبية الرئيسية كانت غير مربوطة فيما يتعلق بالذهب وسمح لها بالتقلب فيما يتعلق بالدولار.

كان يعتقد العالم آنذاك أن نظام الصرف الحر الذي ساد في الفترة الأخيرة هو نظام قصيرة الأجل وكان ينتظر أنه بمجرد أن تعود أسعار العملات إلى قيمها قبل الحرب مع الدولار ستعود

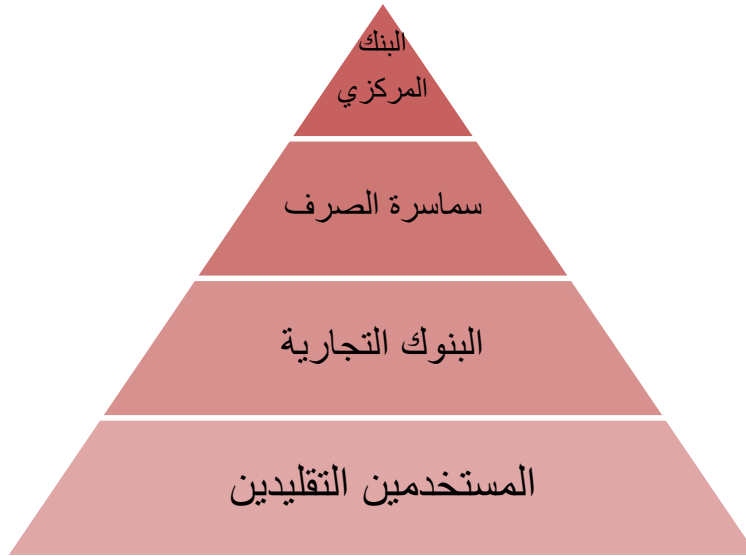
¹ Fred R Glahe, An Empirical Study of the foreign- Exchange market: test of a theory, international finance section, department of economics, Princeton university, 1967, p: 1.

البنوك المركزية إلى نظام أسعار الصرف الثابتة، وخلال هذه الفترة من تقلب أسعار الصرف تعرض المصدرون والمستوردون لمخاطر صرف العملات الأجنبية مالم يتحفظون في السوق الآجلة، وينطبق الشيء نفسه على مراجحي الفائدة غير المغطاة، لكنهم لم يفكروا في ذلك بعد الحرب لأن التقلبات في سعر الصرف يمكن أن تقضي بسهولة على كل الأرباح، وكان لهذا الاهتمام المتزايد بالصرف الآجل من جانب رجال الأعمال والمراجحين أثر في زيادة حجم المعاملات في سوق الصرف الآجل، وهو ما أدى إلى ولادة اهتمام الاقتصاديين بسوق الصرف الأجنبي.

ثالثاً: هيكل سوق الصرف الأجنبي

أما عن الأطراف المشاركة في نشاط سوق الصرف الأجنبي فيمكن تمثيلها في الشكل الموالي:

شكل رقم (09): هيكل سوق الصرف الأجنبي



المصدر: محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 68.

1) المستخدمين التقليديين: ويتمثلون في المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين، المضاربين، وهم يمثلون جانب الطلب والعرض الرئيسية في هذه السوق، كما أنهم في الأغلب لا يقومون بشراء أو بيع العملات مباشرة بل يقومون بتقديم أوامر شراء/ بيع إلى البنوك التجارية.

(2) البنوك التجارية: حيث تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية للمستخدمين التقليديين، كما أنها تشتري وتبيع لحسابها الخاص لكي تعدل من تركيب أصولها وخصومها في عملات مختلفة.

(3) سماسرة الصرف: وهي منشآت تتولى مهمة ترتيب عقد صفقات عمل ذات قيم كبيرة بين البنوك التجارية.

(4) البنك المركزي: فهو يعمل كبائع أو مشتري أخير عندما تكون الإيرادات والنفقات الكلية للدولة من الصرف الأجنبي غير متساوية، فهو يخفض من احتياطاته أو يرفعها،¹ وتسمى العملية التي يقوم بها البنك المركزي بالتدخلات الرسمية في سوق الصرف الأجنبي وتعرف بأنها "مجموعة من العمليات التي يقوم بها البنك المركزي في سوق الصرف، وأساسها هي مبيعات أو مشتريات الأصول الأجنبية التي تهدف إلى التأثير على مستوى تقلب سعر الصرف"، فإذا رأى البنك المركزي وجود انحراف لسعر الصرف المرغوب فيه من قبل السلطات النقدية بشكل مفرط عن المستوى التوازني، فإنه يقوم ببيع (شراء) العملة المحلية خلال فترات الضغوط، ويستخدم لذلك ما يملكه من احتياطات رسمية من الصرف الأجنبي على نطاق واسع كوسيلة رسمية للتدخل في أسواق العملات الأجنبية، وهناك ثلاث محددات رئيسية للتدخل:²

◀ تمهيد الانقلابات قصيرة الأجل لسعر الصرف، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها سعر الصرف مبالغاً فيه إذ تم تقييمه من قبل السلطات النقدية بطريقة خاطئة.

◀ تراكم احتياطات الصرف الأجنبي لأسباب القدرة التنافسية.

◀ تراكم احتياطات الصرف لأغراض وقائية، فالدافع لعمليات البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي هو التأثير على مستوى احتياطات الصرف، وقد سعت العديد من البنوك المركزية إلى تراكم الاحتياطات، وهي سياسة اتبعت باستمرار من قبل عدد من الاقتصاديات الآسيوية من أزمات أواخر 1990، ومن قبل عدد من البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية.

¹ كامل بكري، مرجع سابق، ص: 276-277.

² عبد القادر بوكريدي وآخرون، أثر احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار / اليورور في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2022، ص 244.

من خلال ما سبق، يتبين أن أسواق الصرف الأجنبي هي المكان الذي تحدث فيه تفاعلات بين مختلف الأطراف المستفيدة من أجل تبادل العملات فيما بينهم كل حسب غرضه.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي وخصائصه

يأخذ سوق الصرف الأجنبي بدوره العديد من الأنواع، وذلك حسب نوع المعاملات التي تتم من خلاله، ويتميز كل نوع من هذه الأسواق بالعديد من الخصائص، وفيما يلي تفصيل لذلك.

أولاً: أنواع سوق الصرف الأجنبي

تنقسم أسواق الصرف الأجنبية إلى نوعين رئيسيين هما:¹

1- أسواق الصرف العاجلة

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل بالنقد الأجنبي على أساس أسعار الصرف الحاضرة، أي أن عملية تسليم واستلام العملات يكون في الوقت الحاضر بالسعر المتداول في السوق.

2- أسواق الصرف المستقبلية

وهي الأسواق التي يتم فيها الاتفاق على بيع وشراء عملات أجنبية في الوقت الحاضر ولكن وفق سعر متوقع في المستقبل (سعر آجل)، على أن تتم عملية التسليم والاستلام إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

ويمكن التمييز بين أسواق الصرف الحاضرة وأسواق الصرف المستقبلية من خلال العمليات التي تتم في كلا منهما:

(1) العمليات التي تتم على مستوى أسواق الصرف العاجلة: وتتمثل في:

◀ التحكيم أو المراجعة: وهي تلك العمليات التي تهدف إلى الاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد بهدف تحقيق ربح، وذلك عن طريق شراء العملة من السوق التي يكون فيها السعر منخفض وبيعها في السوق مرتفعة السعر.²

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص: 175.

² نفس المرجع، ص: 177.

◀ المقاصة: وهي تلك العمليات التي تتم في غرفة للمقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود، حيث تلعب هذه الغرفة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء.¹

(2) العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة: وتتمثل في:

◀ المضاربة: فلو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر أحد العملات سيرتفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع، والعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل فإنهم يلجؤون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد للاستفادة من فرق السعرين، ويتوقف الربح الذي يتوقعه المضارب على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق.²

◀ التغطية: تشير التغطية إلى عملية تجنب أو تغطية مخاطر الصرف الأجنبي، وتنشأ الحاجة للتغطية لأن أسعار الصرف العاجلة تتذبذب باستمرار على مدار الزمن، ونتيجة لذلك يواجه الذين يتوقعون أن يقوموا بالتصدير أو بالاستيراد بدلالة عملة أجنبية في تاريخ لاحق مخاطرة وعليهم أن يدفعوا أكثر أو أن يستلموا أقل بدلالة العملة المحلية مما كانوا يتوقعون.³

◀ التحكم في أسعار الفائدة: تتم عملية التحكم في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، فمثلا يفترض أن مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إيداعه لأمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة لدى البنوك في بلاد المستثمر لمدة عام 10% وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام لدى البنوك الأجنبية 15% فإن هذا المستثمر سوف يحاول إيداع مدخراته في السوق الأجنبي، إلا أنه وبعد سنة سيقوم نفس المستثمر بإعادة تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ففي هذه الحالة سوف يتعرض لمخاطر صرف العملتين الأجنبية والمحلية، فقد يرتفع سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية في هذه

¹ المراحي البشير، مرجع سابق، ص: 37.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 177.

³ المراحي البشير، مرجع سابق، ص: 38.

الحالة يستفيد المستثمر من ارتفاع سعر الفائدة وإذا حدث العكس فإنه بالطبع سيتعرض لخطر انخفاض سعر الفائدة.¹

(3) العمليات التي تتم في كلا السوقين معا: وتتمثل فيما يلي:²

◀ المبادلة: وهي عبارة عن عملية تؤمن للمتعامل الاقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، وعلى عكس أصحاب المعاملات العاجلة أو لأجل فإن مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف، وهذه أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائدة عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل.

◀ الخيارات: يعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين الطرف الأول "مشتري الخيار" والطرف الثاني "بائع الخيار"، حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني أو أن يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلا أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين وفي فترة معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة (علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني، ويمكن التمييز بين نوعين من عقود الخيار:

❖ خيار الشراء: حيث يملك المشتري حق شراء العملة المتفق عليها بالسعر

المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة وبتاريخ استحقاق متفق عليه في العقد.

❖ خيار البيع: حيث يملك البائع حق بيع العملة المتفق عليها بالسعر المتفق

عليه خلال فترة زمنية محددة أو في تاريخ عقد الخيار المتفق عليه.

وتعد عمليات المراهجة والمضاربة هي أبرز العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي، ويمكن التمييز بينهما بأن المضارب في سوق الصرف يكون معيار ربحه هو الزمن الفاصل بين عملية البيع والشراء أو الشراء والبيع، أما المراجح فيعتمد معيار ربحه على المكان فهو يقوم في نفس الوقت ببيع/ شراء عملة من مكان معين وبيعها/ شرائها من/ في مكان آخر.

¹ نفس المرجع، ص: 38

² نفس المرجع، ص: 39.

وبالتالي فإن سوق الصرف الأجنبي يعرف عمليات تتم في الوقت الحاضر وذلك من خلال السوق العاجلة للصرف وأخرى تتم مستقبلاً من خلال السوق الآجلة للصرف، وأخرى يمكن أن تتم على مستوى السوقين.

ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي

يمكن حصر خصائص السوق الأجنبي للصرف في النقاط التالية:¹

◀ يكون العمل في سوق الصرف الأجنبي بشكل يومي وعلى مدار الساعة، وبالتالي كلما تطورت شبكات الاتصال وازدادت اتساعاً وانخفضت تكاليفها كلما أدت إلى ازدياد نشاطات أسواق الصرف وتعدد مهامها، دون أي تقييد بزمان أو مكان.

◀ تتعكس تقلبات أسواق السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى بشكل مباشر على سوق الصرف الأجنبي، ذلك أن الطلب والعرض من/على العملات الأجنبية مشتق من الطلب والعرض السائدين في الأسواق الأخرى.

◀ تكون عمليات التبادل في أسواق الصرف الأجنبي حسب ترتيبات منظمة في الغالب، حيث تنقسم الأنظمة السائدة إلى نوعين، النوع الأول يركز على الصفقات التي تتم بين البنوك التجارية فيما بينهم والنوع الثاني يهتم بالتعاملات بين البنوك التجارية وعملائها.

◀ تحديد أسعار صرف مختلف العملات بناء على آلية العرض والطلب، ويجري التأكد عادة على العملات المتسمة بالتداول الدولي مثل الدولار، الأورو، الجنية، والين.

إن السمة الأساسية التي تميز هذه الأسواق عن غيرها هي انطوائها تحت جهة منظمة لعملها تتمثل في البنك المركزي الذي يفرض تدخله في مثل هذه الأسواق لتجنب حدوث أي اختلالات من شأنها تشويه عمل هذه السوق خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار العملات الأجنبية فيما بينها، وهناك العديد من العوامل التي تزيد من احتمالية النجاح أثناء التدخل في سوق الصرف، ومن بين هذه العوامل نذكر:²

◀ مستوى احتياطات النقد الأجنبي: الاحتياطات الأجنبية لا تخلو من التكلفة، بل إنها لا تقدر بثمن عندما يتعرض سعر الصرف لضغوط خافضة غير مبررة، ولهذه الاحتياطات

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 281.

² سوكديف سينغ، دواعي التدخل في سوق الصرف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2023، ص: 46-47.

أهمية أكبر في البلدان التي تستخدم أسعار الصرف المربوطة أو الأطر النقدية القائمة على سعر الصرف.

◀ قوة الاقتصاد المحلي والنظام المالي: تسمح قوة الاقتصاد الوطني بمنح البنك المركزي مرونة أكبر من حيث حجم التدخل في سوق الصرف وذلك من خلال السماح لسعر الصرف بالتحرك والتحرر من ضغوطات التدخلات، وتسمح كذلك بزيادة فعالية التدخل لأن البنك المركزي لا يتعين عليه الانخراط بفعالية في عمليات السيولة التي تقوض تدخلاته في سوق الصرف.

◀ سعر الصرف المستهدف الذي يمكن الدفاع عنه: حيث يعكس أساسيات الاقتصاد، فالضغوط على العملة بسبب استمرار التدفقات الخارجة من الحسابين التجاري والجاري في ميزان المدفوعات تعكس غالبا الفشل في خلق اقتصاد متنوع وتنافسي ومندمج عالميا، والتدخل في سوق الصرف لن يساعد في هذا الصدد، وإذا كانت المؤشرات الاقتصادية المحلية ضعيفة، مثل عجز المالية العامة الكبير أو النمو النقدي المفرط أو التضخم المرتفع، فكلها تؤثر سلبا على سعر الصرف، فسيكون التدخل بلا جدوى أيضا وما لم تكن هناك جهود قوية للتعامل مع مواطن الضعف هذه، سيستمر تأثيرها السلبي على العملة.

◀ الاجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لإدارة تبعات التدخل في سوق الصرف على السيولة: عندما يتدخل البنك المركزي للدفاع عن سعر صرف عملته المحلية، فإنه يخفض المعروض من هذه الأخيرة ويزيد المعروض من العملات الأجنبية، وفي حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها، فمن المفترض أن يدعم ذلك سعر صرف العملة المحلية، ويؤدي انخفاض السيولة بالعملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما يوفر دعما إضافيا لسعر الصرف.

◀ انفتاح الحساب الرأسمالي: تختلف درجة انفتاح الأسواق الصاعدة المفتوحة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحساب الرأسمالي، حيث يمكن له تسهيل التدفقات في الاتجاهين في ظل الظروف العادية، ولكن التدفقات الكبيرة في اتجاه واحد خلال أوقات عدم الاستقرار يمكن أن تغطي على قدرة البنك المركزي على تثبيت قيمة العملة.

◀ انكشاف القطاع الخاص لمخاطر النقد الأجنبي وحجم التحوط من هذه المخاطر: في اقتصادات الأسواق الصاعدة، يجب على البنك المركزي أن يتتبع هذا الانكشاف بدقة، بل

ينظمه حتى يضمن أنه لا يشكل أي خطر على الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني، وبدون هذه الاجراءات الوقائية، يمكن أن يؤدي الضغط على سعر الصرف نتيجة عمليات الشراء المذعورة للنقد الأجنبي إلى إبطال أثر التدخلات في سوق الصرف لدعم العملة.

يعد نظام الصرف المتبع داخل الدولة هو المحدد الرئيسي لحجم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، فكلما تمتع نظام الصرف بالمرونة كلما قلت الحاجة إلى تدخل البنك المركزي، وكلما كان نظام الصرف صارما كلما زادت الحاجة لتدخلات البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: وظائف السوق الأجنبي للصرف والآثار المترتبة على التقييم الخاطئ للعملة

تتنوع وظائف سوق الصرف الأجنبي، ويعتبر تحديد قيمة العملة هي الوظيفة الرئيسية له، إلا أنه يترتب على التقييم الخاطئ للعملة المحلية سواء بأعلى من قيمتها أو بأقل من قيمتها بعض الآثار التي تختلف بين الإيجابية والسلبية، وفيما يلي عرض لأبرز وظائف سوق الصرف وكذا الآثار المترتبة على التقييم الخاطئ للعملة.

أولاً: وظائف سوق الصرف الأجنبي

تتحصر الوظائف الرئيسية للسوق الأجنبي للصرف فيما يلي:

- 1) تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: حيث تعتبر سوق الصرف الأجنبي هي المكان الذي يقوم فيه المتعاملون الاقتصاديين بعرض أو طلب العملات الأجنبية لتسوية مختلف معاملاتهم، سواء بهدف السفر، الاستيراد والتصدير أو الاستثمار... إلخ، فيقوم كل شخص بطلب العملة التي يرغب في التعامل بها.
- 2) التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي: المعروف أن التعامل بالنقد الأجنبي يحتوي على مخاطر متعددة لظروف وهو ما يسمى بخطر الصرف نتيجة استلامه أو دفعه لمبالغ بعملات أجنبية، إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ولتجنب ذلك يقوم المتعاملون الاقتصاديين بتغطية خطر الصرف في سوق الصرف الأجنبي.

- (3) تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: حيث تقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للعملاء الراغبين في ذلك، فيقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه بذلك يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.
- (4) تسوية المدفوعات: تقوم سوق الصرف الأجنبي بتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناتجة عن مختلف المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل، تسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه، ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الحوالات التلغرافية والحوالات المصرفية والكمبيالات، وأياً كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وليس كل عملة على حدى، وغالباً ما تكون عملية المقاصة متعددة الأطراف.¹
- (5) المضاربة: تقوم المضاربة في سوق الصرف على أساس توقعات تغيرات أسعار العملات خلال فترات مختلفة من الزمن، فإذا ما توقع المضاربون أن سعر صرف عملة ما سيرتفع في المستقبل فسيجهون إلى شراء أكبر قدر من هذه العملة في الوقت الحالي وبيعها عندما يرتفع سعرها في المستقبل، والعكس إذا ما توقعوا أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل فإنهم سيبيعون كل ما لديهم من هذه العملة فوراً.²

ثانياً: الآثار الاقتصادية المترتبة على التقييم الخاطئ لسعر الصرف في السوق الرسمي

يؤدي التقييم الخاطئ لسعر الصرف إلى إحداث جملة من الآثار، نذكرها فيما يلي:³

- ◀ في حال ما قررت السلطات الوطنية للدولة الرفع من قيمة عملتها المحلية فإن هذا القرار سيؤدي إلى ضعف حوافز إنتاج السلع الموجهة للتصدير، كونها ستفقد قدرتها على المنافسة، كما أن السلع المنتجة محلياً سيرتفع سعرها مقارنة بالسلع المستوردة مما يؤدي إلى عرقلت الإنتاج الوطني والذي يؤدي إلى حدوث بطالة ومشاكل اجتماعية مختلفة.

¹ نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2018، ص: 13-14.

² هجير عدنان، زكي أمين، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 118، 2019، ص: 3.

³ زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الباز، الجزائر، 2017/2019، ص: 81.

◀ ينتج عن نقص قيمة التصدير عدم توفر الاحتياطات اللازمة لدعم العملة الوطنية ما ينتج عنه عجز على مستوى ميزان المدفوعات، لذلك تلجأ السلطات إلى الاقتراض وما ينتج عنه من زيادة معدل خدمة الدين وتأزم مشكل المديونية.

◀ إن الفجوة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للعملة المحلية نتيجة لندرة العملة الأجنبية من شأنها أن تؤدي إلى ظهور السوق الموازية، وفي ظل وجود مثل هذه الأسواق يكون من الصعب على السلطات النقدية الاستفادة من كل موارد البلد من النقد الأجنبي بسبب تفضيل الكثيرين من المتعاملين التعامل في السوق الموازية.

◀ زيادة أعباء المديونية الخارجية، حيث أن المغالاة في سعر الصرف تمثل التزامات مالية على عاتق الدولة يتوجب عليها سدادها من أجل استعادة سعر صرفها لوضعه الطبيعي، فالكتلة النقدية المتداولة والتي تمثل دين داخلي على الدولة، فلا يمكن للدولة امتصاص الكتلة النقدية المتداولة إلا بقيامها بسداد قيمة التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهو ما يتطلب مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي، أي أن سعر الصرف الرسمي المنفصل عن حقيقته يضاعف من أعباء الدين العام الداخلي.

◀ لا تساعد المغالاة في سعر الصرف على كبح التضخم، خاصة حين تكون المستوردات المقيمة بالسعر الرسمي لا تمثل نسبة كبيرة من سلة تكاليفه، وبالتالي فإن دعم أسعارها لا يؤدي إلى إحداث أثر بارز على كبح التضخم، وحتى إذا سمح قرار الإبقاء على المغالاة في سعر صرف العملة المحلية في خفض معدلات التضخم، إلا أن التخفيض المرتقب في المستقبل سيولد ضغوطات تضخمية كبرى تؤدي إلى إلغاء الفوائد الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف في الفترة السابقة.

إن الاختلال الذي يحصل على مستوى سعر الصرف الحقيقي مقارنة بقيمته التوازنية على المدى الطويل، سواء كانت بالمغالاة أو بالتخفيض، يعكس الخطأ في سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف السلطات النقدية، فعندما تقيم العملة المحلية بأقل من قيمتها التوازنية، فهذا يعني أن هناك تخفيض في تقييم هذه العملة وهو الوضع الذي يسمح بتحسين في القدرة التنافسية الخارجية للبلد وزيادة في أسعار السلع المستوردة، مما يعني وجود ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد، من ناحية أخرى، إذا كان هناك مغالاة في تقدير قيمة العملة، فيعني أن أسعار السلع المحلية سوف ترتفع بالنسبة للأعوان في الخارج، وبالتالي يقل الطلب عليها مما

يؤدي إلى انخفاض سعرها، وتعد حالة المغالاة هي الأكثر شيوعاً لدى الدول النامية، مما يترتب عنها استنزاف احتياطات الصرف، زيادة المديونية الخارجية، واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.¹

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء أكثر على تأثير المغالاة في سعر صرف العملة في بروز سوق صرف موازي للسوق الرسمي، وهو ما سيتم معالجته بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مقارنة نظرية لسوق الصرف الموازي

يترتب على التقييم الخاطئ لأي عملة في العالم إلى بروز سوق موازية للسوق الرسمي يتم من خلاله تداول العملات الأجنبية بكل حرية ودون أي قيود، وتعرف هذه السوق بالسم السوق السوداء للعملات الأجنبية.

من خلال هذا المبحث، سيتم التعرف على ماهية السوق الموازي لصرف العملات الأجنبية وأبرز الأسباب التي تؤدي إلى ظهور وتوسع مثل هذه الأسواق داخل الدولة، كما سيتم التعرف في نقاط إلى أبرز الآثار السلبية لهذه السوق، أما المطلب الأخير من هذا المبحث فسيتم من خلاله التعرف إلى أساليب توحيد سوق الصرف داخل الدولة من أجل القضاء على النشاط الموازي للصرف وذلك من خلال توحيد السعيرين الرسمي والموازي في كلا السوقين.

المطلب الأول: ماهية السوق الموازي للصرف

للتعرف على ماهية السوق الموازي للصرف، يمكن التطرق للعناصر التالية:

أولاً: تعريف سوق الصرف الموازي

قبل التطرق لمفهوم أسواق الصرف الموازية يمكن الإشارة أولاً لتعريف السوق غير الرسمي، وهي عبارة عن جملة الإجراءات والأنشطة التي لا تدخل في الحسابات الاقتصادية الوطنية، فهي أنشطة خفية غير مرئية وقد تكون أنشطة مشروعة أو غير قانونية، وتسمى هذه الأنشطة بالأنشطة السوداء أو غير الرسمية أو غير النظامية، حيث تنشأ هذه الأسواق لنفس السلعة وفي نفس الدولة

¹ بوعلی هشام، بن قنور علی، قیاس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1980-2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، ص: 321.

ولكن بسعريين مختلفين وذلك نتيجة تدخل الدولة في فرض الأسعار في الأسواق الرسمية، وهي متواجد في كل بلدان العالم المتقدمة والنامية، وتتميز هذه الأسواق بما يلي:¹

- ◀ ضعف مستوى التنظيم.
 - ◀ اقتصاد سلع ضعيف.
 - ◀ تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية.
 - ◀ عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل كعامل إنتاج.
- وقد وضع مكتب العمل الدولي، سبعة معايير إذا توفرت في اقتصاد ما فهو بذلك يعتر اقتصادا موازيا، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:²

- 1) سهولة الدخول والخروج من السوق (أي سهولة الحصول على عمل داخل سوق معين والخروج منه وقت ما شاء وذلك نظرا لغياب القوانين المنظمة لعمله).
- 2) الاعتماد بشكل كبير على اليد العاملة واعتبارها أهم عنصر من عناصر الإنتاج في مثل هذه الأسواق.
- 3) الملكية العائلية للمؤسسات.
- 4) التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- 5) انتشار المؤسسات صغيرة الحجم.
- 6) استعمال الموارد المالية الخاصة بالتمويل الذاتي وعدم الاقتراض من البنوك.
- 7) أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

وقد تعددت تسميات هذا الاقتصاد، فمنه من يطلق عليه اسم الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المصرح به، الاقتصاد غير الشرعي، الاقتصاد الثانوي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المنظم... إلخ، وكلها تشير إلى السرية واللامنظمة والعلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي وهي خصائص الاقتصاد الموازي، وسيتم في هذه الدراسة اعتماد مصطلح الاقتصاد الموازي نظرا لموازاته للاقتصاد الرسمي.

¹ عزوز علي، نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 14، جوان 2015، ص ص: 96-97.

² بورعدة حورية، رقيق أيسعد دريس، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه، Revue Algérienne d'Économie de gestion Vol. 11, N° : 01، 2017، ص: 77.

وعادة ما تعرف جميع الأسواق الرسمية سواء أسواق السلع والخدمات، سوق العمل أو سوق الصرف أسواقا موازية لها يتم فيها تفاعل قوى الطلب والعرض دون أي ضوابط رقابية من جهات رسمية، ويتم التعامل في مثل هذه الأسواق من طرف المتعاملين الاقتصاديين للعديد من الأسباب أبرزها التهرب الضريبي، الرقابة الصارمة على المعاملات من طرف الجهات الرسمية، تبييض الأموال... إلخ، وتنشأ هذه الأسواق في كافة دول العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء، إلا أن التفاوت يكون في حجم هذه الأسواق فنجد أن استفحال هذه الظاهرة وانتشارها تكون في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة ذلك لما تفرضه حكومات هذه الدول من ضغوطات على المتعاملين الاقتصاديين في الأسواق الرسمية.

فيما يخص أسواق الصرف الموازية فهي تنشأ نتيجة قيام الحكومة بحصص تخصيص النقد الأجنبي والتحكم في تدفقات التجارة الدولية، فيتم تلبية الطلب المتبقي على العملات الأجنبية والسلع المستوردة التي لا تليها القنوات الرسمية في السوق الموازية، ويتوقف حجم السوق الموازية عادة على نطاق المعاملات الخاضعة لضوابط الصرف، فضلا عن مستوى وتيرة الانفاق الحكومي.¹

من هذا المنطلق تعرف السوق الموازية للصرف على أنها "السوق التي يتم فيها تبادل العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه"، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية،² ما ميز هذا التعريف أنه أشار إلى مدى مساهمة نظام الرقابة على الصرف الذي تطبقه بعض الحكومات في نشوء الأسواق الموازية للصرف.

كما تعرف بأنها "سوق غير رسمية يتم فيها تبادل مختلف العملات الأجنبية بكميات غير محددة، وبدون أي قيود أو حواجز، وعادة ما يكون سعرها مرتفعا عن سعر مثيلاتها في أسواق

¹ Janvier d.Nkarunwiwa. **Exchange Rate Policy and the parallel market for foreign currency in Burundi**, AERC research paper 123.african Economic research, Nairobi,November,2002, p p: 4-6.

² عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص: 639.

الصرف الرسمية"¹ أشار هذا التعريف إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الموازية لصرف العملة وذلك نتيجة حاجة المتعاملين الاقتصاديين للعملة الأجنبية من جهة وندرتها في الأسواق الرسمية وقيود الحصول عليها من جهة أخرى ما ساهم في الرفع من سعرها في السوق الموازي.

في البلدان النامية يتم تعايش هذه السوق مع السوق الرسمي أكثر مما يحل محله، فالعديد من الدول تظفي الطابع الرسمي على الأسواق الموازية نظرا لعجز الأسواق الرسمية في تلبية مختلف الطلبات على النقد الأجنبي.²

وبالتالي فالسوق الموازي هو المكان الذي يتم فيه تداول العملات فيما بينها دون أي قيود، فهو عبارة عن سوق ثانوي للسوق الرسمي، حيث أن هذا الأخير يتميز بسعر مفروض للعملة ويسمى بسعر الصرف الرسمي، أما سوق الصرف الموازي فيتميز بسعر حر يتحدد بحرية بحسب قانون العرض والطلب ويسمى بسعر الصرف الموازي، وتتميز السوق الموازي بعدة سمات وصفات يمكن من خلالها تمييزه عن السوق الرسمي ونذكر منها ما يلي:³

- (1) الافتقار إلى التنظيم: حيث تتسم مثل هذه الأسواق بالعشوائية وعدم التنظيم.
- (2) ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة: يعتمد العمل في السوق الموازية بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة.
- (3) ضعف حجم المنشآت: يتم العمل في السوق الموازية غالبا بصغر حجم المنشآت إن وجدت، كما أنه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي أما بخصوص عدد العمال فهو قليل.

وقد حدد البنك الدولي الذي تعاني من تعدد أسواق الصرف بها، والجدول الموالي يوضح

ذلك:

¹ قارة ملاك، مخاطر سوق سعر الصرف الموازي على المؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد 20، عدد 1-2، 2009، ص: 166

² Hadjmaoui Toufik, Benatek Hanane, **Mésalignement et efficience du taux de change parallèle « cas du dinar Algérien »**, Revue DIRASSAT, numéro économique, V. 4 N.1, Janvier 2013, Université de Laghouat, p 21.

³ قارة ملاك، سوق الصرف الموازي في الجزائر وإجراءات مكافحته دراسة حالة باعة العملات في السوق الموازية بمدينة قسنطينة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، 2022، ص: 417.

جدول رقم (07): البلدان التي لديها أسواق متعددة للعملات (مارس 2023)

البلد	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفارق بين السعرين (نسبة مئوية)
لبنان	15.000	107.500	616.7
اليمن	250	1.230	392.0
سوريا	3.015	7.550	150.4
جمهورية إيران الإسلامية	285.000/42.000	544.000	90.9/1195.2
الأرجنتين	209	391	87.1
إثيوبيا	54.4	100.2	84.1
زمبابوي	930	1.600	72.1
بوروندي	2.061	3.359	63.0
نيجيريا	461	745	61.7
الجزائر	136	209	53.5
ملawi	1.028	1.495	45.4
ميانمار	2.100	2.857	36.0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2.036	2.323	14.1
أنغولا	504	560	11.1
بنغلادش	106	113.3	6.9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	16.221	17.327	6.8
غانا	11.01	11.75	6.7
ليبيا	4.79	5.09	6.2
موزامبيق	64.5	67.4	4.4
أوكرانيا	36.6	37.7	3.2
سري لانكا	327	337	2.8
السودان	590	605	2.6
فنزويلا	24.5	24.7	0.9
جنوب السودان	851	850	0.2-

المصدر: ديفد ملباس، مشكلة سعر الصرف الموازي، البنك الدولي، <https://m.annabaa.org/>

أطلع عليه يوم: 2023/08/15 على الساعة 21:27.

يوضح الجدول رقم (07) ترتيب الدول التي تعاني من تعددية أسواق الصرف، ويلاحظ من خلاله استفحال ظاهرة السوق الموازي في كل من سوريا، اليمن ولبنان وهو ما يعني ابتعاد كلي لقيمة العملة المحلية لهذه الدول عن قيمتها الحقيقية حيث فاق الفارق بين السعرين الرسمي والموازي في لبنان 600%، كما يوضح الجدول أن الجزائر مرتبة ضمن العشر دول الأولى في ترتيب الدول التي تحتوي على أسواق موازية.

على الرغم من أن السوق الرسمي يكون أفضل من حيث التكنولوجيا المستخدمة والتنظيم الجيد، وحجم الأموال المتداولة إلا أن ما يميز السوق الموازي عن السوق الرسمي هو فعالية قوى السوق في تحديد الأسعار في مثل هذه الأسواق، حيث لا وجود لأي تدخل خارجي لتوجيه السوق،

فيكون في هذه الحالة سعر الصرف المعطى أكثر واقعية ودلالة على القيمة الخارجية للعملة المحلية.

ثانيا: سعر الصرف الموازي

تقيم البنوك المركزية في بعض الدول سعر صرف رسمي لعملتها المحلية يكون مبالغ فيه لا يلبي جانبي العرض والطلب، كما تقوم بتنفيذ الطلب على العملات الأجنبية إداريا، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمعاملات معينة، تقنين العملات الأجنبية وضع سقف لبعض المدفوعات الجارية أو حتى حظرها، فيتوجه الطلب على العملات الأجنبية خارج الأسواق الرسمية للبحث عن مصادر أخرى لتلبية احتياجاتهم، فتتطور السوق الموازية للمعاملات الجارية حيث يقوم العديد من الأعوان الاقتصاديين بنقل معاملاتهم إلى السوق الموازية سواء للحصول على سعر أفضل في حالة بيع العملات الأجنبية أو لأنهم لا يستطيعون الحصول على العملات الأجنبية بالسعر الرسمي، وكلما اتسع الفارق بين السعرين الرسمي والموازي زاد الحافز لتوجيه العملات الأجنبية إلى السوق الموازية،¹ ويمكن تعريف سعر الصرف الموازي على أنه "عدد الوحدات اللازمة من العملة الوطنية لشراء عملة واحدة من العملة الأجنبية في السوق الموازية"،² وهو سعر غير مفروض يتحدد بحرية قانون العرض والطلب،³ ويسمى الفرق بين السعرين الرسمي والموازي بعلاوة الصرف الموازي وهي تشير إلى الفرق كنسبة مئوية بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي، ويتم حساب علاوة الصرف الموازي بالصيغة التالية:⁴

$$[(B-E)/E] * 100$$

حيث:

B: سعر الصرف الموازي.

¹ Simon Gray, **Recogniwing Reality Unification of Official and parallel Market Exchange Rates**, IFM Working paper, February 2021, p: 6-7.

² رمضان محمد، قوار الحبيب السعيد، **المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، ص: 103.

³ أسماء دردور، **أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص: 620.0

⁴ قدوري ياسين، مازري عبد الحفيظ، **محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر (1970-2019)**، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص: 392.

E: سعر الصرف الرسمي.

يعتبر وجود سعر صرف موازي داخل الدولة مؤشر من شأنه أن يعبر على مدى ملاءة سعر الصرف الرسمي، فكلما ارتفع الفارق بين السعرين الرسمي والموازي دل ذلك على التقييم الخاطئ للعملة في السوق الرسمي،¹ ويخلق الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والسوق الموازي العديد من المشاكل، من بينها:²

- ◀ تكون علاوة الصرف الموازي حافزا لبعض الأعوان في استخدام القنوات غير الرسمية للتحويلات، وهذا نتيجة المغالاة في تقييم العملة في السوق الرسمي.
 - ◀ ضعف حجم سوق الصرف بين البنوك وذلك نتيجة هروب رؤوس الأموال من الدائرة الرسمية إلى الأسواق الموازية بحثا منها عن سعر أفضل في حال البيع أو تلبية حاجاتها من النقد الأجنبي في حال الشراء.
 - ◀ تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان المستثمرون قلقين من أن القيود المفروضة على الحصول على العملات الأجنبية اللازمة للمدخلات التشغيلية قد تجعل المشروع غير قابل للاستمرار.
 - ◀ تشجيع الممارسات غير النزيهة في الواقع وذلك من خلال سعي الأعوان الاقتصاديين للحصول على العملات الأجنبية بالسعر الرسمي وبيعها في السوق الموازي للاستفادة من فروقات الأسعار.
 - ◀ قد تحجم المشاريع التجارية الجديدة المحتملة عن البدء، نظرا لعدم التيقن من القدرة على الحصول على العملات الأجنبية للواردات الضرورية.
- ويتحدد سعر الصرف الموازي بناء على آلية العرض والطلب:³

❖ عامل الطلب

- تحويلات رؤوس الأموال
- المدفوعات الغير منظورة.

¹ Richard Barth, **Exchange Rate Policy**, International Monetary Fund, January 1992, p 41.

² Simon Gray, op;tic, p:9-10

³ بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، نصرالدين الشريف، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة اقتصاد مانجمنت، رقم 1، 2002، ص: 219.

- بعض الواردات خاصة الاستهلاكية.

❖ عامل العرض

- التصدير.

- التهريب.

- السياح.

- الدبلوماسيون.

- العمال الأجانب.

- تسعيرة بأكثر (بالنسبة للواردات) وبأقل بالنسبة للصادرات.

ينجر نتيجة وجود سعر صرف موازي آثار تضخمية، تشويه تخصيص الموارد، الرشوة والبيروقراطية، وتظهر أسواق الصرف الموازية غالبا في الدول التي تعتمد على أنظمة أسعار صرف ثابتة أكثر من تلك التي تعتمد على أنظمة مرنة لسعر صرفها.

ثالثا: أسباب ظهور السوق الموازي للصرف (نموذج أجنير)¹

يعد نموذج أجنير للسوق الموازية من أفضل الدراسات الموسعة حول موضوع الأسواق الموازية، حيث يشير في دراسته إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية في البلدان السائرة في طريق النمو، وهذا راجع إلى نتيجة عدم كفاية الإيرادات من العملة الصعبة ومدة توفرها التي تكون نادرة أكثر فأكثر بسبب:

◀ تذبذب الطلب على العملة الصعبة.

◀ تباطؤ النشاطات وانخفاض أسعار المواد الأولية.

◀ القيود المفروضة على المعاملات الجارية والتهريب وخروج رؤوس الأموال من خلال قنوات رسمية.

1- فرضيات النموذج

(1) اقتصاد صغير الحجم مع وجود سوق موازي للصرف.

(2) ينتج السلع المتبادلة والغير المتبادلة.

¹ سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي- فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 36-37.

2- عرض النموذج

متغيرات أسعار السلع المتداولة يكتب على النحو التالي:

$$\Delta \log \text{Bet} = Q \Delta \log \text{et} + (1-Q) \Delta \log \text{bt} + \Delta \log \text{yt}$$

حيث:

b: معدل سعر الصرف في السوق الموازي.

Δ: معدل الانخفاض المتوقع في سعر الصرف الموازي.

e: معدل سعر الصرف الرسمي.

Be: السعر المحلي للسلع المتبادلة.

◀ تعتمد الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي والموازي على درجة القيود على المبادلات وحركة رؤوس الأموال في هذه البلدان، حيث العملات الصعبة قادرة وتتوزع بشكل غير محدد من قبل معدل سعر الصرف الرسمي.

◀ سلوك معدل سعر الصرف الموازي يعتمد على التدفق الناتج عن التعاملات في السلع والخدمات ومدة توفر العملات الصعبة هذا التدفق الذي يؤدي إلى المغالاة في الواردات وانحصر للصادرات وتكون لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta \log \text{Kct} = \text{Ko} + k1 \log (\text{bt/et}) \text{K1} > 0$$

◀ الطلب على العملات الصعبة من أجل تسوية المعاملات الجارية يتوجه إلى السوق الموازي بسبب عدم قدرة الأسواق الرسمية لتوفيرها، هذا الطلب للمعاملات القانونية والغير قانونية لوحظ بعلامة $\log - \text{Kdt}$ يستجيب بإيجابية إلى الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي ولتلك الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية معطاة بمعدل سعر صرف موازي.

◀ اختيار العملات الصعبة في السوق الموازية هي وظيفة إيجابية لمردود العملة الصعبة وسلبية بالنسبة لمردود العملة الوطنية، معدل العائد على العملة المحلية يعمل وفق معدل التضخم المحلي المتوقع.

$$t/t - 1 = \log b/t-1$$

معدل سعر الصرف الموازي تأتي من خلال الاستنباط التالي:

$$\Delta \log K^d_t = y_0 + y_1 \log q_1 + y_2 \log (Be / bt y_1) \cdot y_0 \cdot y_1 \cdot Y_2 > 0$$

إن ظهور سعر الصرف الموازي هو نتيجة قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية طلبات العملة الصعبة ما يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدل السوق الرسمي.

كما أن الرقابة والقيود المفروضة من طرف الحكومات في الدول النامية على الصرف الأجنبي تؤدي إلى بروز وانتشار مثل هذه الأسواق، ويتواجد نتيجة لذلك سعران للصرف سعر رسمي وآخر موازي يعملان في آن واحد وعادة ما تكون بينهما فجوة.¹

المطلب الثاني: أنواع أسواق الصرف الموازية وطرق مكافحتها

يأخذ سوق الصرف الموازي العديد من الأنواع، وذلك حسب معيار التقسم، فمنها من تقسم حسب معيار شرعية هذه الأسواق ومنها من تقسم على حسب نوع العمليات التي يغطيها السوق الموازي، ومنها من تقسم على أساس علاوة الصرف الموازي، وفيما يلي عرض لذلك، مع التطرق إلى أبرز الأساليب الممكنة لحل مشكل السوق الموازي للصرف.

أولاً: أنواع أسواق الصرف الموازية

يمكن التمييز بين العديد من أنواع أسواق الصرف الموازية، وذلك حسب عدة معايير، ويمكن تقسيمها إلى:

¹ بوتلجة عبد الناصر، بظاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 1، ماي 2015، ص ص: 3-75.

1- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية¹

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم أسواق الصرف الموازية إلى أسواق صرف موازية قانونية وأخرى غير قانونية.

1-1- أسواق الصرف الموازية القانونية: تسمح بعض الحكومات بظهور سوق صرف موازية قانونية نتيجة حدوث أزمة في ميزان المدفوعات، وذلك لتسوية المعاملات المالية، والهدف من ذلك هو تجنب الآثار قصيرة الأجل لانخفاض سعر الصرف على الأسعار المحلية مع المحافظة على درجة معينة من السيطرة على تدفقات رأس المال إلى الخارج والاحتياطات الدولية.

1-2- أسواق الصرف الموازية غير القانونية: وهو سوق موازي خارج إرادة الدولة، حيث يظهر هذا النوع من الأسواق عندما تقوم السلطات النقدية للدولة بوضع رقابة صارمة على التعامل بالنقد الأجنبي.

2- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي²

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم أسواق الصرف الموازية إلى:

1-2- أسواق صرف موازية تغطي العمليات الجارية لميزان المدفوعات: مثل العمليات التجارية، السياحة، السفر... الخ، وتعتبر أكثر الأسواق الموازية انتشارا.

2-2- أسواق صرف موازية تغطي العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات: عمليات الاستثمار الإنتاجي الواردة والصادرة، استثمارات المحفظة المالية، تمويل شراء العقارات... الخ. والجدير بالذكر أن أسواق الصرف الموازية يمكن أن تغطي كلتي العمليتين معا.

3- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي

وفقا لهذا المعيار، يتم تقسيم سوق الصرف الموازي إلى ثلاث أصناف نذكرها:

1-3- سوق صرف موازي ذو علاوة منخفضة: بحيث تكون علاوة الصرف الموازي في السوق أقل من 10% ويعطى له علامة 1.

¹ Miguel A.Kiguel, J.Saul Liwondo, Stephen A.oconnell, parallel exchange rates in developing countries, 1st edition, new york, scholarly and reference division, 1997, p: 17.

² قماش نجيب، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2020/2019، ص:34.

3-2- سوق صرف موازي ذو علاوة متوسطة: وهو السوق الذي تكون فيه علاوة الصرف الموازي محصورة بين 10% و 50% ويعطى له علامة 2.

3-3- سوق صرف موازي ذو علاوة مرتفعة: وهو السوق الذي تكون فيه علاوة الصرف أكثر من 50% ويعطى له علامة 3.

يترتب على وجود مثل هذه الأسواق جملة من الآثار الجانبية، ولا تختلف هذه الآثار عن الآثار الجانبية للأسواق غير الرسمية بصفة عامة، ويمكن إيجازها فيما يلي:¹

- ◀ العرض الغير كافي يؤدي إلى ظهور وزيادة التضخم والمنتجات المعروضة في السوق السوداء، والتي تعتبر كمالية والتي حلت محل المنتجات الأساسية، هذه الأخيرة كلما كانت أسعارها مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل كافة المنتجات في السوق المحلية.
- ◀ التأثير على الادخار المحلي من خلال تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب.

ثانيا: طرق مكافحتها

من أجل كبح نشاط الصرف في السوق الموازي يجب اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير نذكر منها:²

- ◀ التوجه صوب قابلية تحويل العملة وتحرير التجارة الخارجية، حيث يترتب على تطبيق هذا الإجراء الأخذ بعين الاعتبار قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على تحمل الصدمات التي يمكن أن تكون مؤثرة وذلك نتيجة وجود نظام تبادل ودفع خارجي أكثر حرية.
- ◀ تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية باعتبارها أداة فعالة لإزالة السوق الموازية وإضعاف دوره المتمثل في الإخلال بنظام الأسعار وذلك من خلال تقريب سعر الصرف الرسمي من السعر الموازي.
- ◀ العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة عن طريق الانتاج وكذا بهدف احلال الواردات.
- ◀ العمل على رفع احتياطات الصرف الأجنبي للدولة بهدف اشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين في السوق الرسمي.

¹ بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص:

96.

² نفس المرجع، ص: 97.

إن الآثار السلبية المترتبة على وجود سوق موازي للصرف الأجنبي يستلزم ضرورة البحث عن أساليب من شأنها الحد من تطور نشاط مثل هذه الأسواق، وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على سياسة جعل العملة قابلة للتحويل كأسلوب للحد من نشاط الصرف الموازي، ويتم ذلك من خلال توحيد سوقي الصرف الرسمي والموازي من خلال التقريب بين سعري الصرف في كلا السوقين، وسيتم في المطلب الموالي التعرف على مفهوم توحيد سوق الصرف واستراتيجيات توحيد.

المطلب الثالث: توحيد سوق الصرف

تؤدي التأثيرات السلبية لسوق الصرف الموازي على الاقتصاد الوطني لأي دولة إلى ضرورة البحث عن سبل من شأنها الحد من نشاط هذه الأسواق وجذب الأموال المتداولة فيها وضخها في السوق الرسمي، وذلك من خلال تقريب سعر الصرف الرسمي من السعر الموازي بهدف توحيد سوق الصرف في تلك الدولة.

أولاً: مفهوم توحيد سوق الصرف

يشير مفهوم توحيد سوق الصرف إلى الحالتين التاليتين:¹

(1) تبني سعر وحيد للصرف في جميع المعاملات مع الخارج، مع تحويل كامل للعملة إذا كان سعر الصرف مداراً من طرف البنك المركزي، أي تلبية البنك المركزي لجميع الطلبات على العملة الصعبة من طرف المقيمين، تعرف هذه الحالة بالتوحيد الكامل لسوق الصرف.

(2) تبني سعر وحيد للصرف في جميع المعاملات الخارجية الجارية، مع الإبقاء على قيود على تحويل العملة للعمليات الرأسمالية وبالتالي استمرار وجود سوق موازي للصرف لأغراض المحفظة المالية والعمليات الرأسمالية الخارجية، وتعرف هذه الحالة بالتوحيد الجزئي لسعر الصرف.

وبالتالي فعلى الدولة التي ترغب في توحيد سوق صرفها اختيار أحد أساليب التوحيد، إما التوحيد الكامل لسوق صرفها وذلك من خلال السماح بتحويل عملتها لتسوية كافة المعاملات الخارجية الجارية منها والرأسمالية، أما في حال ما إذا اختارت الدولة توحيد جزئي لسوق صرفها

¹ قماش نجيب، مرجع سابق، ص ص: 57-58.

فهي تعمل على وضع سعر موحد لجميع معاملاتها الجارية دون المساس بالمعاملات الرأسمالية إلا في حال العودة إلى البنك المركزي وأخذ الإذن منه.

وتجدر الإشارة هنا أن التوحيد الذي تهتم به هذه الدراسة هو التوحيد الكامل لسوق الصرف، وذلك بغرض القضاء أو حتى الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.

ثانياً: استراتيجيات توحيد سوق الصرف¹

يتم توحيد سوق الصرف من خلال اتباع إما عمليات توحيد سريعة لسوق الصرف أو عمليات متدرجة في التوحيد، ويمكن توضيح كلا منهما فيما يلي:

1- عمليات التوحيد السريع لسوق الصرف

تصنف عمليات توحيد سوق الصرف بأنها سريعة إذا لم تتجاوز فترة التعايش بين سوق الصرف الموازي والرسمي بعد البدء فيها مدة ثلاث أشهر، ويتم التمييز فيها بين:

1-1- عمليات التوحيد السريعة غير مخففة الآثار: من خلال عملية التوحيد هذه، يتم مباشرة توحيد سوق الصرف عند سعر الصرف الموازي الذي يسبق العملية مباشرة، وما يميز هذه العملية عن غيرها من عمليات التوحيد هو سهولة فهمها وتطبيقها ووضوح رغبة السلطات العمومية عبرها في إتمام عملية التوحيد، وهو ما يعطي مصداقية للأعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة (استثمار، ادخار... إلخ)، غير أنه يعاب على هذا النوع من التوحيد أنه لا يراعي تخفيف التكاليف قصيرة الأجل لعملية التوحيد.

1-2- عمليات التوحيد السريعة مخففة الآثار: على ضوء هذه العملية، فإن توحيد سوق الصرف يكون كما هو في عملية التوحيد السريعة غير مخففة الآثار، أي أنه يتم في بداية العملية وعند سعر الصرف الموازي الذي يسبق العملية مباشرة، إلا أنه يختلف عنها كونه يراعي في ذلك تخفيف التكاليف قصيرة الأجل لعملية التوحيد، وذلك من خلال تعويض الضرائب والإعانات الضمنية للصرف بضرائب وإعانات صريحة للصرف، وتفرض هذه الضريبة على الأعوان الاقتصاديين الذين كانوا خاضعين

¹ قماش نجيب، مرجع سابق، ص ص: 58-60.

للضريبة الضمنية خلال فترة سريان نظام الصرف المتعدد (بأعو العملة الصعبة للبنك المركزي على أساس سعر الصرف الرسمي) كما تمنح الإعانة الصريحة للصرف للأعوان الاقتصاديين الذين كانوا يستفيدون منها خلال فترة سريان نظام الصرف متعدد الأسعار (مشترو العملة الصعبة لدى البنك المركزي على أساس سعر الصرف الرسمي).

تتمثل مزايا هذه الاستراتيجية في تعظيم منافع عملية التوحيد عبر السماح للأعوان الاقتصاديين من البداية بالنشاط ضمن نظام جديد للأسعار النسبية مع تخفيف تكاليف عملية التوحيد عبر نظام الضرائب/ الإعانات الجزافية المقلصة تدريجياً.

2- عمليات التوحيد المتدرجة

في هذه الحالة يتم توحيد سوق الصرف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي عبر التخفيض في قيمة الأول (سعر الصرف الرسمي) ليتقارب تدريجاً مع السعر المتداول على مستوى السوق الموازية، ويمكن التمييز بين:

2-1- عمليات توحيد سوق الصرف المتدرجة على أساس قطاعات اقتصادية مختارة: فبحسب هذه العملية، يتم تخفيض سعر الصرف الرسمي المطبق على المعاملات الخارجية لمختلف القطاعات الاقتصادية حالة بحالة، ما يميز هذا النوع من التوحيد أنه يقوم بتوزيع التكاليف بين مختلف القطاعات وعبر فترات زمنية وكذا منح السلطات العمومية إمكانية التجربة والتحكم في مسار عملية التوحيد بشكل عام، ومن المآخذ على هذا النوع أنه يقوم بتوزيع المنافع بشكل غير متزامن بين القطاعات (تأجيل التعامل مع القطاعات الأكثر إشكالية) وكذا إعطاء انطباع بالتردد لمختلف الأعوان الاقتصاديين مما يضعف مصداقية السلطات العمومية في اتمام عملية التوحيد ويتسبب ذلك في تأخير استجابتهم للتغير في الأسعار النسبية.

2-2- عمليات التوحيد التدريجي على كل القطاعات الاقتصادية: على حسب هذه العملية، تقوم السلطات النقدية عن الاعلان مسبقاً عن التخفيض التدريجي لسعر الصرف الرسمي باتجاه سعر الصرف الموازي، مع ضرورة تطبيق هذا الإجراء على كافة القطاعات الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين دون استثناء، ويعد هذا النوع من التوحيد

أقل تكلفة من عمليات التوحيد المتدرجة على أساس قطاعات مختارة، لكنه يبقى على حالة عدم التأكد لدى الأعوان الاقتصاديين بخصوص التزام السلطات الوطنية بإتمام العملية إلى نهايتها.

إلا أنه لن يكون من الممكن التنبؤ بدقة بكيفية استجابة الاقتصاد لتوحيد سعر الصرف بسعر مقاصة السوق، فهناك العديد من العوامل التي ينبغي إيلاء الاهتمام بها وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات:¹

◀ هل كان سعر الصرف في السوق الموازي مستقرا، أم أنه كان ينخفض باستمرار - وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي كان يدفع إلى انخفاض القيمة، لأن العوامل نفسها ستؤثر على أي سعر موحد؟

◀ هل السوق عميقة بالقدر الكافي للتعامل مع الصدمات، أم أنه من الأفضل وصفها بأنها ضعيفة ومتقلبة؟

◀ مدى استجابة سعر الصرف الموازي لاستخدامات البنك المركزي للأدوات النقدية؟
تعد عمليات التوحيد المتدرجة من أفضل عمليات توحيد سوق الصرف حيث تسمح للسلطات الوطنية بمراقبة الآثار المترتبة عن هذه العملية ومعالجتها آنيا قبل أن تؤثر سلبا في المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني كما هو الحال بالنسبة لعمليات التوحيد السريع.

المبحث الثالث: عرض التجارب الدولية

عانت مختلف الدول التي ظهرت فيها أسواق موازية للصرف من آثار سلبية على اقتصادها بصفة عامة وقيمة عملتها المحلية مقابل مختلف العملات الأجنبية بصفة خاصة، وقد لجأت هذه الدول إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي كان لها الأثر البالغ في احتواء هذا النوع من الأسواق والتقليل من آثاره السلبية، ومن بين هذه الدول نجد مصر، تركيا، المغرب... الخ.

وبالتالي، ومن خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على بعض من هذه التجارب الدولية التي استطاعت الخروج من هيمنة السوق الموازي للصرف وذلك من خلال التوجه إلى التحرير التدريجي لسعر صرف عملتها المحلية.

¹ Simon Gray, op;tic, p: 19.

المطلب الأول: عرض تجربة مصر

انتشرت السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر على نطاق واسع خلال فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بعد تبني السلطات النقدية لسياسة مراقبة المعروض من النقد الأجنبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تركزت هذه الأسواق بشكل كبير في الأماكن السياحية والمناطق الحضرية، وتوسعت أكثر على إثر عمليات الهجرة التي سادت منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى الدول العربية النفطية، والتي قام من خلالها المهاجرون بضخ كميات كبيرة من العملة الصعبة في الأسواق السوداء، كما ساهم انفاق السائحين وعمليات تزيف فواتير التجارة الخارجية في توسيع حجم هذه الأسواق وانتشارها بشكل أوسع، أما فيما يتعلق بأوجه الطلب على العملات الأجنبية في هذه الأسواق فإن الطلب الأساسي يتمثل في تحويل عمليات الاستيراد وتحويل العملة، كما أن عمليات تمويل تجارة المخدرات تتم أساساً بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي، كذلك الطلب الناتج عن الأفراد الذين يرغبون في الحصول على أصول مالية مقدمة بالنقد الأجنبي لغرض الاستثمار في محافظ الأوراق المالية أو لأغراض السياحة، الدراسة... إلخ.¹

وقد مر نظام الصرف في مصر بالعديد من المحطات نوجزها في ما يلي:²

❖ المرحلة الأولى

امتدت من ماي 1987 إلى غاية فيفري 1991، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات حيث عرف الجنيه المصري ارتفاع ثابت في قيمة سعر صرفه مما ترتب عنه زيادة الفارق بين معدلات المجمعات المختلفة، وهو ما أدى إلى ضرورة تبني حضر جديد في سوق النقد الأجنبي من طرف السلطات النقدية وقد حدد سعر صرف الجنيه آنذاك بـ 2.165 جنيه لكل واحد دولار أمريكي، مع إلغاء نظام تعددية سعر الصرف، كما كان لإنشاء شركات الصرافة دور هام في جذب غالبية التعاملات مما نتج عنه إعادة توازن سعر الصرف فعرف الجنيه انخفاضات متتالية إلى أن وصل 3 جنيهات لكل دولار أمريكي نهاية عام 1990، وفي بداية سنة 1991 اعتمدت مصر على سياسة

¹ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية، أكتوبر 2016، ص: 15-16.

² إيمان علي محفوظ العجوزة، الآثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، العدد 4، ديسمبر، 2023، ص: 41.

العملة الصعبة حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار وخفض معدلات التضخم إلا أن هذا الإجراء أدى إلى الرفع في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال ما ساهم في تراجع الوضع التنافسي للاقتصاد المصري.

❖ المرحلة الثانية

وهي المرحلة التي امتدت خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث قامت السلطات النقدية المصرية بإلغاء نظام تعدد أسعار الصرف وذلك في فيفري 1991، كما تم في نفس العام تقديم سعر صرف موحد للجنيه المصري، وبالتالي فقد ساعد هذا الإجراء على تداول هذا الأخير في سوق صرف واحدة وفي شهر جوان من سنة 1994 عرف سوق الصرف الأجنبي في مصر تحرر أكثر وذلك نتيجة خفض القيود على حساب رأس المال.

❖ المرحلة الثالثة

وهي المرحلة التي امتدت من بداية الألفينات إلى يومنا هذا، حيث عرفت هذه الفترة تحولات كبيرة في نظام صرف الجنيه المصري، فقد أدت السياسات التي تبنتها السلطات النقدية المصرية في خفض القيمة الاسمية للجنيه إلى انخفاض في حجم المعروض من العملات الأجنبية في السوق الرسمي وهو الأمر الذي ترتب عليه بروز السوق الموازي للصرف لما تلبيه من احتياجات العملاء من الطلب الزائد على العملة الصعبة ما ساهم في نشوء فجوة بين السعرين الرسمي والموازي بنسبة 15 % لصالح سعر الصرف الموازي، كل هذا أدى إلى ضرورة تخفيض الجنيه المصري في جانفي 2001 إلى حوالي 3.86 جنيه للدولار الواحد، كما تم تخفيضه مرة أخرى في أوت من نفس السنة إلى حوالي 4.15 جنيه للدولار الواحد، وعلى الرغم من التخفيضات المتتالية للجنيه مقابل الدولار إلا أن الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي بقيت قائمة، حيث سجلت سنة 2002 (4.51) جنيه لكل واحد دولار في السوق الرسمي في حين وصل إلى 5 جنيه لكل واحد دولار في السوق الموازي.¹

ولضبط مشكلة السوق الموازي في مصر اعتمدت السلطات النقدية إلى التوجه نحو تحرير نظام الصرف المتبع فقامت بتبني نظام مرن لسعر صرفها وذلك سنة 2003، فساهم هذا الإجراء

¹ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، مرجع سابق، ص: 14.

في جذب المزيد من تدفقات رأس المال وتمكين الاقتصاد من الاستيعاب الحقيقي للصدمات الخارجية ومحاكاة الصادرات،¹ وفي جانفي 2005 قبلت السلطات النقدية في مصر الالتزام بالمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، أين أصبح سعر الجنيه المصري يتحدد بحرية من قبل البنوك المشاركة في سوق العملات الأجنبية،² وفي أعقاب الاضطرابات السياسية في أوائل عام 2011، استقر سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على نطاق واسع من قبل البنك المركزي، لكن هروب رأس المال إلى الخارج من قبل المستثمرين غير المقيمين أدى إلى تقليص حجم احتياطات العملات الأجنبية، فأصبح من غير الممكن تلبية كافة أوجه الطلب على العملات الأجنبية بهذا السعر، ما أدى إلى تطور نشاط السوق الموازي للصرف، كما أدى استمرار التمويل النقدي إلى جانب ضعف إيرادات الحساب الجاري مع ابتعاد العديد من السياح إلى استمرار الضغط على سعر الصرف، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعرين في السوق الموازي والسوق الرسمي، وبحلول أواخر عام 2016 كان السعر الرسمي 8.8 جنيه مصري للدولار الأمريكي في حين كان سعر السوق الموازية في حدود 15 جنيه لكل واحد دولار،³ وفي 3 نوفمبر 2016 أعلن البنك المركزي المصري مرة أخرى عن اعتماد جديد لنظام سعر الصرف الحر، وفي الوقت نفسه، تم رفع أسعار الوقود لاحتواء العجز المتزايد في الميزانية، وقد كان الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو استقطاب تدفق العملات الأجنبية من السوق الموازي إلى القنوات الرسمية وزيادة التحويلات الخاصة، والقدرة التنافسية التجارية، وجذب الاستثمار الأجنبي وإعادة عائدات السياحة، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التضخم، فاتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات تمثلت في رفع أسعار الفائدة بنسبة 3% لتصل إلى 14.75% و 15.75%، وقامت بنوك الدولة بمنح شهادات استثمار لمدة 18 شهرا أو 3 سنوات بفائدة 20% و 16% على التوالي، مما أدى إلى زيادة التحويل إلى الجنيه المصري، بالإضافة إلى بيع 100 مليون دولار أمريكي للبنوك المحلية في مزاد استثنائي للنقد الأجنبي بسعر صرف 13 جنيها، علاوة على ذلك عملت البنوك ساعات إضافية حتى الساعة

¹ إيمان علي محفوظ العجوزة، مرجع سابق، ص: 42.

² الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ماي 2022، ص 34.

³ Simon Gray, op;tic, p: 30.

9 مساء كل يوم بالإضافة إلى يومي الجمعة والسبت فقط لمعاملات الصرف الأجنبي، وإلغاء الشروط المفروضة على الودائع بالعملة الأجنبية في البنوك.¹

على الرغم من الآثار التضخمية السيئة لتطبيق تعويم سعر صرف الجنيه المصري في 3 نوفمبر 2016 إلا أنه كان له تأثير إيجابي على عدة جوانب مثل:²

- ◀ إلغاء التعاملات بالعملة الأجنبية خارج القنوات الرسمية، ما ساهم في توفير المزيد من العملات الأجنبية في القطاع المصرفي.
- ◀ تمكنت السلطات النقدية في مصر الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي وذلك بعد استفتاءها لأحد شروطه الرئيسية.
- ◀ ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي لتصل إلى حوالي 44 مليار دولار سنة 2019.
- ◀ دعم التدفقات السياحية.
- ◀ زيادة معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة.
- ◀ زيادة تحويلات العاملين المصريين في الخارج.
- ◀ تحسين أوضاع جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مؤشرات البورصة المصرية.
- ◀ تحسين التصنيف الائتماني لمصر.
- ◀ دعم الصادرات وتحسين ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات.

ونتيجة للسياسات التي انتهجها البنك المركزي المصري انخفض التضخم مرة أخرى إلى رقم واحد، كما تم تراكم الطلب على العملات الأجنبية الذي قدر بعدة مليارات من الدولارات من خلال عرض السوق في غضون بضعة أشهر، كما تمكن البنك المركزي من إعادة بناء احتياطات العملات الأجنبية بشكل كبير، حيث وصل إلى 45 مليار دولار في أكتوبر 2019.³

¹ Mohamed Abdelgany, **Determinants of Real Exchange Rate Evidence: from Egypt**, مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 8، أكتوبر 2020، ص: 35-36.

² Mohamed Abdelgany, op;tic, P p:38-39.

³ Simon Gray, op;tic, P: 30.

المطلب الثاني: عرض تجربة تركيا

كان لأسواق السوداء للنقد الأجنبي وجود مستمر في تاريخ تركيا، لكن مع بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1980، عرفت هذه السوق تغييرا جذريا، لكن قبل التطرق للإصلاحات التي أدت إلى تقليص دور السوق الموازي للصرف وجب أولا التعرف على مختلف المراحل التي مرت بها الليرة التركية:

❖ المرحلة الأولى

كانت تركيا قبل الحرب العالمية الثانية تطبق رقابة صارمة على التعامل بالنقد الأجنبي، فكانت الليرة التركية آنذاك تعرف ارتفاعا مقابل العملات الأخرى، وكننتيجة للتوجه إلى سياسات التحرر الاقتصادي بعد الحرب العالمية فقد توالى الحكومات على تخفيض قيمة الليرة التركية، فكان أول تخفيض سنة 1946 بنسبة 40% ليصبح سعر الدولار الواحد يعادل 2.8 ليرة تركية بعد أن كان 1.3 ليرة تركية، وفي 04 أوت 1958 عرفت الليرة التركية انخفاضا حاد بنسبة 321% وذلك بعد طلب من صندوق النقد الدولي ليصبح سعر الدولار الواحد يعادل 9 ليرة تركية، ثم جاء التخفيض الثالث في 10 أوت 1970 نتيجة الأزمة التي عرفها ميزان المدفوعات فانخفضت الليرة التركية من 9 إلى 15 ليرة تركية لكل واحد دولار أمريكي.¹

❖ المرحلة الثانية

منذ سنة 1973 وبعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط أدى ذلك إلى غرق الاقتصاديات النامية في الدين بما في ذلك تركيا، مما أجبرها إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1978 تم خلاله الاتفاق على تخفيض الليرة التركية لتبلغ 25 ليرة لكل واحد دولار، ثم تلاها انخفاض آخر لتصل إلى 47 ليرة لكل دولار واحد، وقد تميزت هذه المرحلة بركود اقتصادي وارتفاع التضخم واضطرابات اجتماعية وسياسية، مما أجبر تركيا الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي والذي دعاها للانفتاح على السوق الحر في 24 جانفي 1980 والانتقال إلى نموذج النمو الموجه للتصدير، وفي ظل هذا النموذج الاقتصادي الجديد تطلب أن يكون سعر الصرف متقلبا

¹ علي عماد محمد أزهر، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي، Revue TADA MSA D-UNEG MU, VOL 2, N 1, Janvier 2022, ص ص: 146-146.

لضمان القدرة التنافسية، ووفقا لذلك تم تخفيض الليرة التركية من 47 ليرة لكل دولار أمريكي إلى 70 ليرة لكل واحد دولار.¹

❖ المرحلة الثالثة

أدى البرنامج الإصلاحي الموسع الذي انتهجته الحكومة التركية سنة 1980 إلى رفع معدل تحرير التجارة التركية، حيث سمح بنزع القيود الكمية على الواردات وتنفيذ سياسات تعزيز الصادرات وكذا تبني سياسة سعر صرف مرن، كما صدر مرسوم حكومي رقم 32 في أوت 1989 ألغيت فيه كافة القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب ودون أي عقبة لتحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج من خلال إمكانية التحويل الكلي لليرة التركية،² كما قامت السلطات التركية في إطار القضاء على السوق الموازي للصرف إلى تبني جملة من التدابير نذكر منها:³

- ◀ إلغاء نظام الصرف المتعدد الرسمية ما عدا بعض الواردات.
- ◀ في سنة 1981 تم إلغاء كافة أسعار الصرف الخاصة على المدخلات الخاصة وتمويل الطلب بشكل كامل.
- ◀ وابتداء من ديسمبر 1983 سمح للمقيمين الأتراك بفتح حسابات ودائع بالعملة الصعبة وهو ما سمح باجتذاب العملة الصعبة الناتجة عن التصريح المخفض بقيمة الصادرات من سوق الصرف الموازي كما سمح لهم بالاستثمار في الخارج.
- ◀ وفي جويلية 1985 سمح البنك المركزي للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف المطبق في معاملتها مع زبائنهم بشكل حر.
- ◀ وابتداء من أوت 1988 سمح البنك المركزي لكل البنوك التجارية والمؤسسات المالية والمؤسسات المرخصة الأخرى بالمشاركة في التحديد اليومي لسعر الصرف الرسمي عبر نظام التثبيت في إطار سوق الصرف بين البنوك.

❖ المرحلة الرابعة

في 22 فيفري 2001، عرفت الليرة التركية أكبر انخفاض في قيمتها خلال الأربعين عاما الماضية، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية من 685 ألف ليرة إلى 957

¹ علي عماد محمد أزهر، مرجع سابق، ص: 148.

² مراكش حياة، مرجع سابق، ص 112.

³ قماش نجيب، مرجع سابق، ص: 65.

ألف ليرة، ما أدى إلى ضرورة وجوب اصلاحات على الليرة التركية، ما أدى في جانفي 2004 إلى ظهور قانون تنظيم العملة وذلك من خلال حذف 6 أصفار من العملة، ومن هنا بدأت رحلة جديدة لليرة التركية التي أصبحت تساوي 1.34 ليرة للدولار الواحد.¹

تم تحقيق توحيد سعر الصرف تدريجيا في تركيا، حيث أصبحت السوق السوداء أقل بروزا بمرور الوقت واختفت معه علاوة السوق الموازية نتيجة التخفيضات الرئيسية في قيمة العملة،² وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (08): تطور علاوة الصرف الموازي في تركيا (2016-80)

2002	2001	2000	1995	1990	1985	1980	السنة
0	0	0	02	02	03	16	علاوة الصرف الموازي %
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنة
0	0	0	0	0	0	0	علاوة الصرف الموازي %
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
0	0	0	0	0	0	0	علاوة الصرف الموازي %

المصدر: قماش نجيب، مرجع سابق، ص: 65.

يبين الجدول رقم (08) نجاح سياسة توحيد سوق الصرف في تركيا، حيث انخفضت علاوة الصرف من 16% سنة 1980 (بداية الاصلاح) إلى 3% سنة 1985 ثم 2% سنة 1995 لتختفي بعدها علاوة الصرف الموازي نهائيا.

المطلب الثالث: عرض تجربة المغرب

تتجاوز نسبة انفتاح المغربية على الخارج 62%، الأمر الذي دفع السلطات المغربية بإعطاء أهمية خاصة لسياسات سعر صرف الدرهم المغربي وذلك منذ انشاءه كعملة وطنية سنة 1959 حتى يومنا هذا، وتهدف السلطات المغربية في اختيارها لنظام الصرف الخاص بعملتها الوطنية إلى

¹ علي عماد محمد أزهر، مرجع سابق، ص: 148.

² Miguel A.Kiguel, J.Saul Liwondo, Stephen A.oconnell, op;tic, p;333.

البحث عن نظام للصرف من شأنه التكيف مع تطور المتغيرات الاقتصادية للبلاد، ومن هذا المنطلق، قامت السلطات المغربية بإنشاء سوق للنقد الأجنبي سنة 1996 وذلك بغية الاندماج السليم للاقتصاد المغربي في دائرة العولمة المالية، بحيث يتيح هذا السوق الذي يشرف عليه بنك المغرب الفرصة للبنوك للاحتفاظ بمراكز صرف العملات الأجنبية وإدارتها لتتم معالجتها.¹

كانت المغرب تتبنى نظام الصرف الثابت عند انشاء الدرهم المغربي، حيث قامت بربطه بسلة خاصة من العملات الأجنبية منذ سنة 1973، وقد فضلت السلطات النقدية المغربية اختيار هذا النظام نظرا لإمكانية تغيير مكونات السلة وفقا للمتغيرات التي تطرأ على عمليات التبادل التجاري والسداد الخارجي للدولة، وكذلك وفقا لخياراتها الاستراتيجية،² ومع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (1992-83) قامت المغرب بالموافقة على المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى تحول نظام الصرف في المغرب من النظام الثابت إلى النظام العائم، كما سمح هذا الاجراء أن يكون الدرهم المغربي قابل للتحويل في العمليات الجارية وذلك بداية سنة 1993، وبادرت السلطات النقدية في المغرب بالتخلي شيئا فشيئا عن قيود الصرف والتحرير التدريجي لعملتها المحلية، فعملت إلى جانب تحرير الحساب الجاري إلى تحرير العمليات الرأسمالية وذلك من خلال السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة، وقد شجعت هذه الاستثمارات من خلال السماح بتحويل الأرباح عند الاقتضاء، إلا أنها بقيت تفرض بعض القيود على الاستثمارات الصادرة، فيتعين على المغاربة المقيمين الحصول على ترخيص من هيئة الصرف للقيام بنفس العمليات في الخارج، كما يتمكن المستوردين القيام بتعبئة اعتمادات تجارية بالخارج وتحويل المبالغ المسددة، كما يمكن للبنوك التجارية المغربية الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات التجارة الخارجية والاستثمارات، والقيام بشراء عملات مقابل عملات نقدية من البنوك الأجنبية، والقيام باستثمارات مصرفية واستثمارات في العملات لدى أطراف أجنبية، وشراء أسهم سيادية وأوراق مالية مصدرة من قبل مؤسسات مالية متعددة الأطراف،³ وإدراكا منها للتطورات الاقتصادية العالمية شرعت السلطات المغربية في مشاريع اقتصادية على المستوى الوطني من خلال تحرير نظام التجارة الخارجية وتطور النظام النقدي والمالي، وعلى المستوى الدولي قامت

¹ Amina Haoudi, Safae Ismaili, **Politique De Change et Convertibilité Du DIRHAM**, Finance & Finance international, N 21, Janvier 2021, P: 03.

² علي توفيق الصادق، علي أحمد البليل، محمد مصطفى عمران، مرجع سابق، ص: 241.

³ علي توفيق الصادق، علي أحمد البليل، محمد مصطفى عمران، مرجع سابق، ص: 240-244.

بالتوقيع على اتفاقيات التبادل الحر بهدف فتح اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، دعى بعض الاقتصاديين وصندوق النقد الدولي إلى انتقال المغرب إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن مثل هذا النظام سيكون قادرا على تسهيل التكامل التجاري للمغرب مع الاتحاد الأوروبي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي.¹

وبهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها وتقليص الضغوطات على احتياطات النقد الأجنبي، فقد قررت المغرب سنة 2016 بدئ العمل بنظام صرف أكثر مرونة، فبدأت بالتحول التدريجي للنظام الجديد من خلال السماح للدرهم المغربي بالتقلب في حدود +/- 0.3% إلى +/- 2.5% وذلك بالنسبة للسعر المركزي الذي يتم تحديده بناء على نفس الأوزان المرجعية لعمليتي اليورو والدولار في حدود 60% و 40% على التوالي، وقد صاحب عملية التحول هذه جملة من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحسين آلية تحديد السعر التوازني وفقا لديناميكية سوق النقد الأجنبي، ومن بين هذه الإجراءات:²

- ◀ قيام بنك المغرب بحملات تنقيفية لإحاطة الفاعلين في السوق بهدف التحضير لعملية الانتقال وطرق التعامل مع بعض المخاطر المصاحبة لهذه العملية.
 - ◀ السماح للبنوك بحق الولوج الحصري لمزادات العملة الأجنبية مقابل التزامها بالتسعيرة في سوق الصرف البيئي.
 - ◀ إعادة هيكلة إطار تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف بهدف تقليصها، وذلك من خلال تبني مزايدات العملة كأداة رئيسية للتدخل.
 - ◀ وضع منصة رقمية لتداول العملات بين البنوك وذلك بهدف تنشيط سوق الصرف.
 - ◀ تبسيط الإطار القانوني لعمليات الصرف.
- والشكل الموالي يوضح آلية تحرير سعر صرف الدرهم المغربي والتوجه به تدريجيا صوب قابلية التحويل.

¹ Amina Haoudi, Safae Ismaili, op;tic , P: 06.

² الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

جدول رقم (09): رحلة الدرهم المغربي صوب قابلية التحويل

الاجراءات	السنة
إلزامية بيع العملات لبنك المغرب.	1959
إرساء قابلية تحويل الدرهم بالنسبة للعمليات الجارية.	1993
إحداث سوق الصرف في المغرب مع رفع إلزامية قيام البنوك ببيع كافة عملاتها الأجنبية لبنك المغرب. السماح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من عملاتهم الأجنبية.	1996
تليين قانون الصرف فيما يخص: - تغطية مخاطر الصرف. - شروط التوظيفات في الخارج. - الاستثمارات في الخارج، مع تحديد سقف لها. - قروض التصدير. - شروط التسديد المسبق للواردات.	2007
إجراءات جديدة في إطار تحرير قانون الصرف: - رفع السقف المسموح به برسم الاستثمارات المغربية في الخارج. - تليين شروط تشغيل الحسابات المفتوحة باسم المصدرين بالعملات الأجنبية وبالدرهم القابل للتحويل. - رفع مبلغ المخصص السياحي.	2010

المصدر: عبد اللطيف الجواهري (والي بنك المغرب)، إصلاح نظام الصرف، بنك المغرب، 17 جانفي

2018، ص: 12.

وكان لتخفيض قيمة الدرهم المغربي جملة من الأهداف التي نوجزها فيما يلي:¹

- ◀ تحفيز الصادرات.
- ◀ جذب المزيد من السياح.
- ◀ تشجيع الاستهلاك المحلي (السلع المصنعة محليا) وتسويقها في الأسواق الخارجية ما يساعد في تقليص عجز الميزان التجاري.
- ◀ تحقيق وفورات أكبر من النقد الأجنبي.
- ◀ تطوير القطاع المالي.

وفعليا فقد بدأ عجز الحساب الجاري في التحسن منذ سنة 2012، حيث انخفض من 9.6 مليار دولار إلى نحو 4.9 مليار دولار سنة 2019، كما عرفت الاحتياطات الرسمية تحسنا، وارتفعت قيمة

¹ الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص: 37.

الدرهم المغربي خلال الفترة (2009-02)، وانخفضت معدلات التضخم من 0.97% سنة 2009 إلى 0.19% سنة 2019 وذلك نتيجة استقرار الأسعار المحلية.

المطلب الرابع: الدروس المستفادة من تجربة مصر، تركيا والمغرب

من خلال الدراسة المبسطة لكل من تجربة مصر وتركيا والمغرب في تحرير سعر صرف عملاتهم والتوجه التدريجي إلى قابلية التحويل الكلية للعملة المحلية من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي من بينها تقليص دور السوق السوداء للعملة، فيمكن الخروج ببعض النقاط التي اتبعتها هذه الدول لتحقيق أغراضها والتي يمكن الاستفادة منها لإنجاح تجربة الجزائر في التوجه إلى القابلية الكاملة لتحويل الدينار ودورها في تقليص السوق الموازي للعملة، وفيما يلي أهم النقاط التي تبنتها هذه الدول:

- ◀ تعد الرقابة الصارمة على النقد الأجنبي هي المسبب الأول في بروز الأسواق الموازية للصرف الأجنبي، وهو ما حدث مع مصر ما أثر سلبا على قيمة الجنيه المصري.
- ◀ من أجل الرجوع بالجنيه المصري إلى قيمته الحقيقية قامت السلطات الوطنية المصرية بفتح مكاتب للصرف والتي كان من شأنها استقطاب الكثير من المعاملات التي كانت تتم على مستوى الأسواق الموازية.
- ◀ كان لخفض القيود المفروضة على حساب رأس المال دور مهم في تراجع دور السوق الموازي للصرف في مصر.
- ◀ يعد إلغاء نظام تعددية سعر الصرف في مصر خطوة كبيرة لتداول الجنيه المصري بسعر موحد في كافة تراب الجمهورية.
- ◀ لم يكن لسياسة التخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه المصري الأثر المرجو في تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.
- ◀ استطاعت السلطات النقدية المصرية من تقليص الفارق بين السعيرين الرسمي والموازي للجنيه المصري من خلال تخفيض معدلات الفائدة، وذلك بهدف التشجيع على الاستثمار ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الجنيه في السوق الرسمي.

- ◀ ولاجتذاب تحويلات المصريين العاملين في الخارج بدلا من تحويلها في السوق الموازي قامت السلطات النقدية في مصر بطرح شهادات ادخارية تتراوح مدتها بين سنة وسنة ونصف بمعدلات فائدة مرتفعة، تسمح للمواطنين ببيع الدولارات التي بحوزتهم وتحويلها إلى جنيه والاستثمار به في هذه الشهادات لأن عائدها أعلى من عائد الاستثمار في الدولار.
- ◀ قامت تركيا في إطار محاربتها للسوق الموازي بتحرير كلي للتجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال السماح بتحويل الأرباح إلى الخارج.
- ◀ سمح إلغاء نظام الصرف المتعدد في تركيا من توحيد سعر صرف الليرة التركية وهو ما ساهم في تقليص دور السوق الموازي.
- ◀ كان لقرار السماح بفتح حسابات ودائع بالعملة الصعبة في تركيا أثر في اجتذاب الأموال من السوق الموازي وتداولها في السوق الرسمي.
- ◀ لم تقف المغرب في سياسة تحرير سعر صرفها على تحرير الحساب الجاري فقط بل عملت على تحرير حساب رأس المال أيضا وبالتالي فالمغرب تسعى إلى تحرير كلي لعملتها الوطنية.
- ◀ تبنت المغرب سياسة مزايدات العملة بهدف تقليص تدخل البنك المركزي في السوق الرسمي وهو ما سمح بإعطاء سعر الصرف صورة أكثر واقعية لحالة الاقتصاد المغربي.

خلاصة الفصل

اهتم الباحثون بموضوع الأسواق الموازية لما لها من تأثيرات سلبية على مستوى الاقتصاد المحلي، وكان لسوق الصرف الموازي نصيب وافر من هذا الاهتمام، فتنشأ هذه الأسواق بدرجة أكبر في الدول النامية التي تفتقر إلى وجود احتياطات كافية من النقد الأجنبي التي تمكنها من مواجهة الطلبات المختلفة على العملة الصعبة من مختلف الأعوان الاقتصاديين، فتقوم الحكومات بفرض قيود صارمة على التعامل بالنقد الأجنبي مما يحتم على هذه الأعوان البحث عن سبل أخرى لتوفير احتياجاتهم من النقد الأجنبي وهو ما يؤدي إلى نشوء سوق صرف موازي يتم فيه التعامل بسعر أعلى من السعر المتداول على مستوى السوق الرسمي، ويسمى الفرق بين السعرين في السوق الرسمي والسوق الموازي بعلاوة الصرف الموازي، وهي التي تحدد حجم السوق السوداء للصرف، كما يتحدد حجم هذا الأخير بناء على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي بسرعة، أما إذا تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق.

وقد حاولت العديد من الدول إما القضاء على السوق الموازي للصرف أو تعديل سعر الصرف الرسمي إلى سعر السوق الموازي، وقد نجحت بعضها على غرار تركيا في القضاء نهائياً على علاوة الصرف الموازي وتحويل جميع العمليات إلى السوق الرسمي للصرف.

من خلال دراسة الفصلين السابقين، وجب تسليط الضوء على مدى إمكانية السلطات الجزائرية في توحيد سوق الصرف والقضاء على علاوة الصرف الموازي وذلك من خلال التوجه بالدينار الجزائري صوب القابلية الكاملة للتحويل، وهو ما سيتم معالجته في الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة.

الفصل الثالث:

قابلية تحويل الدينار الجزائري

بين الواقع والتحديات

تمهيد

عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري العديد من الإجراءات والإصلاحات عبر أكثر من نصف قرن من الزمن، فمنذ إنشاء الدينار سنة 1964 سعت السلطات النقدية جاهدة للبحث عن أنسب نظام صرف لعملتها، الذي يتماشى مع توجهاتها السياسية والاقتصادية من جهة ويسمح لها بحماية واستقرار عملتها الوطنية مقابل مختلف العملات الأجنبية من جهة أخرى، هذا ما جعلها تتبنى العديد من نظم الصرف كالتثبيت بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات مروراً بالتسيير الحركي لسعر الصرف إلى أن قررت السلطات النقدية بداية من سنة 1995 تبني نظام التعويم المدار.

كانت المرحلة التي طبقت فيها الجزائر نظام التثبيت من أكثر المراحل التي أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني، ففي ظل التسيير الإداري لسعر الصرف في هذه المرحلة عرف سعر صرف الدينار ابتعاد كلي عن قيمته الحقيقية في السوق الرسمي، ما نتج عنه تطور نشاط السوق الموازي للصرف وما ترتب عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وقيمة العملة المحلية، وما زاد من تطور هذه السوق وانتشارها هو الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات النقدية على صرف الدينار حيث لم يكن قابل للتحويل باستثناء العمليات التجارية.

إن الانتشار الهائل لعمليات الصرف الموازي في الجزائر يستدعي من المختصين ضرورة البحث عن حل جذري للحد من هذه الظاهرة، وتأتي قابلية تحويل الدينار كحل نظري من شأنه عرقلة عمليات الصرف الموازي من خلال السماح للمتعاملين الاقتصاديين بتحويل عملاتهم في السوق الرسمي بكل حرية ودون أي قيود، وقد عملت الجزائر منذ سنة 1991 على جعل عملتها قابلة للتحويل بشكل جزئي، غير أن نجاح هذه السياسة من عدمها في الجزائر يستلزم دراسة تحليلية لمدى إمكانية قابلية تحويل الدينار في التقريب بين سعر الصرف الرسمي والموازي في ظل الإمكانيات المتاحة من استقلالية البنك المركزي وحجم احتياطات الصرف وغيرها.

من خلال ما سبق، جاء هذا الفصل ليعالج في مبحثيه الأول والثاني تطور أنظمة الصرف في الجزائر بعد الاستقلال ومساهمتها في انتشار سوق الصرف الموازي، ليخصص المبحث الأخير لدراسة مدى إمكانية قابلية تحويل الدينار في توحيد سوق الصرف الرسمي والموازي.

المبحث الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر بعد الاستقلال

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم العديد من التحولات على مستوى أنظمة الصرف، حيث اختلف باختلاف مراحل التنمية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ففي إطار التسيير المركزي للاقتصاد تم ربط الدينار بالفرنك الفرنسي وأعطى له تسعيرة إدارية لم تكن تعكس بأي شكل من الأشكال أداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، ومع انهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن نظام التثبيت بعملة واحدة وقامت بربط عملتها بسلة من العملات الأكثر تعامل معها في التجارة الخارجية، ثم قامت ضمن برامج الإصلاحات التي تبنتها أواخر الثمانينات من القرن الماضي بإبرام العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تقضي بتخفيض قيمة الدينار وجعله قابل للتحويل، ما انبثق عنه إنشاء سوق صرف بينية سنة 1995 تسمح للدينار بأن يتحدد بناء على آلية العرض والطلب، على أن يتدخل البنك المركزي لحماية ودعم العملة الوطنية، وهو ما عرف بنظام التعويم المدار.

من خلال ما سبق، سيتم في هذا المبحث التعرض بالتفصيل لكل مرحلة من مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر بداية من سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا، مع الإشارة إلى مدى قابلية تحويل الدينار في كل مرحلة.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1986-62

تميز سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة بالثبات " ثبات التسعيرة"، سواء من خلال أخذه لقيمة ثابتة محددة إداريا لا تخضع لأي معايير اقتصادية أو مالية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، أو من خلال ربطه بسلة من العملات اثر انهيار نظام بروتن وودز، وقد عرف الدينار في هذه الفترة قيمتين:

◀ الأولى تحدد إداريا من قبل السلطات النقدية.

◀ الثانية تحدد في السوق الموازية للصرف.

وقد طرأت العديد من التغيرات في تحديد سعر صرف العملة خلال هذه الفترة، ويمكن إيجازها

فيما يلي:

أولاً: الانتماء لمنطقة الفرنك الفرنسي 1963-62

بعد الاستقلال، تم ارفاق الجزائر بمنطقة الفرنك الفرنسي وذلك نظراً لأن النظام النقدي الدولي في هذه الفترة كان مسيراً باتفاقية بروتن وودز التي فرضت على كل دولة عضوة في صندوق النقد الدولي بالتصريح عن تكافئ عملتها إلى وزن معين من الذهب الصافي وهو ما سمي بقاعدة صرف الدولار إلى ذهب، وبحصول الجزائر على الاستقلال السياسي سنة 1962 وبناء على المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال وجب على الجزائر أن تكون تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي،¹ حيث لم تكن الجزائر آنذاك تملك عملة وطنية خاصة بها، بل بقيت تتعامل بالفرنك الجزائري الذي ساد منذ سنة 1848 إلى غاية سنة 1964.

ورغم الخصائص التي ميزت هذه الفترة من حرية كاملة للتجارة الخارجية وحركية تامة لرؤوس الأموال وقابلية تحويل العملة، إلا أنها أدت في ظل اقتصاد هش وضعف الجهاز الانتاجي إلى وجود اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات وهروب كبير لرؤوس الأموال وانخفاض في احتياطات النقد الأجنبي، كل هذا أدى إلى ضرورة تدخل السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء نظام رقابة على الصرف على جميع المعاملات مع بقية العالم، وتم في 19 أكتوبر 1963 بوضع قانون رقم 63-111 يقضي بمنح الجزائر استقلاليتها في إدارة سياستها النقدية وسياسات سعر الصرف.²

ثانياً: انشاء الدينار الجزائري وربطه بالفرنك الفرنسي 1973-64

بعد الاستقلال مباشرة عمدت الجزائر إلى تبني سياسات من شأنها أن تساهم في انعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو والتنمية، فكانت أولى خطواتها استعادة سيادتها النقدية بإنشاء بنك مركزي جزائري في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144³ والذي خولت له وظيفة اصدار الأوراق النقدية، كما تم احداث عملة وطنية سميت "الدينار الجزائري" بموجب قانون نقدي صدر في 10 أبريل 1964،⁴ بحيث عوض الفرنك الجزائري الذي كان متداولاً قبل هذه الفترة،

¹ سيد اممر زهرة، مرجع سابق، ص: 103.

² Afroune Nadia, Achouche Mohamed, **Analysis of the relationship between the price of oil and the algerian dinar's real exchange rate**, the journal of economics and finance, عدد 2-2018، p : 14.

³ القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

⁴ أيمن بن عبد الرحمن، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص: 24.

وباعتبار الجزائر عضوة في صندوق النقد الدولي فقد قيدت بتحديد سعر تعادل الدينار الجزائري بـ 0.180 غ من الذهب، وقامت السلطات النقدية بتثبيتته مقابل الفرنك الفرنسي ومعادلته له في القيمة حيث أن واحد دينار جزائري = واحد فرنك فرنسي¹، كما عملت على تطبيق نظام الرقابة على الصرف مع جميع الشركاء التجاريين المتعاملين معها، بحيث كانت قابلية تحويل الدينار محدودة جدا بالنسبة للمقيمين فقط، مما سهل عملية تسيير العملة، هذا بالإضافة إلى أن السلطات النقدية امتنعت عن فكرة تخفيض القيمة الخارجية للدينار للاعتبارات التالية:²

◀ لا يكون للتخفيض أثر على تصدير المحروقات التي تتحدد أسعارها في إطار منظمة الأوبك.

◀ التخفيض لا يؤدي إلى تنويع الصادرات لأن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة يفتقر إلى الفائض.

◀ التخفيض يعمل على تدهور القدرة الشرائية، لأن أغلبية المواد الغذائية الضرورية مستوردة من الخارج.

وبالتالي فقد ارتأت السلطات الوطنية آنذاك بأنه لا جدوى من سياسة تخفيض الدينار، حيث أنه لن يمكنها من تحقيق المزايا المستهدفة من جراء عملية التخفيض، فقررت الإبقاء على ربط الدينار بالفرنك الفرنسي بقيمة جد مرتفعة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1973-64

السنة	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1966	1964
دج/FF	0.871	0.921	0.887	0.889	0.884	1.0	1.0	1.0

المصدر: Chérif Begga, Abdelhamid Merghit, **Aperçus sur la politique de**

gestion de taux de change en algérie au lendemain de la transition vers la flexibilité, Economie & Socite N 8/2012, p19.

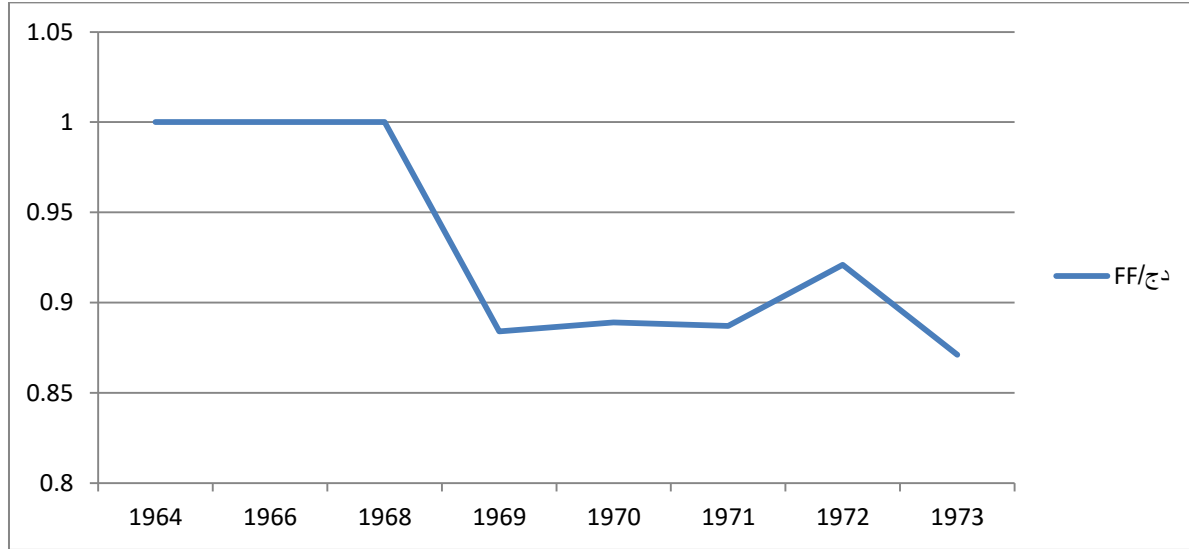
يوضح الجدول رقم (10) حجم المغالاة في تقييم الدينار في تلك الفترة، وهو الأمر الذي يوضح بأن قيمة الدينار كانت تحدد إداريا دون أي مراعاة للعوامل الاقتصادية، التي كانت تعتبر هشة أو منعقدة في تلك الفترة، فمن غير المعقول أن تكون العملة الجزائرية (الدينار الجزائري)

¹ نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، 2011، ص: 236.

² بن قنور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 126.

أقوى من العملة الفرنسية والتي تعتبر من أكبر الاقتصاديات في تلك الفترة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964-1973



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (10).

استمر ارتباط الدينار بالفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1968 أين تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا ما نلاحظه في السقوط الحرفي في الشكل رقم (10) خلال الفترة 1969-68 وذلك بسبب استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة من أجل المحافظة على تكافؤ العملة الفرنسية، ما أدى إلى انتقال التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من \$/FF 4.9370 إلى \$/FF 5.554¹، وكانت الجزائر قد شرعت خلال هذه الفترة في تطبيق مخطتها التنموي الثلاثي (1969-67) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الانتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر باتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض ما عزز من قيمة الدينار مقابل الفرنك، حيث أصبح 1 فرنك فرنسي يعادل 1.25 دينار جزائري، كما استمرت العلاقة الثابتة بينهما²، فكان من شأن هذا الارتباط أن عرف الدينار انخفاضا مستمرا مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع

¹ سعيدي زهير، مرجع سابق، ص: 219.

² دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، جامعة المسيلة، مارس 2017، ص: 127.

انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب حسب ما تنص عليه المادة الرابعة المعدلة لاتفاقية الصندوق، أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.¹

ثالثا: انهيار نظام بروتن وودز وتثبيت الدينار بسلة من العملات 1986-74

عرف الاقتصاد الدولي نقلة نوعية اثر انهيار نظام برووتن وودز سنة 1971، فمع اعلان الرئيس الأمريكي في 15 أوت 1971 عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب اتخذت كل دولة نظام صرف يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية، وذلك بعد منح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حرية في اختيار ما تشاء من نظم الصرف، فقامت الجزائر بداية من سنة 1973 بالتخلي عن نظام التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي وتبني نظام التثبيت لسلة مكونة من 14 عملة ترجح نسبة كل عملة في السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية،² والجدول الموالي يوضح نسب ترجيح العملات المكونة لسلة الدينار الجزائري.

جدول رقم (11): نسب ترجيح العملات المكونة لسلة الدينار الجزائري

العملة	نسبة الترجيح
الدولار الأمريكي	40.15%
الفرنك الفرنسي	29.2%
المارك الألماني	11.5%
الليرة الإيطالية	4%
الجنيه الإسترليني	3.85%
الفرنك البلجيكي	2.5%
الفرنك السويسري	2.25%
البيزيتا الإسبانية	2%
الفلورين الإيرلندي	1.5%
الكورون السويدي	1.5%
الدولار الكندي	0.75%
الشيلينغ النمساوي	0.5%
الكورون الدنماركي	0.2%

¹ نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 236.

² مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص: 45.

0.1%	الكورون النرويجي
100%	المجموع

المصدر: عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018، ص: 147.

ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المكونة لسلة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:¹

◀ حساب التغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{\$ / jin}$ أو $\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{\$ / jio}$ على أن تأخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $\$ / jin$ أو $\$ / jio$ كمقام لحساب التغير النسبي، حيث يرمز لـ: $\$$: دولار أمريكي.

Ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.
 $\$ / jio$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة من سنة الأساس 1974.

$\$ / jin$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

◀ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $\$ / ji$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

◀ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، ويتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

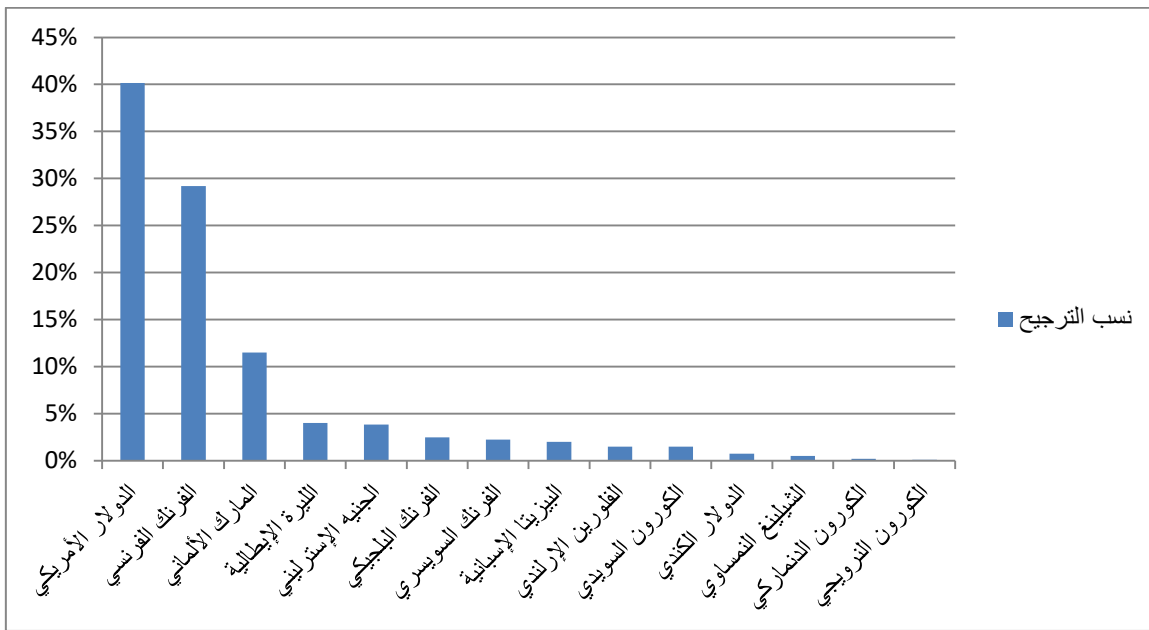
$$(\$ / DA)_0 = (\$ / DA)_n + 1) (\$ / DA)_n$$

$(\$ / DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

¹ آيت يحيى سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013/2014، ص: 151.

0(DA/\$): سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري سنة الأساس 1974. يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب بطريقة أسعار الصرف التقاطعية. ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): نسبة العملات المرجحة لربط الدينار الجزائري في السلة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

يتضح من خلال الشكل رقم (11) أن أغلب معاملات الجزائر كانت بالدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي، مما يجعلها أكثر تأثيرا على قيمة الدينار الجزائري، فيما مثلت باقي العملات نسب ضئيلة من تكوين السلة.

ما ميز هذا النظام في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أنه يجعل من الممكن امتصاص صدمات تقلبات أسعار الصرف من خلال تعادلات العملات المختلفة المكونة للسلة، حيث يميل بعضها إلى التحرك صعودا، بينما يتحرك البعض الآخر هبوطا، ذلك ما يسمح أكثر بتحكم أفضل في ميزان سعر صرف الدينار،¹ كما يسمح تثبيت الدينار بسلة عملات باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي إلا أنه لا يقضي احتمال قابلية تغيير الأسعار الثنائية مقابل العملات المشككة

¹ Chérif Begga, Abdelhamid Merghit, op;tic, p:20.

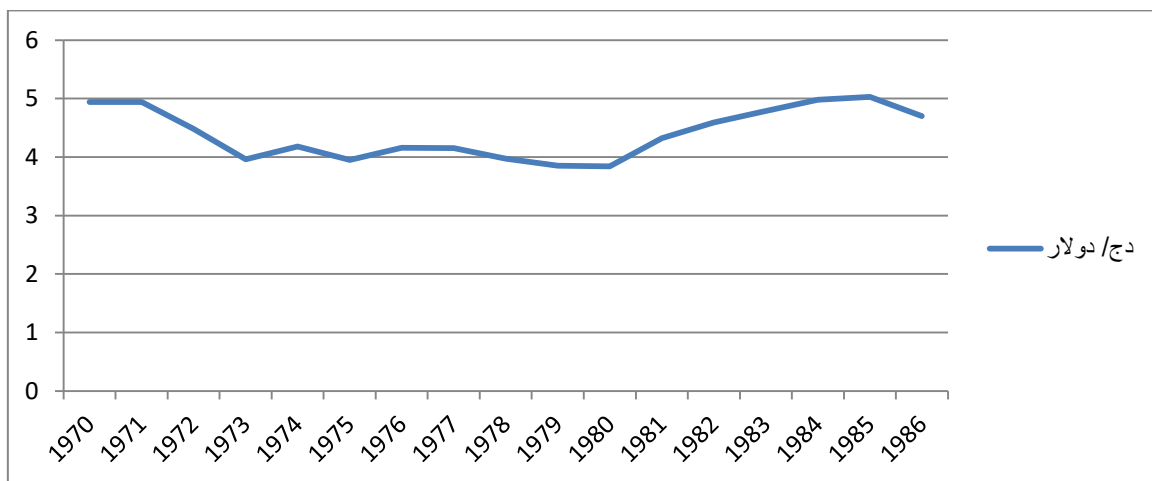
للسلة، وهذا النوع من التثبيت يزيد من مخاطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، إلا أن السلطات الجزائرية ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والامكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار التجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، عملت على توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة استقرار الدينار وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات، وأصبح سعر صرف الدينار أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهو ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا¹، وما عزز هذه السوق هو الرقابة الصارمة المفروضة على صرف الدينار، خاصة فيما يتعلق بحياسة العملة الصعبة واجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل ولم يكن هناك سوق داخلية للصرف يتحدد عن طريقها سعر الصرف.²

جدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1986-70

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
دج/ دولار	4.940	4.940	4.480	3.960	4.180	3.950	4.160	4.150	3.970
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	/
دج/ دولار	3.850	3.840	4.320	4.590	4.790	4.980	5.030	4.700	/

المصدر: Chérif Begga, Abdelhamid Merghit, op;tic, p17.

شكل رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1986-70



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (12).

¹ آيت يحيى سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سابق، ص: 152.
² محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الوقائع والتحديات، ص: 346.

من خلال الجدول رقم (12) والشكل أعلاه، يلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف تذبذبات معتبرة خلال الفترة المدروسة، حيث عرفت سنتي 1972 و 1973 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بما يقارب 12% ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى انخفاض قيمة الدولار في الأسواق الدولية نتيجة قرار منع تحويل الدولار إلى ذهب لسنة 1971، كما شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرار نسبي بين سنتي 1974 و 1980، وهو استقرار مناسب لبلد اختار استراتيجية التطوير السريع للصناعات الثقيلة، ليعرف بعدها الدينار انخفاضات متتالية في قيمته مقابل الدولار وذلك نتيجة الضغوط الرقابية الممارسة على التعاملات بالنقد الأجنبي.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن خيار السلطات النقدية بربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي كان خيارا مناسباً في تلك الفترة، حيث يسمح هذا التثبيت بمنع تقلب سعر صرف الدينار مقابل الفرنك، خاصة وأن أغلبية المعاملات الخارجية كانت مع فرنسا، فقد سجلت سنة 1962 ما يقارب 85% من الصادرات و 80% من الواردات من وإلى فرنسا، إلا أن الخلل في ذلك يكمن في المغالاة في تحديد سعر التثبيت حيث كان واحد دينار = واحد فرنك، فلم يعكس هذا السعر الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني آنذاك، وبالتالي لم تسطع الجزائر تحقيق الفائدة من ربط عملتها بالفرنك خاصة بعد تخفيض هذا الأخير سنة 1969 بـ 11.18% مقابل الدولار، مما انعكس على الانخفاض في قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية الأخرى، هذا ما ترتب عنه إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973، فقررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك وذلك تزامناً مع انهيار نظام بروتون وودز وتحرير أسعار الصرف، فاتخذت نظام صرف أكثر استقراراً من خلال ربط عملتها بسلة مكونة من 14 عملة لعملات الدول الأكثر تعامل معها في التجارة الخارجية، ورغم استقرار الدينار في ظل الربط بسلة من العملات إلا أن التسيير الإداري لسعر الصرف من قبل السلطات المركزية جعله مقيماً بأكثر من قيمته وذلك مع فرض رقابة صارمة على الصرف من جهة وارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى، كل هذا عزز من ظهور سوق موازية للصرف تعطي صورة أكثر واقعية لقيمة العملة المحلية.

وبانخفاض أسعار البترول سنة 1986 عرفت السلطات الوطنية أن الاقتصاد الجزائري يشكو من اختلالات هيكلية بما فيها نظام الصرف المتبع، فقررت اللجوء خفية إلى صندوق النقد الدولي

من أجل الحصول على وصفة من شأنها أن تساهم في إعادة بعث النشاط للاقتصاد الوطني، فكانت أولى شروط الصندوق لمنح تمويل للاقتصاد الجزائري هو التخلي عن نظام الصرف الثابت واتباع نظام صرف أكثر مرونة يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، ما أدى إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة شهدت العديد من الإصلاحات على نظام صرف الدينار، وسيتم التعرض لمختلف هذه الإصلاحات في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: نظام الصرف في إطار الإصلاحات الأساسية 1993-87

عاشت الجزائر سنة 1986 ظروف اقتصادية صعبة على إثر الصدمة النفطية التي شهدها العالم في هاته الفترة، فانهار أسعار البترول أظهر جليا الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني، والتي كانت تختفي ولفترة طويلة وراء عائدات الصادرات البترولية،¹ فاضطرت الجزائر إلى التوجه لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على وصفة من شأنها أن تساعد على معالجة مختلف اختلالاتها الاقتصادية، الأمر الذي أجبرها للدخول في سياسات جديدة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الممتدة لفترة ثماني سنوات، والتي انبثق عنها جملة من الشروط من بينها إعادة تقييم العملة المحلية وجعلها قابلة للتحويل بحرية وتحرير أسعار الصرف، وبالتالي فقد مر الدينار خلال هذه الفترة بمرحلتين من شأنهما تحقيق الأهداف المسطرة من هذه البرامج.

أولا: مرحلة الانزلاق التدريجي للدينار 1991-87

بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي أرغمتها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي، أخذ موضوع استعادة الدينار لقيمه الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية،² فتعهدت الجزائر ضمن برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 بضرورة العمل على تطبيق سياسة سعر صرف مرنة، وتطبيق سياسة إحلال الواردات، والعمل على توفير معدلات مناسبة من احتياطات الصرف،

¹ سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2012، ص: 192.

² بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مرجع سابق، ص: 36.

ولتحقيق ذلك وجب على السلطات الجزائرية تطبيق سياسات التخفيض التدريجي في قيمة الدينار¹ بطريقة تدريجية ومراقبة، ويمكن تتبع عملية الانزلاق التدريجي للدينار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1991-86

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الانزلاق سرا مع تطبيق الاصلاحات الهيكلية	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية استقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر	16.5949	فيفري 1991
	17.7653	مارس 1991
تخفيض الدينار بنسبة 27.43% بموجب اتفاق مع ص.ن.د.	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: بورجلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2019، ص: 68.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الدينار قد انخفض مقابل الدولار بين ديسمبر 1987 و مارس 1991 بنحو 260%، وأن عملية الانزلاق أخذت وتيرة متسارعة نهاية سنة 1990 أين حددت قيمة الدينار بالنسبة للدولار بـ 10.1 دج/\$، ثم انخفضت في مارس 1991 لتصل 17.7653 دج/\$ واستقرت عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر، ليعاود الانخفاض بعدها بـ 27.43% ليصبح 22.64 دج/\$.

¹ لجنة بلحارث، مرجع سابق، ص: 187.

ثانيا: مرحلة التخفيض الصريح 1994-91

يعد تخفيض الدينار في 30 سبتمبر 1991 أول تخفيض رسمي قامت به السلطات النقدية للدينار الجزائري، وذلك وفقا لما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاقية الثانية مع صندوق النقد الدولي في 3 جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:¹

- ◀ محاولة التقريب بين سعر الصرف الرسمي و السعر الموازي.
 - ◀ زيادة تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية.
 - ◀ التوجه بالدينار تدريجيا صوب قابلية التحويل.
 - ◀ رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب.
 - ◀ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.
- إن الهدف الأساسي لعملية التخفيض هو تعديل ميزان المدفوعات في حالة عجزه وهناك آثار داخلية وآثار خارجية لعملية التخفيض:²

(1) الآثار الخارجية: يكمن الأثر الأول في تحسين الميزان التجاري، أي تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه التخلص من العجز وتحقيق فائض، لأن عملية التخفيض تعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي إمكانية شرائها بأسعار منخفضة، أي ارتفاع الطلب على السلع الوطنية المنتجة محليا، فعملية التخفيض تؤدي من جهة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية (زيادة في سعر اقتناء السلع الأجنبية)، وهذا يؤدي إلى تخفيض الواردات، ومن جهة ثانية تؤدي عملية التخفيض إلى زيادة إمكانية التصدير لأن المستوردين الأجانب سيطلبون أكثر السلع الوطنية.

الأثر الثاني على الصعيد الخارجي يكمن في تدهور ميزان رؤوس الأموال بحيث المتعاملين الاقتصاديين للدول المطبقة للتخفيض يستطيعون الإسراع في إخراج رؤوس الأموال للأسباب التالية:

¹ نعمان سعدي، البيد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 240.
² منصف مزار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 04، رقم 01، ص: 59-61.

- ◀ يسارع المستوردون في دفع الفواتير المستحقة عليهم حتى لا يخسروا من جراء عملية التخفيض (ارتفاع التكاليف).
- ◀ يسارع المستثمرون الأجانب بدورهم في تحويل أرباحهم إلى بلدهم الأصلي ضمانا لتفادي أي خسارة، وبالتالي هناك نوع من خروج رؤوس الأموال مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- ◀ يسارع المصدرون للخارج بدورهم في طلب دفع فواتيرهم لأن أي تأخر في الدفع سينعكس سلبا على مداخيلهم (انخفاض في سعر السلع المصدرة).
- (2) الآثار الداخلية: يتمثل الأثر الداخلي الأول في انخفاض الطلب على السلع المستوردة ومحاولة احلالها بسلع منتجة محليا بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الانتاج، نفس الشيء بالنسبة للسلع المصدرة، فبسبب عملية التخفيض تحاول القطاعات المصدرة رفع الانتاج بسبب زيادة الطلب الخارجي.
- أما الأثر الثاني فيتمثل في إعادة توزيع المداخيل، حيث نلاحظ أنه بسبب تخفيض العملة الوطنية هناك عملية إعادة توزيع المداخيل لصالح القطاعات المصدرة لأن السلع المنتجة محليا أصبحت تتسم بتنافسية أكثر في السوق الدولي، ومنه تشجيع القطاعات المصدرة وإمدادها بالأموال اللازمة، أي زيادة الاستثمار فيها.
- ويكمن الأثر الثالث للتخفيض في رفع مداخيل القطاعات المصدرة، مؤسسات وعمال هذه القطاعات، ومن جهة أخرى تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فمداخيل القطاعات غير المرتبطة بالتصدير هي التي تتأثر بشكل مباشر.
- وقد بينت التجارب على عدد من الدول أن من بين العديد من الدول التي طبقت التخفيض عدد قليل جدا نجح في هذه العملية وتحصل على نتائج معتبرة.

استمرت التخفيضات المتتالية للدينار، حيث كان متوسط معدل الانخفاض الإسمي السنوي للدينار خلال الفترة 1994-91 (4%)، ما جعل العملة الوطنية تحول بـ 24 دج/\$ في السوق الرسمي

للصرف، وبالتالي في الفترة من أكتوبر 1991 حتى نهاية 1993 فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية.¹

كما تم في هذه الفترة تأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف وتشجيع المستوردين على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة، وبناء على ذلك تم الشروع في صيغة جديدة تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل، تغطي فترة تتراوح بين 3 و 6 أشهر ابتداء من الفاتح ديسمبر 1991، وتسمح هذه الصيغة الجديدة بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقا للقوانين والنصوص التي تنظم الصرف والتجارة الخارجية، وبالتالي تم تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي ومشروط وفقا للصيغتين التاليتين:²

أ- الصيغة الأولى: تتمثل في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات المتأتية من صادرات غير المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وبالتالي يمنح المصدرين حق الحياة والتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات صعبة، وتتراوح النسبة التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملات الصعبة بين 10% و 100% وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير.

ب- الصيغة الثانية: تتمثل في قابلية التحويل الجزئي للادخار، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ◀ تشجيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي.
 - ◀ المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي.
 - ◀ تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة.
 - ◀ تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل دفع أجنبية حرة الاستعمال.
- إن سياسة التخفيض التي عرفها الدينار الجزائري في هاته الفترة كانت تهدف إلى الرفع من تنافسية السلع المحلية واحلال الواردات والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف لدى البنك المركزي، الأمر الذي يسمح بتخفيف نظام الرقابة على الصرف وترك حرية أكبر في قابلية

¹ يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 70-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، ص ص: 222-223.

² سيد امر زهرة، مرجع سابق، ص ص: 113-114.

تحويل الدينار في السوق الرسمي، ما ينتج عنه تقليص لدور السوق الموازي للصرف وما يترتب عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

ولتقييم نتائج هذه المرحلة يمكن عرض لأهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة

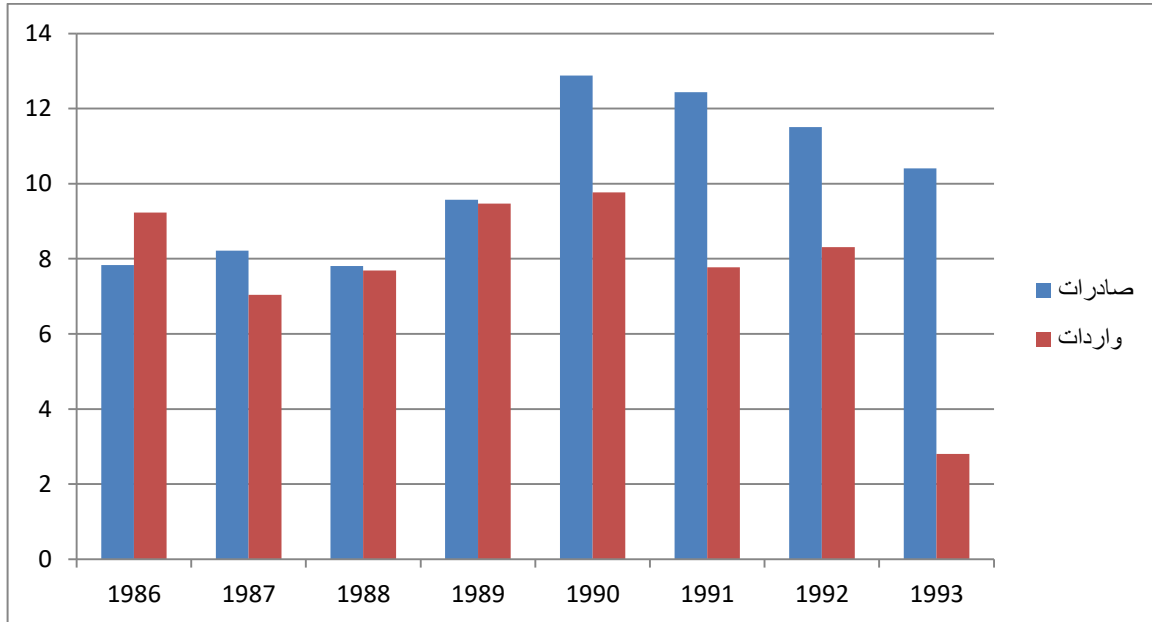
1993-86.

جدول رقم (14): بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993-86

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	احتياطات الصرف (مليار دولار)	التضخم	سعر البترول (دولار)
1986	4.70	7.83	9.23	1.66	12.4	13.5
1987	4.85	8.22	7.04	1.74	7.4	17.7
1988	5.91	7.81	7.69	0.90	5.9	14.24
1989	7.61	9.57	9.47	0.84	9.3	17.31
1990	8.96	12.88	9.77	0.72	16.6	22.3
1991	18.47	12.44	7.77	1.49	25.9	18.6
1992	21.84	11.51	8.31	1.46	31.7	18.4
1993	23.35	10.41	8.79	1.48	20.5	16.3

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

شكل رقم (13): صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 1991-86.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن السلطات النقدية استطاعت تطبيق سياسة التخفيض التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي في هذه الفترة، حيث عرف سعر صرف الدولار مقابل الدينار ارتفاعا مستمرا خاصة سنة 1991 أين وصل إلى 18.47 دج/\$ بعد أن سجل سنة 1990 (8.96) دج/\$، أي بمعدل ارتفاع قدره 106%، غير أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى قدرتها في التأثير على الرفع من قيمة الصادرات وانخفاض في قيمة الواردات.

فمن جانب الصادرات، يلاحظ أن سياسة التخفيض لم تأتي بثمارها على مستوى التحسين في قيمتها، حيث يلاحظ من الجدول عدم تحقق العلاقة الطردية بين سعر صرف العملة المحلية و قيمة الصادرات، فعلى الرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار (أي انخفاض في قيمة الدينار) إلا أنه لم يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الصادرات، حيث شهدت هذه الأخيرة تذبذبا طيلة الفترة المدروسة، فسجلت أعلى قيمة لها سنة 1990 بحوالي 12.88 مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال نفس السنة أين سجلت هذه الأخيرة أعلى سعر لها حدد بـ 22.3 دولار للبرميل الواحد، في حين عرفت سنوات 1991، 1992، 1993 انخفاض في قيمة الصادرات على الرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وهذا يعود للعديد من الأسباب أهمها أن المحروقات بقيت تسيطر بنسبة كبيرة على صادرات الجزائر، وأن حجم صادرات الجزائر من المحروقات يخضع لقرارات منظمة الأوبك كما أن السعر يتحدد في السوق الدولية وظروف الطلب العالمية، وبالتالي فإن سياسة التخفيض في هذه الحالة تعجز عن تحقيق الزيادة في قيمة الصادرات.

كذلك الواردات لم تعرف انخفاضا خلال سياسة التخفيض التي انتهجتها الدولة إلا سنة 1987 وذلك نتيجة الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات الوطنية على الواردات نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، فيما عرفت باقي السنوات ارتفاعا على مستوى قيمة الواردات، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التضخم في الداخل حيث وصل سنة 1992 إلى 31.7%، وهذا ما يوضح عدم استجابة الواردات للتغير في سعر صرف الدينار وبالتالي فشل سياسة التخفيض في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص احتياطات الصرف، فقد عرفت تذبذبا خلال الفترة المدروسة، حيث تأثرت بالعديد من المتغيرات كقيمة الصادرات والواردات وأسعار البترول، إلا أنه من خلال الجدول نلاحظ أنها تأثرت بدرجة أولى بقيمة الواردات التي كلما عرفت ارتفاعا أثرت سلبا على احتياطات الصرف، لأنها تعتبر استنزافا لها خاصة في ظل الانخفاض المستمر لقيمة العملة.

على العموم، كانت الفترة التي يغطيها الاتفاق قصيرة، الشيء الذي لم يسمح بأخذ تقييم شامل وجاد على ما أنجز.

المطلب الثالث: تطور نظام الصرف على ضوء الإصلاحات الهيكلية بعد سنة 1994

إن الإصلاحات التي عرفت الجزائر في الفترة السابقة لم تأتي بثمارها على مستوى تحسين الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الوطني، فقد عرف هذا الأخير تدهور محسوس، حيث بلغ معدل التضخم 20.5% سنة 1993 وبلغت خدمة الدين 9.16 مليار دولار خلال نفس السنة، وانخفض مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الاستهلاك الكلي ليصل 2.4% و 5% على التوالي، هذا ما أدى بالسلطات للعودة مرة ثانية لصندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقيات جديدة من شأنها تحسين الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، وكان من جملة التدابير التي فرضها الصندوق على السلطات الوطنية هو الدخول في مرحلة ثانية من التخفيضات على مستوى سعر الصرف والتي من شأنها تقريب سعر الصرف الرسمي من السعر الموازي.

أولا: جلسات التثبيت 1995-94

قررت السلطات الجزائرية في أواخر شهر سبتمبر من سنة 1994 عن التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات وتعويضه بنظام جلسات التثبيت Fixing بداية من 01 أكتوبر 1994، تضم جلسات التثبيت ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، حيث يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة الدولار الأمريكي كعملة محورية على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج

التعديل الهيكلي، والذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31.¹

ويسمح نظام جلسات التثبيت إلى تحقيق الأهداف التالية:²

◀ تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.

◀ تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

◀ خفض الدينار على مستوى السوق الموازي.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت السلطات النقدية بتخفيض كبير في قيمة الدينار حيث وصل إلى 40.17%، وكانت هذه المرحلة تمثل خطوة كبيرة في إعادة تقييم الدينار بقيمته الحقيقية وجعله قابل للتحويل، لكن فعليا بقي تحديد سعر الصرف حكرا على بنك الجزائر، الذي استمر في التدخل سعيا منه لتخفيض قيمة العملة في السوق الموازية.³

إن آلية نظام جلسات التثبيت كانت حجر الأساس لإنشاء سوق صرف بينية يتم من خلالها تحديد سعر صرف الدينار بناء على آلية العرض والطلب، أي الانتقال من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم.

ثانيا: إنشاء سوق صرف بيني 1995

مع تحسن الأوضاع الاقتصادية للاقتصاد الجزائري نهاية التسعينات، وتراكم احتياطات الصرف لدى البنك المركزي، صرح هذا الأخير رسميا باتباع نظام التعويم المدار وذلك من أجل مساندة التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية تدعيما للتئامية القطبية بالتوجه نحو قطب التعويم،⁴ وذلك بعد انشاء سوق صرف بينية سنة 1995، والتي جاءت لتعزيز برامج التعديل الهيكلي للفترة 1998-95.

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، ص: 143-144.

² بن قنور علي، مرجع سابق، ص: 130.

³ سلمى مميش، خالد طرطار، اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص: 106.

⁴ نفس المرجع، ص: 106.

يعد سوق الصرف ما بين البنوك من أبرز أقسام السوق النقدي، فهو المكان الذي يتم فيه التقاء عارضي وطالبي العملات الأجنبية، أسس من طرف بنك الجزائر حسب القرار رقم 95-08 ليوم 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف، والتعليم رقم 78-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة بقواعد ووضعيات الصرف، والتعليم رقم 79-95 ليوم 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم وطريقة عمل سوق الصرف ما بين البنوك، والذي يهدف إلى معالجة جميع عمليات الصرف على الحساب ولأجل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية،¹ كما مكنت هذه السوق البنوك الأولية والمؤسسات المالية بالقيام بما يلي:²

- ◀ بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
 - ◀ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري والمودعة في حسابات العملة الوطنية.
 - ◀ بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
 - ◀ بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.
- وكان لهذه السوق العديد من التأثيرات سواء الايجابية منها أو السلبية، فيمكن إيجاز أهم نقاط تقييم هذه السوق فيما يلي:³

- ◀ تعد السوق بصفة عامة محتكرة من قبل عارض واحد وهو البنك المركزي.
- ◀ التفرقة الكلية بين غرفة السوق، وهي الهيكل القديم الذي أوكلت له عمليات المدفوعات مع العالم الخارجي، والهيكل المكلف بالعمليات التجارية، وهيكل حركة وتسيير القروض الخارجية مما جعل الربط بين الهياكل الثلاثة صعب التحقيق.
- ◀ تسيير الحسابات بالعملة الصعبة بواسطة هيكل رابع وهو مديرية الشبكة والذي عقد أكثر عملية تشغيل غرفة السوق.
- ◀ أدى الربط الجغرافي بين المحكمين والهياكل المذكورة إلى صعوبة الربط بينهما.

¹ آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09/2011، ص: 67.

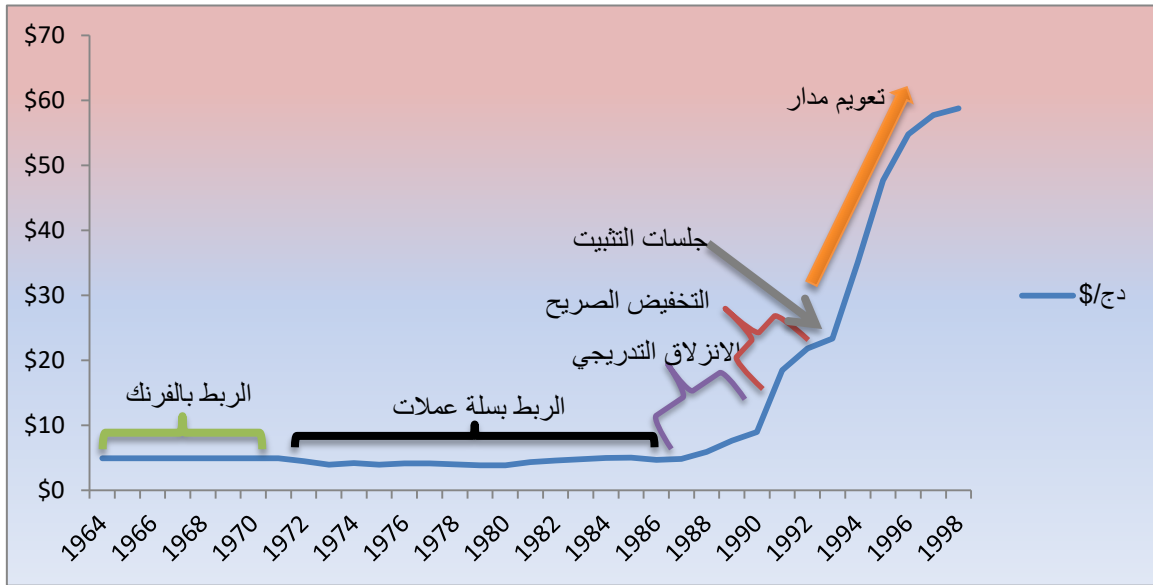
² بن قدير علي، مرجع سابق، ص: 131.

³ آيت يحيى سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سابق، ص: 167-168.

استفادة الصيرافة من تكوين نظري متبوع بتربصات تطبيقية داخل بنك الجزائر وبنوك أجنبية تعميقا لمعلوماتهم الميدانية، ولرفع قدراتهم في تحليل آثار المعلومات السياسية، الاقتصادية والمالية على سلوك سوق الصرف.

وبالتالي فمنذ سنة 1995 والجزائر تتبع نظام التعويم المدار ضمن ضوابط شديدة، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مرونة محدودة لأسعار الصرف، وبموجب هذا النظام فإن سعر الصرف اليومي يتحرك وفقا لمجموعة من المؤشرات على غرار الطلب والعرض في سوق الصرف، وضع الحساب الجاري، احتياطات العملة الأجنبية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نسبة التضخم المحلي والعالمي، ويلاحظ أنه وعلى الرغم من المرونة النسبية في هذا النظام إلا أنها في واقع الأمر تتشابه مع نظام الصرف الثابت بشكل غير معلن، إذ أن السلطات النقدية لا تقوم بالإعلان عن المؤشرات المؤثرة في تحديد تحرك سعر الصرف، وعن أوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة العملة المحلية،¹ ويمكن تتبع التطور التاريخي لنظام صرف الدينار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تطور نظام صرف الدينار الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات صندوق النقد الدولي.

من خلال ما سبق يتضح أن الدينار الجزائري شهد العديد من التغيرات قبل وصوله إلى ما هو عليه اليوم، فبفضل المراحل التمهيديّة التي سبقت جلسات التثبيت كان الدينار يخضع لنظام صرف

¹ نوفل بعلول، مرجع سابق، ص: 156.

ثابت إما بعملة واحدة التي عرف فيها سعر صرف الدينار ثبات نسبي مقابل الفرنك الفرنسي، أو بسلة من العملات الأجنبية التي أدت إلى استقرار الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وكنتيجة للصدمة النفطية التي عرفها العالم سنة 1986 والتي مست الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي، فقد سعت السلطات الوطنية لوجود حل من شأنه أن يعيد دوران العجلة الاقتصادية، هذا ما جعلها تلجأ لصندوق النقد الدولي الذي فرض عليها وجوب تحرير سعر الصرف بشكل تدريجي من خلال اتباع سياسة الانزلاق التدريجي للدينار ثم تبعتها مرحلة التخفيض الصريح، تلتها جلسات التثبيت والتي كانت حجر الأساس التي هيئت الدينار للانتقال من نظام التثبيت إلى نظام التعويم الموجه أو المدار.

إن انتقال الجزائر من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار يعتبر نقلة كبيرة في تاريخ الدينار الجزائري، إلا أن هذه النقطة تتعرض في كثير من الأحيان إلى التشكيك من قبل المختصين في هذا المجال، حيث يرى الكثيرون إلى أن نظام الصرف في الجزائر اليوم هو ليس بتعويم مدار فهو أقرب للتثبيت منه للتعويم، ويستندون في ذلك إلى ظاهرة الخوف من التعويم التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي، خاصة وأن الجزائر انتقلت إلى هذا النظام مجبرة تحت شروط من قبل الصندوق، وسيتم التعرض إلى هذه النقطة بالتفصيل في المطلب الرابع.

المطلب الرابع: التعويم المدار للدينار بين التصريحات والواقع

عرف نظام صرف الدينار في الآونة الأخيرة العديد من التشكيكات في مدى مرونته واتباع السلطات النقدية نظام الصرف المدار، وقيل أن نظام الصرف المتبع قد سلك مسلك الظاهرة التي تحدث عنها صندوق النقد الدولي وهي ظاهرة الخوف من التعويم، ولمعرفة مدى تطابق هذه الظاهرة مع نظام الصرف الحالي للدينار الجزائري يمكن تحليل ميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة لقيمة العملة المحلية في ظل نظام صرف عائم، فهو يوضح الطلب والعرض على/ من هذه العملة.

فتحقيق ميزان المدفوعات لرصيد موجب (صادات أكبر من الواردات) هذا يعني أن هناك طلب على العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح، ولدراسة مدى تأثر الدينار

الجزائري برصيد ميزان المدفوعات ووجب تحليل هذا الأخير خلال الفترة 1997-2018، والجدول الموالي يوضح ذلك:

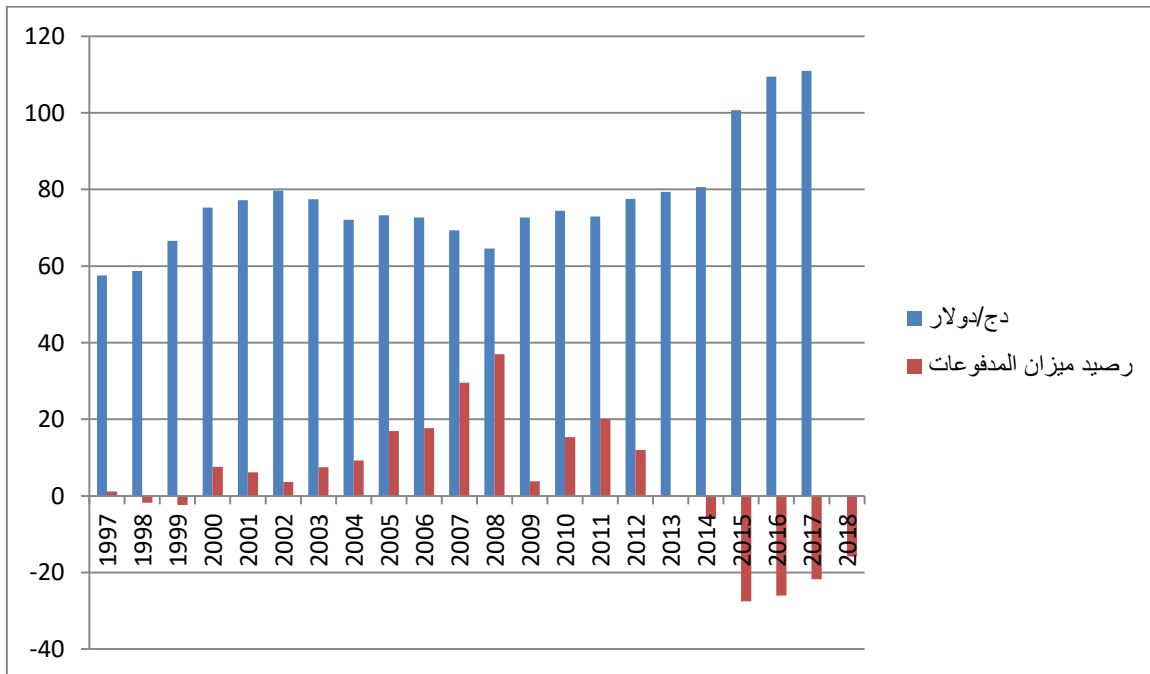
الجدول رقم (15): رصيد ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1997-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب)	8.05	6.85	4.53	12.02	18.08	23.24	33.13	43.25	56.30	77.91	110.32
الدينار أمام الدولار	57.51	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.85	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82
احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب)	143.24	149.04	162.61	182.82	191.30	194.71	179.62	144.68	114.39	97.61	80.23
الدينار أمام الدولار	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، البنك الدولي.

شكل رقم (15): تطور سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال الفترة 1997-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (15)

سجل رصيد ميزان المدفوعات قيم سالبة في كل من سنة 1998 وسنة 1999 قدرت بـ 1.74 و 2.38 مليار دولار على التوالي بعد أن كانت سنة 1997 (1.16) مليار دولار، فتبع هذا الانخفاض لميزان المدفوعات تراجع احتياطات الصرف بنسبة تقارب 50% وهو ما أثر سلبا على القيمة الخارجية للدينار مقابل الدولار الذي انخفض من 57.71 دج/\$ سنة 1997 إلى 66.57 دج/\$ سنة 1999، وهو راجع لانخفاض أموال موازنة الصرف التي يستخدمها البنك المركزي للدفاع عن القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وبالتالي فقد عرفت هذه السنوات تطبيق فعلي لنظام التعويم المدار للدينار حيث سمح بنك الجزائر للمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني هي من تحدد قيمة الدينار الجزائري بدل تحديده عن طريق التدخل في سوق الصرف.

سجلت سنة 2000 رصيد موجب لميزان المدفوعات قدر بـ 7.57 مليار دولار أي بمعدل ارتفاع قدره 418% مقارنة بسنة 1999، وقد أدى هذا التحسن إلى ارتفاع احتياطات الصرف بأكثر من 7 مليار دولار، إلا أن قيمة الدينار لم تتحسن، فقد عرفت انخفاض بـ 13% والتفسير الوحيد لذلك هو تدخل البنك المركزي في السوق النقدي للمحافظة على سعر منخفض للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من أجل الرفع من حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات وهو ما يتنافى مع مبدأ التعويم المدار.

بداية من سنة 2003 سجل رصيد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا حيث ارتفع من 7.47 مليار دولار ليسجل أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار أي بمعدل ارتفاع قدره 395%، كما عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا ملحوظا لتبلغ ذروتها سنة 2014 بـ 179.62 مليار دولار ويعود هذا التحسن إلى الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في السوق الدولية، غير أنه وعلى الرغم من التحسن في رصيد ميزان المدفوعات إلا أن قيمة الدينار بقيت ثابتة خلال نفس الفترة وهو ما يثبت تدخلات البنك المركزي للمحافظة على نفس القيمة الخارجية للدينار من أجل تحقيق أهداف مسطرة من طرف السلطات الوطنية وهو ما يتنافى مع سياسة التعويم المدار للعملة.

نظرا للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي والذي نتج عنها ركود على مستوى التبادلات التجارية والمالية الدولية، فقد شهدت صادرات الجزائر تراجع كبير مقارنة بما سجلته سنة 2008، ما خفض من رصيد ميزان المدفوعات إلى 0.13 مليار دولار سنة

2013 والذي أثر بدوره على قيمة الدينار الذي عرف انخفاضات متتالية، إلا أن معدل الانخفاض في قيمة الدينار أقل بكثير من معدل الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات، حيث انخفض الأول منذ سنة 2008 إلى 2013 بـ 47% أما رصيد ميزان المدفوعات فقد انخفض في نفس الفترة بـ 283% الأمر الذي يوضح التدخل الكبير من قبل بنك الجزائر لدعم وحماية العملة المحلية.

بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 سجل رصيد ميزان المدفوعات قيم سالبة وذلك نتيجة الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول في هاته الفترة، والتي انتقل من 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 69.78 دولار للبرميل سنة 2018، كما عرفت احتياطات الصرف تآكل ملحوظ خلال نفس الفترة، أما فيما يخص سعر صرف الدينار فقد بقي يعرف انخفاضات متتالية إلا أنها بمعدل أقل بكثير من الانخفاض الذي عرفه ميزان المدفوعات وهو ما يثبت وجود تدخل من قبل بنك الجزائر خاصة مع التآكل الحاد لاحتياطات الصرف.

من خلال ما سبق، وبالرجوع إلى النظريات الاقتصادية التي مفادها أنه " في ظل نظام التعويم فإن التغيير في احتياطات الصرف يكون معدوماً أو بمعدلات منخفضة"¹ ونظراً لتآكل احتياطات الصرف في الجزائر بمعدلات كبيرة خاصة بعد أزمة البترول لسنة 2014 والانخفاضات المتتالية في رصيد ميزان المدفوعات دون أن يصاحبها نفس نسبة الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري كل هذا يدل على أنه وبالرغم من تصريح السلطات النقدية في الجزائر بإتباع نظام التعويم المدار إلا أنها في الواقع تتبع نظام صرف أقرب للتثبيت منه للتعويم، وبالتالي فإن سياسة الصرف في الجزائر تعاني هي الأخرى من الظاهرة التي تحدث عنها صندوق النقد الدولي وهي ظاهر الخوف من التعويم، ولعل تصنيف **Renhart & Ragoff 2017** لنظام الصرف في الجزائر يؤيد النتيجة المتوصل إليها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سابق، ص: 68.

جدول رقم (16): تطور نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر حسب Renhart & Ragoff 2017

التاريخ	ترتيبات	الخصائص
20 سبتمبر 1949-10 أبريل 1962	نظام الربط	فرنك فرنسي
10 أبريل 1962-1 أوت 1972	النظام الفعلي الزاحف/ السوق الموازي	نطاق أفقي +/- 5% فرنك فرنسي، دينار جزائري يحل محل الفرنك الجزائري، إدخال ظوابط الصرف الأجنبي 1967، قسط السوق الموازي في حدود 30%/ 70% .
1 أوت 1972-21 جانفي 1974	الحر المدار/ السوق المزدوج	مرتبط رسميا بالفرنك الفرنسي.
21 جانفي 1974-ديسمبر 1987	النظام الفعلي الزاحف/ السوق الموازي	نطاق +/- 5% أمريكي، وصلت علاوة السوق الموازي إلى 469%، يرتبط سعر الصرف الرسمي بسلة من العملات الغير معلنة.
جانفي 1988-مارس 1994	الحر المدار/ السوق الموازي	نطاق +/- 2% فرنك فرنسي
أفريل 1994-جانفي 1995	السقوط الحر/ الحر المدار/ السوق الموازي	
فيفري 1995-فيفري 1999	النظام الفعلي الزاحف/ السوق الموازي	
مارس 1999-سبتمبر 2016	النظام الفعلي الزاحف/ السوق الموازي	نطاق +/- 2% دولار أمريكي

المصدر: اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

يبين هذا التصنيف أن نظام الصرف في الجزائر منذ بداية التسعينات قد اختلف بين التعويم المدار، السقوط الحر والنطاق الزاحف وهو النظام الذي يعبر عن التدخل الشديد للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية، بحيث تكون التقلبات في سعر الصرف ضيقة أو محدودة حتى إذا أعلنت السلطات النقدية بأن نظام الصرف المتبع هو مربوط زاحف داخل نطاق معين¹، ويعود السبب في ذلك إلى الضوابط الصارمة المفروضة على النقد الأجنبي.

إن نظام الرقابة على الصرف الذي تتبعه الجزائر اليوم والذي من شأنه أن يعرقل قابلية الدينار في التحويل هو ما يخلق مجال للشكوك في نظام الصرف الحقيقي المتبع في الجزائر، لذلك

¹ بودية لحبيب، جلولي نسيم، إختيار نظام سعر الصرف بين النظرية التطبيق التجريبي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص: 504.

وجب تخصيص مبحث لدراسة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر ومدى مرونته للتوافق مع التوجه الجديد نحو تبني نظام صرف مدار، وبالتالي تطبيق قابلية تحويل الدينار والتي من شأنها أن تقضي على السوق الموازي للصرف وما يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات المختلفة ودوره في بروز سوق الصرف الموازي

عرف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر تغيرات عميقة وتحولات جذرية، عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية، فقد عمدت الجزائر سنة 1963 إلى تبني سياسة مراقبة الصرف بهدف تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، وقد انفردت سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر عن غيرها بالخصائص التالية:¹

- ◀ صرامة القوانين فيما يخص حيازة العملات الصعبة، والمبادلات الخارجية.
- ◀ عدم قابلية تحويل الدينار باعتباره غير مسعر خاصة في السوق العالمية.
- ◀ غياب سوق للصرف في الجزائر ما أدى إلى وجود سعر صرف موازي.

إلا أنه وفي سياق التحول نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينات والانفتاح التدريجي على العالم الخارجي، تم تخفيف ضوابط الرقابة على الصرف وذلك بهدف التحول التدريجي إلى قابلية تحويل الدينار.

من خلال ما سبق، سيتم في هذا المبحث معالجة مختلف التطورات التي مر بها نظام الرقابة على الصرف في الجزائر في ظل مختلف الإصلاحات التي تم تناولها في المبحث السابق، مع توضيح لكيفية تأثير هذا النظام على توسيع سوق الصرف الموازي وانتشاره.

المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل الإصلاح البنكي 10/90

تندرج عمليات الرقابة على الصرف ضمن آليات تنظيم سوق الصرف والعمل على استقراره، حيث تتم هذه العملية من خلال وضع مجموعة من التعليمات والآليات من قبل بنك الجزائر للتحكم

¹ بن قنور علي، مرجع سابق، ص: 132.

في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ولما كانت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي سنة 1962 كانت العملة قابلة للتحويل بشكل تام، لكن ظهرت مشكلتين تمثلتا فيما يلي:¹

◀ هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي شكلت تهديد للاحتياطيات الدولية للبلاد.
 ◀ اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم كان في يد الاستعمار.
 ونظرا لخطورة الوضع قامت الجزائر بداية من سنة 1963 بتطبيق نظام الرقابة على الصرف، وقد عرفت الفترة الممتدة من تاريخ الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض العديد من التحولات على مستوى القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصرف، ويمكن دراسة هذه المرحلة بتقسيمها إلى أربع فترات:

أولا: الفترة من 1970-62

وهي مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وتخليص البلاد من الوسايا المفروضة عليها من طرف المستعمر الفرنسي، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية مع العديد من البلدان من أجل تنشيط التجارة الخارجية، وتمثلت الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في هذه المرحلة فيما يلي:²

◀ نظام الحصص: يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص مسبق من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت الصادرات والواردات تخضع لسلسلة من اجراءات الرقابة من أجل حماية الانتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.

إن نظام الحصص هي سياسة من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات الوطنية، لكن في المقابل عادة ما يغفل المنتج المحلي المحافظة على نفس جودة المنتجات المستوردة والتي من شأنها انجاح سياسة احلال الواردات.

¹ رنان راضية، دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000-2013)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 12، العدد 2، ص: 278.

² سيد اممر زهرة، مرجع سابق، ص ص : 126-125.

◀ الاحتكار المباشر: بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج، من خلال مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

تعتبر هذه الاستراتيجية من بين الاستراتيجيات الفعالة في مراقبة فواتير الاستيراد حيث أن الرقابة الفعالة من شأنها تخفيض نسبة تزوير الفواتير، لكن يجب أن تكون هناك أدوات فعالة قارة على التقييم الجيد لمختلف العمليات التجارية مع الخارج.

◀ تحقيق المزيد من الاستقلالية: من خلال تنويع علاقاتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان، وذلك بهدف القضاء على أي ممارسات مشبوهة.

ثانيا: الفترة من 1977-71

طبع هذه المرحلة تكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في جويلية 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الاجمالي للواردات للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات،¹ كما تم التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.²

كان انتهاج السلطات الوطنية لسياسة الاحتكارات إجباريا وذلك نظرا للمنهج الاشتراكي الذي سارت على خطاه بعد الاستقلال، والذي يفرض على الدولة أن تكون المتفاعل الوحيد في الحياة الاقتصادية كما أن غياب المستثمرين المحليين نظرا لضعف الامكانيات المادية في ذلك الوقت كان يفرض على الدولة أن تتولى هذا الدور.

¹ سعدي نعمان، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية الجزائر نموذجا، مجلة صوت القانون، العدد الرابع، أكتوبر 2015، ص: 11.

² بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص: 192.

ثالثا: الفترة من 1985-78

تميزت هذه المرحلة بتكثيف الاحتكارات وذلك بإصدار القانون 02/78 والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهذا يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، هذا الإقصاء كرس خط العمل الثابت في مجال التجارة الخارجية للجزائر والمتمثل في إقامة علاقات مباشرة من المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم بالبلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى،¹ ثم ظهر تنظيم التجارة والمدفوعات الخارجية في شكل تأطير الواردات، أين تم إقرار تراخيص إجمالية لها بهدف تنظيم الاستيراد وتوزيع المداخيل بالعملة الصعبة حسب الأولويات المبرمجة، فتميزت الرقابة خلال هذه الفترة بصرامة قوانينها وعدم قابلية الدينار للتحويل، وكذا انعدام سوق للصرف.²

رابعا: الفترة 1990-86

في سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمتين متزامنتين: انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار، مما عجل بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية، كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.³

وقد عرف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تحول تدريجي من حيث القوانين والتشريعات المنظمة لعمله، حيث أصبحت الجزائر تبادر بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق، وبالتالي وجب الدخول في إصلاحات جديدة من خلال صدور قانون 12/86 المؤرخ في 14/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم لقانون 12/86، وقد تبلورت أهم نتائج هذه الإصلاحات فيما يلي:

¹ بن عيني رحمة، مرجع سابق، ص: 193.

² لبندة بلحارث، طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مجلة معارف، السنة الثالثة، العدد 6، ص: 207.

³ خليفة عزى، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/2012، ص: 141.

◀ استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية بما فيها سياسة الصرف.¹

◀ السماح للمصدرين الخواص بفتح حسابات خاصة بالدينار قابلة للتحويل، وأعفيت الواردات والصادرات التي تتم دون دفع من اجراءات التجارة الخارجية.²

◀ السماح للمواطنين المقيمين حيازة أرصدة مالية بعملة أجنبية قابلة للتحويل قصد إيداعها في حسابات بنكية تفتح لهذا الغرض.³

يمكن تبرير سياسة الرقابة على الصرف التي تبنتها السلطات الوطنية منذ سنة 1963 نظرا لضعف احتياطات الصرف خلال تلك الفترة، والجدول الموالي يوضح تطور احتياطات الصرف خلال الفترة 1990-63.

جدول رقم (17): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-63

الوحدة: مليار دولار

السنة	1963	1968	1970	1978	1980	1988	1990
احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب)	0.23	0.29	0.15	1.98	3.77	0.90	0.93

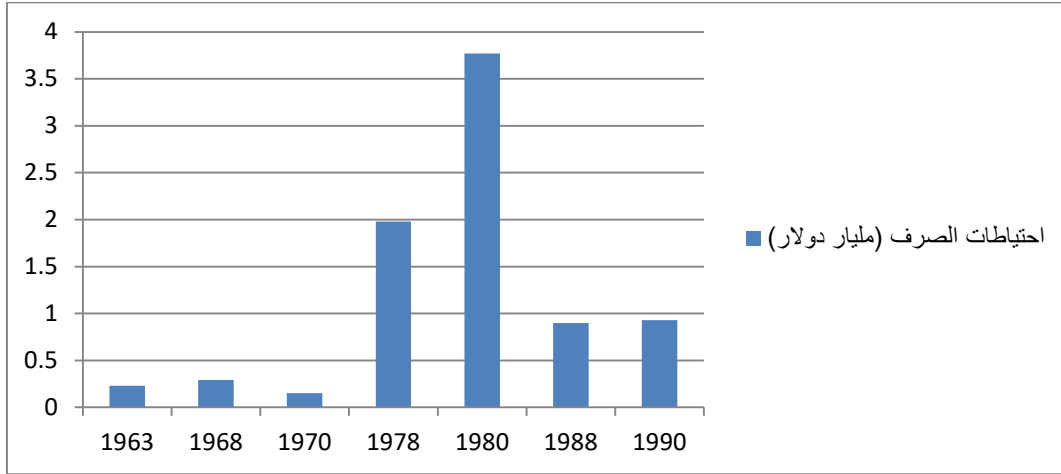
المصدر: البنك الدولي.

¹ عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، مارس 2007، ص: 123.

² ليندة بلحارث، طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص: 207.

³ عبد المجيد زعلاني، الرقابة على الصرف في الجزائر " جوانب تنظيمية وجزائية"، المؤتمر العالمي الثالث للقانونيين المصريين، القاهرة، مصر، ديسمبر 2002، ص: 11.

شكل رقم (16): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-63



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (17).

من خلال ما سبق يتبين أن مرحلة ما قبل إصلاح 1990 عرفت مستويات مختلفة من الرقابة على الصرف، حيث شهدت الفترة الأولى أو ما بعد الاستقلال مباشرة رقابة صارمة على جميع المعاملات مع الخارج، في حين بدأت السلطات الجزائرية بتخفيف هذه الرقابة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وذلك تماشيا مع التوجه الجديد للاقتصاد الوطني وتهيئته للدخول في اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد الإصلاح البنكي 10/90

تماشيا مع التوجهات العامة للدخول في اقتصاد السوق وما يتطلب من آليات جديدة، أقرت الجزائر نظاما جديدا أو شاملا لتكريس ميكانيزمات اقتصاد السوق وهذا عن طريق قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14، ولقد جاءت هذه القوانين بجزمة من الإصلاحات لوضع حد للأزمة الثلاثية الأبعاد التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري وهي أزمة المديونة الهيكلية، إشكالية التسيير الإداري للمنظومة المصرفية وأخيرا مشكلة التضخم.¹

فيما يخص الرقابة على الصرف فقد مسته تعديلات جذرية والتي تسمح بانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، وقصد تدعيم هذا الاتجاه فقد أسندت مهمة مراقبة الصرف وتنظيم سوقه إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة البنك المركزي، كما يرخص بتمويل نشاطات

¹ أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 81.

اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى الجزائر، وبالتالي فإن قانون 10/90 قد جسد مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ونظم حركة الرساميل من وإلى الخارج،¹ وقد أصبح بنك الجزائر على حسب هذا القانون يقوم بعدة مهام بهدف تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، منها:²

- ◀ إدارة الأرصدة النقدية بالعملة الصعبة.
- ◀ شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الصعبة وإعادة خصمها.
- ◀ فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري للقيام بالتصدير.
- ◀ مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال وتنفيذ عمليات الرهن.

كما تم تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن توظيف العملية التجارية بين المتعامل الجزائري والمتعامل الأجنبي لن يكون مقبولا إلا بعد تأكد المصرفي من أن كافة الشروط الفنية والتنظيمية قد تم استقائها.³

وقد أعقب صدور قانون النقد والقرض عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من بينها اللائحة رقم 04/92 الصادرة بتاريخ 1992/03/22 المتعلقة بمراقبة الصرف، والذي أكد على الصلاحيات الكاملة المخولة لبنك الجزائر في مجال تطبيق إجراءات مراقبة الصرف،⁴ كما حدد شروط وضوابط تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف وخاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملة الأجنبية الناتجة عن إيرادات المحروقات إلى الوسائط المالية المعتمدة، ومن أهم العناصر الداخلة في هذا التفويض نذكر التالي:⁵

- ◀ ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط.
- ◀ عوائد الصادرات خارج المحروقات والعوائد المنجمية.
- ◀ المبالغ الناتجة عن عمليات الشراء في سوق الصرف.

¹ نعمان سعيدي، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية الجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص: 12-13.

² دردوري لحسن، لقلبي لخضر، مرجع سابق، ص: 130.

³ بن عيني رحمة، مرجع سابق، ص: 195.

⁴ نعمان سعيدي، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية الجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص: 13.

⁵ رنان راضية، مرجع سابق، ص: 282.

◀ الأموال الناتجة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من قبل الوسائط المالية المعتمدة.

وقد عدل وتم هذا القانون بتاريخ 1995/12/23 باللائحة رقم 07/95، بالإضافة إلى اللائحة رقم 07/07 المؤرخة في 2007/02/03 المتضمنة القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى حسابات العملات الأجنبية التي عدلت وتمت بتاريخ 2011/10/19 عن طريق اللائحة رقم 06/2011¹.

من خلال ما سبق، يلاحظ أنه منذ نشأة الدول الجزائرية المستقلة وهي تعمل شيئاً فشيئاً على ملائمة نظام صرفها مع امكانياتها المتاحة، حيث عمدت في الفترة الأولى إلى تقييد حركية تبادل العملات مع الدينار الجزائري وذلك نظراً لضعف حجم احتياطات الصرف، وقد هدفت السلطات الوطنية من خلال مختلف إجراءاتها في مجال مراقبة الصرف إلى حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية، كما هدفت إلى تعزيز قابلية تحويل الدينار ضمن إطار الحد من تنامي نشاط السوق الموازية للصرف من جهة والمحافظة على احتياطات الصرف لدى البنك المركزي من جهة أخرى.

هذه القيود التي فرضت على تحويل الدينار أدت إلى تضيق الخناق على المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين، ما دعى للبحث واللجوء إلى سبل غير قانونية من أجل الحصول على احتياجاتهم من النقد الأجنبي، وكنتيجة حتمية لذلك ظهرت العديد من السلبيات على غرار:

◀ تدهور ميزان المدفوعات: فعلى الرغم من أنه من بين أهم أهداف الرقابة على الصرف هو المحافظة على توازن الميزان الخارجي، إلا أنها كانت لها آثار عكسية حيث عرفت الفترة 1990-77 تدهور واضح في رصيد ميزان المدفوعات في العديد من المرات والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ نعمان سعدي، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص: 13.

جدول رقم (18): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-77

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
رصيد ميزان المدفوعات	2.33-	-3.54	-1.63	0.25	0.90	-0.20	-0.90
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	0.74	1.01	-2.23	0.14	-2.04	-1.08	1.42

المصدر: البنك الدولي.

وقد بدأ رصيد ميزان المدفوعات يعرف تحسنا ملحوظا مع بداية ارتفاع أسعار البترول وانخفاض مستوى الرقابة على الصرف الأجنبي وذلك مع التوجه الجديد للاقتصاد الوطني بداية سنوات التسعينات، حيث سمح انخفاض قيمة الدينار إلى تحسن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الموجهة للتصدير.

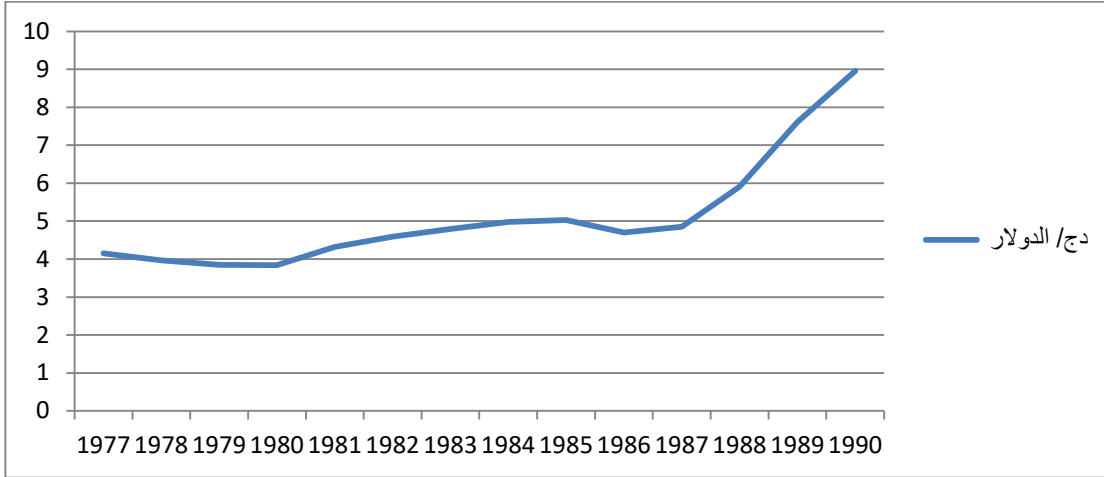
◀ تدهور قيمة الدينار: حيث يوضح الجدول رقم (19) التدهورات المتتالية لقيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك نتيجة التخفيضات المتتالية التي تلجأ إليها السلطات النقدية في كل مرة نتيجة وجود عجز في ميزان المدفوعات وذلك بهدف جعل أسعار صادرات الدولة من السلع والخدمات أقل من السوق الخارجي وجعل أسعار الواردات أعلى في السوق المحلية بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

جدول رقم (19): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-77

السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دج/\$	4.15	3.97	3.85	3.84	4.32	4.59	4.79
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
دج/\$	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91	7.61	8.96

المصدر: البنك الدولي.

شكل رقم (17): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1977-1990



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (19).

بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الأخرى على غرار جرائم الصرف، تهريب رؤوس الأموال (عملات صعبة) إلى الخارج، ظهور السوق الموازي للصرف، كل هذه السلبيات الناتجة عن القيود المفروضة على صرف الدينار من شأنها أن تضر بالاقتصاد الوطني بصفة عامة وبقيمة العملة المحلية واحتياطات الصرف الأجنبي بصفة خاصة.

وبما أن هذا البحث يتناول في أحد متغيراته الرئيسة السوق الموازي فسيتم في المطلب الموالي تسليط الضوء على ظاهرة تنامي السوق الموازي للصرف في الجزائر أو ما يعرف بـ "السوق السوداء" وما يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وقيمة العملة المحلية.

المطلب الثالث: دور نظام الرقابة على الصرف في بروز السوق الموازي للصرف في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة الاقتصاد الموازي، وذلك نظرا لإخفاقات الاقتصاد الاشتراكي المدار الذي تبنته السلطات الوطنية بعد الحصول على الاستقلال السياسي للبلاد،¹ وقد تنامت هذه الظاهرة وانتشرت خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، فتميزت هذه الفترة بوجود العديد من الأنشطة الاقتصادية الخارجة عن إطار مراقبة الدولة، وقد أيقنت السلطات الوطنية بأن هذه الظاهرة ماهي إلا الملاذ الطبيعي لأرباب العمل للتهرب من اقتصاد متقل بالأعباء الضريبية وعراقيل قانونية، كما أن مثل هذه الأسواق توفر لأصحاب الدخل المحدود فرصة لاقتناء ما لا

¹ Si Tahar Amira, Abrika Belaid, **Analyse du marché de change parallèle dans une économie dominée par l'informalité dans une perspective de sa substitution en Algérie**, Revue Etudes Economiques, Volume:15/ N°: 02 (2021), p 506.

يتمكنون الحصول عليه من الأسواق الرسمية، كما يعتبر ملاذ للعديد من الشباب البطال للبحث عن فرصة عمل.¹

أما فيما يخص الممارسات الموازية في مجال الصرف فهي قديمة في الجزائر، إذ تعود إلى الحقبة الاستعمارية وذلك حسب دراسة لـ Reinhart & Rogoff حول تاريخ أنظمة الصرف في العالم شملت 153 بلدا خلال الفترة 2001-46،² إلا أنها عرفت توسعا كبيرا خلال ثمانينات القرن الماضي، فعدم قابلية تحويل الدينار التي اتسمت بها الفترة ما بعد الاستقلال مباشرة، سمحت للدينار بأخذ قيمة أعلى من قيمته الحقيقية، ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما: الرقابة الصارمة المفروضة على صرف الدينار، وارتفاع أسعار البترول، هاذين العاملين كان سببا رئيسيا في تنامي الفجوة ما بين القيمة الحقيقية للدينار والقيمة الاسمية له، ما أدى شيئا فشيئا إلى تنامي السوق الموازية للصرف أو ما يعرف بالسوق السوداء.

إن أنشطة الصرف في السوق السوداء وعلى الرغم من كونها أنشطة غير شرعية إلا أنها تمارس بطريقة علنية، ناسين أو متناسين بذلك تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني وقيمة العملة واحتياجات الصرف، ولمعالجة هذا الموضوع يمكن التطرق للعناصر التالية:

أولا: مراحل تطور السوق الموازي للصرف في الجزائر

عرف السوق الموازي للصرف في الجزائر تطورات ملحوظة منذ نشأة الدينار وإلى غاية اليوم، ويمكن عرض هذه المراحل فيما يلي:

1- نشأة السوق الموازي للصرف

مثلما هو الحال في باقي البلدان الأفريقية، فإن الجزائر هي الأخرى تعاني من ظاهرة الأسواق الموازي، حيث تقوم الجزائر على سوق مزدوجة للنقد الأجنبي، سوق رسمية وسوق أخرى موازية، وقد تطورت هذه الأخيرة و المعروفة باسم "السوق السوداء" في ظل التسيير الإداري لسعر الصرف وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال التخطيط المركزي في ظل

¹ بورعدة حورية، رقيق أبسعد دريس، مرجع سابق، ص: 76.

² قماش نجيب، مرجع سابق، ص: 182.

النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب حصولها على الاستقلال السياسي،¹ وبالتالي فقد أعطي للدينار قيمة إدارية لا تعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، ما جعله يقيم بأكثر من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهذا ما جعل بواذر السوق الموازية تظهر شيئاً فشيئاً بفعل انحراف سعر الصرف عن سعره الحقيقي،² كذلك فإن القيود الصارمة المفروضة على صرف الدينار كان لها الدور الكبير في بروز السوق الموازية في ظل عجز السوق المحلي عن تلبية كافة رغبات المواطن الجزائري.

2- توسع السوق الموازي للصرف

عرفت السوق الموازي في الجزائر توسعا مع بداية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار التي تبنتها السلطات النقدية الوطنية في ظل الإصلاحات الأساسية مع صندوق النقد الدولي، فعلى الرغم من أن حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلا به إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب وفقدانه الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك، جعل الطلب على الصرف يتزايد وعظم ذلك الطلب على استيراد السيارات بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها، وبالتحديد تراخيص استيراد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف، حيث يكون الحل الوحيد للمستفيد من هذه التراخيص هو اللجوء إلى السوق السوداء.

3- تجاذب سعر الصرف الرسمي والموازي

بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 وإبرام اتفاق ستاندباي 1994 واتفاق برامج التعديل الهيكلي، والذي انبثق عنهم إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استرداد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية السنوية

¹ Ouamar Zohra , **les déterminants du choix du régime du change en Algérie**, En vu de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, option : monnaie- finance-banque, faculté des sciences économiques commerciales et de gestion, université mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2016 ; p p : 130.

² قندوز هشام، **العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص: 107.

للأشخاص الطبيعيين وذوي المهام المحددة، كل هذا أدى إلى تقليص الطلب على الصرف في السوق الموازية بجزء معتبر، هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي،¹ إلا أن السلطات الوطنية بقيت تفضل سياسة التخفيض في قيمة الدينار في السوق الرسمي لتقريبه من السعر التوازني، وهي سياسة دلت على فشلها في الكثير من الأحيان، فسياسة التخفيضات ليست بالحل الجذري بل هي عبارة عن حل مؤقت سرعان ما تعود المشكلة إلى الواجهة مرة أخرى.

ويمكن توضيح تطور السوق الموازي للصرف في الجزائر من خلال عرض علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2019-70.

جدول رقم (20): تطور علاوة الصرف الموازي للدولار في الجزائر خلال الفترة 2019-70

السنوات	1979-70	1998-80	2019-99
سعر الصرف الموازي (أكبر قيمة بالدينار)	9	130	180
سعر الصرف الرسمي (أكبر قية بالدينار)	4	58	120
علاوة الصرف (أكبر قيمة %)	131	400	123

المصدر: قدوري ياسين، مازري عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص: 393.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن علاوة الصرف الموازي عرفت أعلى قيمة لها خلال الفترة الممتدة من 1998-80 أين كانت السلطات النقدية تمارس رقابة صارمة على النقد الأجنبي، لكن مع تخفيف تدابير الرقابة على الصرف والسماح بحرية أكبر في تحويل الدينار الجزائري فقد أخذت هذه العلاوة في الانخفاض إلا أنها بقيت تمثل نسبة مرتفعة جدا، وهو دليل على عدم نجاعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الوطنية في القضاء أو الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي.

ثانيا: أسباب انتشار السوق الموازي للصرف

يمكن تلخيص أهم أسباب انتشار هذه السوق في النقاط التالية:²

¹ قدوز هشام، مرجع سابق، ص: 107-109.

² عزوز علي، مرجع سابق، ص: 14-15.

◀ ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا، رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة، وتعتبر منحة السفر التي تمنحها الجزائر هي الأضعف مقارنة مع الدول العربية والجدول المولي يبين ذلك:

جدول رقم (21): منحة السفر لبعض الدول العربية

البلد	قابلية التحويل	منحة السفر إلى الخارج
الجزائر	مقيد	95 دولار بالتقريب (ما يقابل 15000 دج)
البحرين	حر	غير محدد.
العراق	مقيد	10000 دولار أمريكي
إيران	مقيد	1000 دولار
الكويت	حر	غير محدد
ليبيا	مقيد	15000 دولار أمريكي
عمان	حر	غير محدد.
قطر	حر	غير محدد.
السعودية	حر	غير محدد.
الإمارات العربية المتحدة	حر	غير محدد.
اليمن	حر	غير محدد.
موريتانيا	مقيد	10900 دولار.
المغرب	مقيد	4700 دولار.
تونس	مقيد	3800 دولار.
مصر	حر	غير محدد.
الأردن	حر	غير محدد.
لبنان	حر	غير محدد.

المصدر: عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة

تحليلية وتقييمية، ص: 220.

◀ تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية.
 ◀ فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة في ذلك الوقت.

◀ تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.

◀ سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعدة عقود.

◀ مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطيات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات، تحد من ممارسة نشاط الصرف وتساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.¹

كل هذه الأسباب وغيرها، كانت أسبابا رئيسية في اللجوء إلى السوق السوداء من أجل تغطية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي في ظل عجز المنظومة المصرفية على توفيره.

ثالثا: نتائج ظهور السوق الموازي للصرف

كان لانتشار هذه السوق في الجزائر نتائج سلبية يمكن ذكرها فيما يلي:²

◀ وجود كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازية، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.

◀ تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.

◀ هروب حجم كبير من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي.

◀ عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للمراقبة، وبالتالي حرمان الخزينة من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

¹ بورعدة حورية، رقيق ايسعد دريس، مرجع سابق، ص: 83-84.

² عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الاصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2017، ص: 66-6.

كما أن السوق الموازي للصرف تغذي التجارة غير الرسمية، فالطلب على النقد الأجنبي يأتي من الأعوان الاقتصاديين الخواص الذين يواجهون قيودا على العملة وأيضا بعض الأعوان العاملين في القطاع غير الرسمي، كما ينشأ الطلب على النقد الأجنبي من المسافرين في سياق السياحة أو الرعاية أو الدراسة... إلخ، أما بالنسبة إلى عرض العملات الأجنبية في هذه السوق فهو يأتي من المضاربين الذين يجمعون العملات الأجنبية عبر قنوات غير رسمية كدخل المهاجرين، والمعاشات التقاعدية وغيرها.¹

جدول رقم (22): التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين وبعض الدول العربية سنة 2015.

الدولة	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
صافي تحويلات المهاجرين (مليار دولار)	21.88	2.11	7.60	3.24
عدد المهاجرين (ألف)	491.643	56.701	88.511	242.391
صافي تحويلات المهاجر الواحد (ألف دولار)	44503.8	37212.7	85865	13366.8

المصدر: البنك الدولي.

يوضح الجدول رقم (22) أن الجزائر هي أول دول المغرب العربي وثاني دول شمال إفريقيا بعد مصر في عدد المهاجرين الشرعيين في الخارج، إلى أن تحويلاتها تعتبر الأضعف تقريبا مقارنة بمصر والمغرب، وتونس، كما سجلت تحويلات المهاجرين لنفس الدول في سنة 2021 القيم الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (23): مقارنة التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين وبعض الدول العربية لسنة

2021 مع سنة 2015.

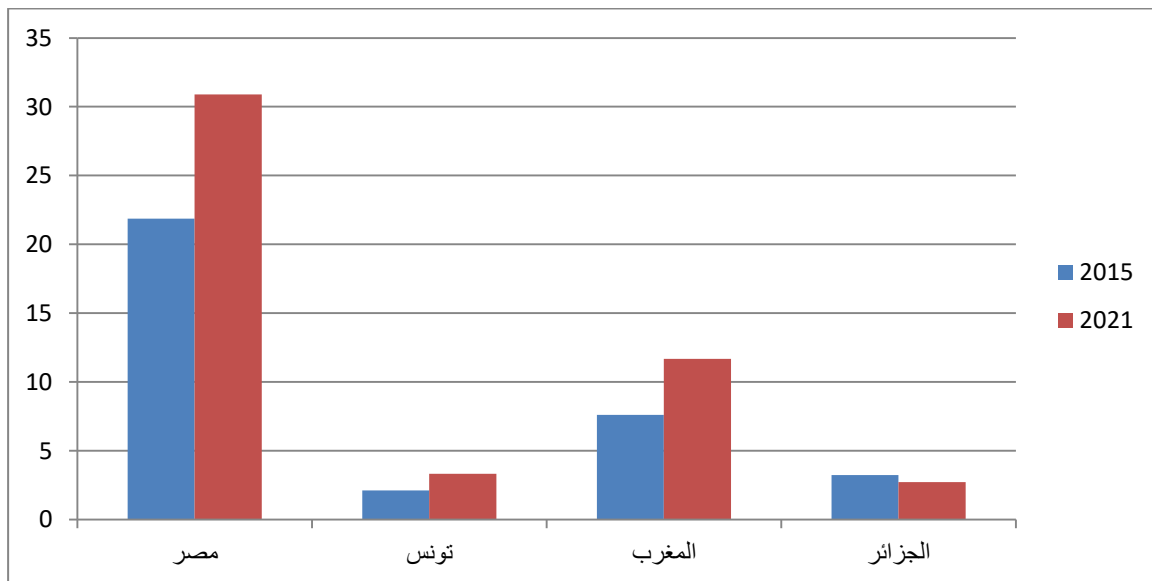
الدولة	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
صافي تحويلات المهاجرين (مليار دولار)	30.9	3.32	11.69	2.72
نسبة التغير مقارنة بسنة 2015	%41	%57	%54	-%17

المصدر: البنك الدولي.

¹ Ouamar Zohra, op.cit, p : 130-131.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن جميع البلدان العربية محل الدراسة عرفت ارتفاعا في صافي تحويلات مهاجريها في الخارج ويعود ذلك بالأساس إلى السياسات التي تتبناها هذه الدول لاستقطاب أموال مهاجريها، في حين عرفت صافي تحويلات المهاجرين في الجزائر عكس ذلك حيث انخفضت بين سنتي 2015 و 2021 بما يقارب 17%، والرسم الموالي يوضح صافي تحويلات المهاجرين لنفس الدول لسنة 2015 و 2021.

شكل رقم (18): صافي تحويلات المهاجرين لدولة مصر، المغرب، تونس والجزائر لسنة 2015 و 2021.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم 23.

من خلال الشكل رقم (18) يلاحظ أن الجزائر بقيت تحتل المراتب الأخيرة في صافي تحويلات المهاجرين مقارنة مع جاراتها من الدول على الرغم من امتلاكها لعدد كبير من المهاجرين في كافة أنحاء العالم، ويعود السبب في ذلك إلى تفضيل عدد كبير من هذه الفئة تحويل أموالهم عبر الأسواق الموازية لما تمنحه من أسعار أعلى من السعر الذي يمنحه البنك.

وبالتالي فالسلطات النقدية اليوم أمام مهمة تبني استراتيجية قادرة على استقطاب الحجم الكبير من العملة الصعبة المتداولة خارج السوق الرسمي وإدخالها ضمن حسابات البنوك المعتمدة، ما يسمح بإنعاش البنوك ومجابهة عجز الخزينة وكذا تمويل المشاريع المجمدة، وتبني هذه الاستراتيجية يكون ضمن آليات مدروسة بشكل جيد، من شأنها أن تجلب أصحاب العملات

الصعبة من مواطنين وسياح وتجار لتحويل عملاتهم في السوق الرسمي بدل السوق الموازي، وذلك ما يحتم على السلطات المعنية فرض جملة من القوانين والتشريعات التي تعمل لتحقيق هذه الأهداف، فضعف الإطار القانوني في هذا المجال حال دون تحقيق لأي أهداف مسطرة من طرف السلطات النقدية.

المطلب الرابع: آليات الحد من نشاط السوق الموازي للصراف في الجزائر

يترتب على وجود سوق صرف موازي في الجزائر وجود كتلة نقدية متداولة خارج إطارها الرسمي، ما يجعل من تطبيق السياسة النقدية أمر يصعب تحقيقه بكفاءة وفعالية، كما أن هذه الأموال المتداولة خارج المنظومة المصرفية تجعل من قيمة العملة المحلية على المحك، كونها لا تخضع لأي ضوابط و قوانين تحمي هذه العملة، ونظرا لانتشار عمليات الصرف الموازي في الجزائر بشكل كبير وجب على المختصين تقديم حلول من شأنها أن تعالج هذه المشكلة، ومن بين الحلول المقترحة يمكن تبني الإجراءات التالية:

أولا: التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل

قابلية التحويل تعني عدم فرض أي قيود على تبادل العملات فيما بينها، وقد عملت الجزائر منذ سنة 1991 على القابلية الجارية لتحويل الدينار من أجل الحد من انتشار وتوسع السوق الموازي للصراف، غير أن هذا النوع من التحويل لا يمكن له القضاء على هذه السوق، كون أن الكثير من قيود الصرف بقيت قائمة إن كان من خلال منع التحويل نهائيا على غرار المعاملات المالية أو من خلال مبالغ التحويل المسموح بها والتي تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، وسيتم التوسع في هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الأخير من هذا الفصل، والجدول الموالي يعرض درجة قابلية التحويل لبعض العملات العربية والدينار الجزائري.

جدول رقم (24): درجة قابلية تحويل لبعض العملات العربية في الفترة الحالية

الدولة	نظام سعر الصرف	درجة القابلية للتحويل	سعر الصرف / الدولار (2022)
الجزائر المغرب تونس	سعر صرف عائم موجه مقابل الأورو	بعض القيود على حساب رأس المال	141.99 دينار جزائري 10.16 درهم مغربي 3.10 دينار تونسي
مصر	ربط العملة بحكم الواقع بالدولار الأمريكي	بعض القيود على حساب رأس المال	19.16 جنيه مصري
السعودية الإمارات العربية المتحدة قطر البحرين لبنان	ربط العملة بحكم الواقع بالدولار الأمريكي	حرية كاملة للتحويل	3.75 ريال سعودي 3.67 درهم إماراتي 3.64 ريال قطري 0.38 دينار بحريني 1.507.50 ليرة لبنانية
الأردن عمان	ربط العملة رسميا بالدولار الأمريكي	حرية كاملة للتحويل	0.71 دينار أردني 0.38 ريال عماني
الكويت	ربط العملة بسلة عملات / الدولار الأمريكي	حرية كاملة للتحويل	0.31 دينار كويتي

المصدر: بودراع مفيدة، مرجع سابق، ص: 91.

يبين الجدول رقم (24) أنه على الرغم من أن كل من تونس والمغرب تتبع نفس نظام الصرف للجزائر وهو التعويم المدار، إلا أن الدينار التونسي والدرهم المغربي أعلى قيمة من الدينار الجزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل من عمليتي تونس والمغرب مطلوبة أكثر من الدينار الجزائري، ذلك أن هاتين الدولتين تنشط السياحة فيهما وبالتالي فالسائح الأجنبي عند دخوله يقوم بطلب الدينار التونسي أو الدرهم المغربي في حين أن قطاع السياحة مهمشا في الجزائر فالدينار الجزائري غير مطلوب.

ثانيا: العمل على تطوير سوق الصرف الرسمي

حيث يحتاج سوق الصرف الرسمي في الجزائر إلى تطوير من أجل جلب المتعاملين الاقتصاديين للتعامل فيه بدل السوق الموازي وبالتالي فهو يحتاج إلى ضرورة توفره على ما يلي:¹

◀ العمل على زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وخفض تكاليف المعاملات، وتحقيق رقم أعمال كافي، وتوفير أنظمة للمقاصة، وتسوية المنازعات بما يسمح بالتنفيذ الجيد لأوامر الشراء.

◀ ضرورة وجود عدد متنوع وكافي من المتعاملين الناشطين في السوق، وذلك بعد تقليص دور البنك المركزي كوسيط أساسي بتدخلاته النشيطة والدورية لفائدة المشاركين الآخرين في السوق، ما يسمح بدخول أطراف عديدة لسوق الصرف وبالتالي زيادة سيولة السوق.

◀ العمل على زيادة مصادر استخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف من خلال التقليل من كثرة القوانين والتشريعات التي تنظم سير السوق والتي سببها القواعد الاحترازية على وضعيات الصرف الأجنبي، وكذا إلزامية تسليم حسيولة النقد الأجنبي للبنك المركزي.

◀ السماح للوسطاء المعتمدين للصرف بشراء العملة الصعبة من المهاجرين الجزائريين بسعر حر للصرف، وهو ما يعني إقامة نظام صرف متعدد الأسعار رسمي وذلك لمدة محددة وفق ما تسمح به قوانين صندوق النقد الدولي، حيث تشير الفقرة 3 من المادة 8 من القانون الأساسي للصندوق في هذا الصدد إلى أنه بإمكان أي دولة عضوة في الصندوق أن تبني نظاما متعدد الأسعار للصرف بترخيص من الصندوق، في حين تشير الفقرة 2 من المادة 14 أن الهدف من هذا الاجراء هو استعادة توازن ميزان المدفوعات، وتهدف هذه المرحلة إلى إدخال العملة الصعبة المتداولة في سوق الصرف الموازي إلى سوق الصرف الرسمي عبر السماح لمكاتب الصرف والوسطاء الآخرين الذين يشترون العملة الصعبة على أساس السعر الحر للصرف بالتدخل كباية على مستوى سوق الصرف ما بين البنوك، وهو ما يسمح بالتقارب التدريجي بين سعر الصرف الذي يطبقه بنك الجزائر وسعر الصرف المطبق على مستوى مكاتب الصرف.²

¹ سيد امير زهرة، مرجع سابق، ص: 154.

² قماش نجيب، مرجع سابق، ص: 251-252.

ثالثا: تعديل بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحق الصرف

إن قوانين الصرف كقانون المنحة السياحية السنوية التي لا تكفي لتغطية مصاريف يوم واحد سفر، وتراخيص الاستيراد الممنوحة للمجاهدين وغير المرفقة بحق الصرف، كل هذا يفسح المجال لأنشطة الصرف الموازي للظهور والانتشار، وبالتالي يجب تحيين هذه القوانين من فترة لأخرى بما يتماشى مع المتطلبات الحالية للمجتمع من تدهور القدرة الشرائية وتفتح الفرد على العالم الخارجي... إلخ، وفيما يلي أهم اجراءات الرقابة على الصرف التي تعتمدها الجزائر:¹

1- في مجال المبادلات التجارية

عمدت الجزائر إلى تبني مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تهدف في مجملها إلى تنظيم تدفق المواد والبضائع دوليا، ومن بين هذه الاجراءات نذكر:

- ◀ إزام جميع المصدرين بالتوطين البنكي للصادرات خارج المحروقات لدى وسيط معتمد من بنك الجزائر، واستعادة عائدات صادراتهم في أجل لا يتعدى 360 يوما من تاريخ إرسال البضائع.
- ◀ التنازل بشكل كلي على عائدات الصادرات البترولية بالعملة الصعبة لصالح البنك المركزي الجزائري.
- ◀ إزامية ضخ النواتج من عملية التصدير للسلع والخدمات إلى السوق الوطني.

2- في مجال الاستثمار الأجنبي

تضمنت إجراءات الرقابة في مجال الاستثمار الأجنبي الاجراءات التالية:

- ◀ منع الاستثمارات في الخارج إلا بترخيص من مجلس النقد والقرض والذي يشترط أن يكون الاستثمار مكملا لنشاط انتاج ممارس في الداخل، وأن لا تقل نسبة شراكة المستثمر الجزائري عن 10% من القيمة الاجمالية للاستثمار، وأن يمول الاستثمار تمويلا ذاتيا، وأن يكون الاستثمار في بلد شفاف جبائيا وغير متسامح

¹ جبهة جيلاني، لخضر تاج، محمد زرادنة، الرقابة على الصرف كأداة حمائية للتجارة الخارجية في ظل الأزمات العالمية: دراسة تحليلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول الافتراضي بعنوان: سياسة الحماية التجارية في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية في ظل الأوضاع الراهنة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، ص ص: 9-13.

مع الشركات الوهمية كما يجب أن تسمح تشريعاته بتحويل عوائد الاستثمار إلى الجزائر.

◀ مراقبة التحويلات المرتبطة بالأرباح وإيرادات الأسهم وصافي النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية للاستثمارات المختلطة، بحيث تتم هذه التحويلات بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل وعن طريق الوسطاء المعتمدين.

3- في مجال حياة العملة الصعبة

حيث تضمنت آليات الرقابة على كل ما يخص حياة العملة الصعبة ما يلي:

- ◀ المنع الكامل لتصدير أو استيراد أي وسيلة دفع تكون محررة بالدينار الجزائري إلا بالحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر.
- ◀ الترخيص للمسافرين إدخال أو اخراج الأوراق النقدية بالعملة الوطنية في حدود مبلغ 10000 دج.
- ◀ السماح بصرف مبلغ 15000 دج سنويا لكل مقيم يريد السفر للخارج.
- ◀ إلزام المسافرين بالتصريح عن كل مبلغ يفوق 5000 أورو عند الدخول أو الخروج من أرض الوطن، والمفارقة هنا هو أن المواطن الجزائري له الحق بصرف منحة سياحية سنوية تقدر بـ 15000 دج ما يقارب 95 أورو في الغالب، في حين تسمح للمسافر عند مغادرة أرض الوطن باصطحاب 5000 أورو، وهو الأمر الذي يشجع في طياته على اللجوء إلى السوق الموازي للصرف.
- ◀ يرخص للمسافرين المغادرين الجزائر تصدير مبلغ لا يفوق 7500 أورو مسحوبا من حساب مصرفي بالعملة الصعبة مقابل الدينار إلا للوسطاء المعتمدين لدى بنك الجزائر.
- ◀ يمنع بيع العملات الصعبة مقابل الدينار إلا للوسطاء المعتمدين لدى بنك الجزائر.
- ◀ منع تحويل الأموال إلى الخارج عبر حسابات بنكية فردية بل يتم عبر إحدى الوسطاء المعتمدين لدى بنك الجزائر.
- ◀ منع المقيمين تكوين موجودات نقدية ومالية وعقارية في الخارج انطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر.

من خلال ما سبق، يتضح أن نظام الرقابة على الصرف الذي فرضته الجزائر بداية من سنة 1963 على تحويل الدينار هو السبب الرئيسي لنشوء سوق موازي لصرف العملة، وما ساهم في انتشار هذه السوق وتوسعها هو غياب الدور الفعال لسوق الصرف ما بين البنوك، وكذا عدم تحيين القوانين والتشريعات المتعلقة بتحويل الدينار بما يتماشى والمتطلبات الحالية للمتعامل الاقتصادي، ما يؤدي بهذا الأخير إلى ضرورة اللجوء إلى السوق السوداء لصرف العملة حسب احتياجاته في إطار حرية كاملة لتحويل العملة وعدم وجود أي قواعد أو قوانين تعرقل عملية تحويل العملات فيما بينها في هذه السوق، كل هذا من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على قيمة العملة الوطنية التي أصبحت متجهة صوب الانهيار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني.

وبالتالي، فإن القضاء أو الحد على/من هذه السوق أصبح ضرورة حتمية اليوم على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد من تنامي النشاط الموازي للصرف في البلاد، وأولى الخطوات التي يجب تبنيها هي جعل الدينار قابل للتحويل بحرية في السوق الرسمي، فعلى الرغم من تبنيها لهذه الخطوة منذ سنة 1991 إلى أن القوانين والتشريعات المتعلقة بتحويل الدينار أصبحت غير صالحة في الوقت الحالي، نظرا للتدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات الأجنبية.

وللتوسع أكثر في هذا الموضوع، خصص المبحث الأخير لدراسة هذه الخطوة بالتفصيل (قابلية تحويل الدينار)، من خلال تحليل لمختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بتحويل الدينار وكذا دور قابلية التحويل في التأثير على تجاذب سعري الصرف الرسمي والموازي للقضاء على السوق السوداء.

المبحث الثالث: نحو إرساء قابلية تحويل كلي للدينار الجزائري

رغم التحولات التي عرفها الدينار على مستوى نظام الصرف المتبع، إلا أنه لم يشهد منذ تاريخه قابلية تحويل كلية تسمح بتبادل العملة الوطنية مع مختلف العملات الأجنبية بحرية ودون أي قيود، فقد بقي نظام الرقابة على الصرف قائما رغم تخفيفه، فلم تعرف قوانين الصرف اليوم أي تغييرات تذكر من حيث المبالغ الممنوحة للمواطنين السياح، فبقيت هذه القيمة محددة بحوالي

15000 دج سنويا، كما بقيت تراخيص استرداد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق غير مرفقة بحق الصرف، كل ذلك يجعل من اللجوء إلى السوق السوداء أمر حتمي للحصول على كافة الاحتياجات من النقد الأجنبي، وهو ما ينعكس سلبا على قيمة العملة الوطنية.

وللد من هذه الظاهرة (السوق السوداء) وجب تحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل بحرية وذلك من أجل تخفيض سعر الصرف في السوق الرسمي وتقريبه من السعر المتداول على مستوى الأسواق الموازية، الأمر الذي يجعل الأعوان الاقتصاديين تفضل اللجوء إلى السوق الرسمي للحصول على احتياجاتها من النقد الأجنبي بدل السوق الموازي بما أن الأسعار متقاربة وهناك حرية في تحويل العملة في السوق الرسمي.

من خلال ما سبق، سيتم في هذا المبحث معالجة مدى قابلية تحويل الدينار في توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي من أجل الحد من السوق الموازي للصرف، مع الإشارة إلى مؤيدي ومعارض هذه الخطوة.

المطلب الأول: قابلية تحويل الدينار الجزائري

دخل الاقتصاد الجزائري بداية من تسعينات القرن الماضي مرحلة جديدة من الإصلاحات التي من شأنها مواكبة التحول نحو اقتصاد السوق، وكان لنظام الصرف نصيبا وافرا من هذه الإصلاحات التي عملت على اضافة بعض المرونة على نظام الصرف المتبع آنذاك، والتي تجسدت في جعل الدينار قابل للتحويل بشكل جزئي، ويمكن تتبع عملية تخفيف قيود الرقابة على الصرف وجعل الدينار قابل للتحويل فيما يلي:

أولا: التحضير للتوجه بالدينار صوب قابلية التحويل

بصدور النظام رقم 05/90 المتضمن إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار،¹ قررت الجزائر الشروع في عملية التحويل الجزئي لعملتها ابتداء من سنة 1991، والتخلي تدريجيا عن نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار إلى غاية الأخذ بمبدأ حرية إبدال العملة الوطنية بغيرها من العملات

¹ نظام رقم 05/90 مؤرخ في 30 ديسمبر 1990، يتضمن لإقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار عن طريق توظيفات سندية، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادر بتاريخ: 21 أوت 1991.

الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بكل حرية ودون أي قيود أو حدود،¹ ثم انتقلت إلى مرحلة قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني للصرف، يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملة الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في جانفي 1996، واعتبر كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب القابلية الجارية للتحويل وهي تختلف عن القابلية الكاملة للتحويل التي مآدها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال.²

لقد جاءت هذه الخطوة بعد طلب من صندوق النقد الدولي والذي فرض عليها كأحد أبرز الخطوات للتوجه للاقتصاد الحر هو تحرير سعر صرفها وجعل عملتها قابلة للتحويل، وبالتالي نستنتج أن قابلية تحويل الدينار لم تأتي نظرا لرغبة السلطات الوطنية في تحرير سعر صرف العملة الوطنية لتحقيق أغراض اقتصادية، بل اقتصر الهدف الأول من تحرير سعر صرف الدينار في قبول صندوق النقد الدولي في منح الجزائر قرض مالي من شأنه إخراج الجزائر من أزمتها في ذلك الوقت، وهذا ما يبرر ظاهرة الخوف من التعويم التي تعاني منها السلطات النقدية في الجزائر والذي يجعلها تصرح بأنها تتبع نظام التعويم المدار في حين أنها وفي كثير من الأحيان تتبع نظام أقرب للثبوت وذلك من خلال تدخلها المفرط في سوق الصرف البيني.

لكن رغم ذلك، سارت الجزائر في تسعينات القرن الماضي بخطى متأنية من أجل التوجه التدريجي بالدينار صوب قابلية التحويل، وذلك من خلال سنها للعديد من التعليمات القوانين التي تؤيد هذا التوجه، وفيما يلي سيتم التطرق لأبرز هذه القوانين.

¹ ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 16.

² آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار بين التصريحات والواقع، مرجع سابق، ص: 66.

ثانيا: التطبيق الفعلي لقابلية تحويل الدينار

كان انطلاق عمل جلسات التثبيت في تحديد سعر صرف الدينار من نتائج الانطلاقة الفعلية للتوجه بالدينار صوب قابلية التحويل، بتطبيق التحويلة التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، ثم تبعتها عدة نصوص تنظيمية في هذا الشأن نذكر منها:

جدول رقم (25): بعض نصوص تنظيم الصرف في الجزائر

رقم التعلية	تاريخ صدور التعلية	مضمون التعلية
95/46	1995/06/14	المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين المقيمين الذين يتابعون دراستهم في الخارج.
95/47	1995/06/14	المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين المقيمين الذين يخضعون للعلاج في الخارج.
98/02	199/05/21	المتضمنة حويل على الأجور المقبوضة في الجزائر من طرف العمال الأجانب.
2000/03	2000/04/02	المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
2000/04	2000/04/02	المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال بعنوان استثمارات المحفظة لغير المقيمين.
2000/07	2000/07/26	المتضمنة حق الصرف لفائدة المواطنين الذين يتابعون دراستهم في الخارج.
2002/03	2002/09/23	المحددة لشروط وكيفيات تحويل الأموال بهدف انجاز الاستثمارات في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري وترحيل نواتج هذه الاستثمارات.
2003/01	2003/01/06	المتضمنة تعديل التعلية رقم 92/22 المؤرخة في 1992/06/10 المتعلق بتعويض المصاريف الناتجة عن المهمات المؤقتة في الخارج.
2007/01	2007/02/03	المتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الخارجية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
2007/02	2007/05/31	المتعلقة بالعمليات الخاصة بالمعاملات الجارية مع

الخارج والمتممة بالتعليمة 07/03 المؤرخة في 07/05/31 2007 والمعدلة والمتمم بالتعليمة رقم 07/05 المؤرخة في 2007/06/11.		
والمتعلقة بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.	2014/09/29	2014/04

المصدر: نعمان سعدي، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية

والقانونية الجزائرية نموذجاً، مرجع سابق، ص: 17.

- نظام رقم 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

- التعليمة رقم 04/14 المؤرخة في 2014/09/29 والمتعلقة بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.

كما قام بنك الجزائر سنة 2016 بإضفاء مرونة أكبر على بعض تدابير الرقابة على الصرف، وذلك في ظل مواجهة تداعيات أزمة تدهور أسعار البترول المستمرة منذ شهر جوان من سنة 2014 من أجل معالجة الضعف الحاصل في الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الإطار قام بإقرار ما يلي:¹

أ- إلغاء إلزامية الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر لمستوردي المواد الأولية المستخدمة في عملية انتاج السلع الموجهة للتصدير بغرض تسوية الاستيراد المؤقت لهذه المواد.

ب- تمديد آجال الترحيل لعوائد التصدير من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال الستة أشهر، ويسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التسديد ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى بنكه على تسبيقات تضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه.

يتضح من النصوص القانونية والتنظيمية أن قابلية تحويل الدينار تمس بعض عمليات التصدير والاستيراد، أما بالنسبة لبقية العمليات فيجب حسب بنك الجزائر، العودة إلى النصوص

¹ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن - دراسة تحليلية وتقييمية، مرجع سابق، ص ص: 187-188.

وفي حالة غياب هذه الأخيرة، فإن منح العملات الأجنبية مرتبط بحصول الجهة الطالبة على رخصة مسبقا.

المطلب الثاني: قابلية التحويل الكلي للدينار بين المعارضة والتأييد

بعد أن اعتمدت الجزائر القابلية الجارية للتحويل بداية من سنة 1991، وبعد الارتفاع الكبير الذي عرفته احتياطات الصرف بداية من سنة 2000 (حيث بلغت عتبة 200 مليار دولار سنة 2014)، فقد بدأت الآراء تتجه صوب التوجه إلى القابلية الكاملة لتحويل الدينار وذلك بهدف الاستفادة من مزايا هذا التوجه خاصة ما ينعكس عنه من تقليص لدور السوق الموازي، إلا أن هذا الرأي المؤيد والمناهي لضرورة التحول إلى القابلية الكاملة للتحويل واجهته من جهة أخرى آراء معارضة ترى أن الدينار غير جاهز اليوم للتوجه إلى التحويل الكامل لما في ذلك من خطر على قيمة العملة المحلية خاصة في ظل انخفاض احتياطات الصرف بعد أزمة البترول التي شهدها العالم سنة 2014 والتي أدت إلى تآكل احتياطات الصرف في الجزائر.

أولا: مؤيدي قابلية التحويل الكلي للدينار (التعويم الحر)

يرى العديد من الاقتصاديين أن التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، حيث يرى البعض أن حتمية التوجه التدريجي نحو التعويم حتمية تفرض نفسها، لما تمكنه سياسة التحرير من الاستفادة من مزايا العولمة المالية،¹

فيما فضل الباحثان اسماعيل صاري ورشيد سعيداني في مقالهما المنشورة في مجلة معهد العلوم الاقتصادية لسنة 2021 والموسومة بـ "نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي" أن أفضل نظام صرف للجزائر هو اتباع التعويم المدار باعتباره النظام الأقرب لنظام التعويم الحر (والذي لا تستطيع حسب رأيه الجزائر بتبنيه في الفترة الحالية كون الدينار عملة غير مطلوبة دوليا مما يجعله غير مؤهل للتعويم الحر مقابل العملات الأخرى)، حيث أن نظام التعويم المدار يمتاز بقدر من المرونة في أسعار الصرف لكن مع مخاطر أقل وأزمات أخف مع القدرة على الامتصاص الجزئي للصدمات.

¹ بن حاسين بن عمر، جديدين لحسن، مرجع سابق، ص: 297.

ثانيا: معارضي قابلية التحويل الكلي للدينار

تتحفظ بعض الأوساط الاجتماعية والسياسية على إجراء تحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل بشكل كلي من خلال تبني نظام التعويم الحر للعملة الوطنية، حيث يرى الباحث أن سياسة التحويل الكلي للدينار غير قادرة على معالجة التسعيرة في سوق الصرف بل يجب معالجة هذه الأخيرة من خلال البحث عن أساليب من شأنها تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على خلق الثروة وتنويع الانتاج،¹ هذا من وجهة نظره قادر على التصدي لأي انهيار لقيمة الدينار أثناء التوجه به صوب القابلية الكاملة للتحويل.

إن الاستفادة من مزايا العولمة المالية وانفتاح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي اليوم مرتبط بشكل أساسي بتحرير سعر صرف العملة المحلية، حيث أن سياسة الصرف التي تتبعها الجزائر اليوم من دعم لعملتها الوطنية عن طريق استنزاف لمواردها من العملة الصعبة دون أن يقابلها مصادر متنوعة للزيادة في احتياطات الصرف سيؤدي في نهاية المطاف إلى الإجماع عن التخلي عن دعم الدينار بمجرد تراجع هذه الاحتياطات، أي أنها ستتبع نظام التعويم الحر مجبرة، وهو ما يؤدي إلى انهيار لقيمة العملة (كونها غير مستعدة لهذا التعويم)، لذلك على السلطات النقدية اليوم المبادرة بتبني نظام التعويم الحر مخيرة غير مجبرة.

ثالثا: مدى جاهزية الدينار في التوجه إلى القابلية الكاملة للتحويل

إن الدينار الجزائري اليوم يعرف وجهتي نظر مختلفتين، فمنهم من يرى في تحرير سعر صرف الدينار الحل الأمثل للخروج من حالة التهاوي التي يعرفها الدينار، ومنهم من يرى من هذه الخطوة أنها مغامرة خاسرة في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وعجز الموازنة العامة، ولفض هذا الاشتباك وجب اسقاط شروط قابلية العملة للتحويل (والتي تم التطرق لها في الصفحة 49) على الدينار الجزائري لمعرفة مدى جاهزيته اليوم في تبني هذه الخطوة.

¹ Messar Moncef, op;tic, p:52.

جدول رقم (26): مدى جاهزية الدينار للتوجه صوب قابلية التحويل

الملاحظات	مكانة الدينار الجزائري من هذه الشروط	شروط الواجب توفرها للتوجه بالعملة صوب قابلية التحويل
إن علاوة الصرف الموازي فاقت 50%، أي أن الدينار في السوق الرسمي بعيد كل البعد عن سعره التوازني.	سعر صرف رسمي = 136 دج/دولار سعر صرف موازي = 209 دج/دولار فرق = 73 دج	1- وجود سعر صرف حقيقي
تقف الجزائر على احتياطات جد معتبرة من احتياطي الصرف الأجنبي.	48.88 مليار (2020)	2- توفر الدولة على احتياطات كافية من النقد الأجنبي
هناك حرية مقيدة في تحرير الأسعار في الجزائر.	لا يتدخل المشرع الجزائري في تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق إلا تلك التي تستهلك على نطاق واسع.	3- تحرير الأسعار
تعتبر نسبة التجارة من الناتج المحلي جيد إلى حد ما.	التجارة الخارجية من الناتج المحلي = 45% (2020)	4- تحرير التجارة الخارجية

المصدر: البنك الدولي.

من خلال تحليل معطيات الجدول يلاحظ مايلي:

- 1- بالنسبة لشروط وجود سعر صرف حقيقي: فالدينار الجزائري اليوم بعيد كل البعد عن قيمته الحقيقية، وبالتالي يجب العمل على تخفيض قيمة الدينار في السوق الرسمي وتقريبه شيئاً فشيئاً للسعر الموازي، وذلك بهدف انجاح السياسات التي من شأنها استقطاب الأموال من السوق الموازي إلى المنظومة المصرفية.
- 2- بالنسبة لتوفر الدولة على احتياطات كافية من النقد الأجنبي: بالمقارنة مع كل من مصر تركيا والمغرب والتي تقف كل منهم على 24.28، 77.89، 31.03 مليار دولار على التوالي، وتعتبر عملات هذه الدول قابلة للتحويل أكثر من الدينار الجزائري، وبالتالي فإنه يمكن القول أن الجزائر أفضل بكثير من هذه الدول وبالتالي يمكنها تبني هذه الخطوة.
- 3- بالنسبة لتحرير الأسعار: فالجزائر عملت في السنوات الأخيرة على رفع الدعم على الكثير من المنتجات وحررت أسعارها، لكن أبقى الدعم على المنتجات التي تستهلك على نطاق

واسع وذلك للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، لكن يتوجب رفع الدعم على كافة الأسعار مع منح امتيازات للفئة محدودة الدخل وذلك من خلال إعادة توزيع هذه الإعانة على هذه الفئة دون تحرير أسعار السلع وذلك بهدف وصول الإعانة إلا لمن يستحقها.

4- بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية: فالجزائر اليوم ولحد من الواردات وتشجيع الانتاج الوطني قامت بمنع استيراد العديد من المنتجات وذلك بهدف توجيه الاستثمار المحلي لها، تعتبر هذه الخطوة جيدة على المدى القصير حيث تسمح برفع الانتاج الوطني من جهة والمحافظة على احتياطات الصرف من جهة أخرى، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بجودة المنتجات وذلك من أجل رفع الحظر على الاستيراد في المدى المتوسط والسماح للمنافسة بين المنتجات المحلية والأجنبية.

تعمل السلطات الوطنية جاهدة لتحقيق شروط التوجه إلى انشاء قابلية تحويل الدينار، لكن قبل ذلك عليها البحث عن مصادر من شأنها الرفع من احتياطات الصرف من جهة (لمواجهة طلبات التحويل) والبحث عن طرق لزيادة الطلب على الدينار من جهة أخرى، حتى تضمن النجاح في تبنيتها لنظام التعويم مسايرة لمتطلبات العولة المالية وما يترتب عنها من آثار إيجابية، هذا من جهة، وضمان استقرار عملتها المحلية وحمائتها من الانهيار أمام مختلف العملات الأجنبية من خلال زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية (وهو ما يرفع من قيمة العملة بشكل آلي) من جهة أخرى.

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يمكن للسلطات الوطنية القيام بها من أجل زيادة احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وزيادة الطلب على الدينار في الأسواق العالمية، بهدف التوجه للقابلية الكاملة لتحويل الدينار بكل أريحية، ومن بين هذه الاقتراحات نذكر:

◀ تنويع الصادرات خارج المحروقات: فطالما أن الجزائر تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي ووحيد تقريبا للحصول على العملة الصعبة، فهذا يعرقل من التوجه صوب القابلية الكاملة لتحويل الدينار، كون الزيادة في احتياطات الصرف تتوقف على سعر بيع المحروقات في الأسواق الدولية وهذا متغير غير قابل للتحكم فيه من قبل السلطات الوطنية، أما إذا كانت الصادرات متنوعة فهذا يؤدي إلى تنويع مصادر الحصول على

العملة الصعبة، ومثال ذلك الدخول في سلاسل القيمة العالمية التي من شأنها جلب الاستثمارات الأجنبية، زيادة الصادرات... إلخ وبالتالي زيادة مصادر العملة الصعبة.

◀ الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي والذي يعتبر الثروة الحقيقية للاقتصاد الجزائري وهي بديلة لثروة البترول حيث تتوفر الجزائر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الغير مستغلة بشكل كامل، كما أن لتوفر الموارد المائية وتنوعها على غرار الموارد المطرية والسدود والأنهار وكذا الموارد الجوفية كل هذا يؤدي حسن استغلاله إلى امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض منه إلى التصدير.

◀ اهتمت الجزائر منذ استقلالها بتطوير الصناعات الطاقوية على غرار البترول والغاز إلا أنه من الأجدر الاهتمام بالصناعات الخفيفة والتحويلية التي من شأنها اشباع الحاجات الأساسية للفرد الجزائري وتقليل حجم الواردات وتصدير الفائض منه، بالإضافة إلى أنها صناعات لا تحتاج رؤوس أموال ضخمة ولا كفاءات انتاج عالية مثال صناعة الألبسة الجاهزة .

◀ تشجيع القطاع السياحي: إن تهميش هذا القطاع فيه خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني، لما تملكه الجزائر من امكانيات خاصة الطبيعية منها، لذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع وترقيته من أجل جلب أكبر عدد من السياح الأجانب، ومثال ذلك انشاء مرافق سياحية ورياضية وترفيهية ذات جودة عالية بمدينة جانت لجلب السياح الأجانب.

◀ جلب تحويلات المهاجرين الجزائريين في الخارج: تعتبر تحويلات الجزائريين هي الأضعف في دول المغرب العربي، فعلى الرغم من وجود أكثر من سبعة ملايين جزائري مقيمين في الخارج بصفة قانونية إلا أن تحويلاتهم قدرت في حدود 2.2 مليار دولار، مقارنة مع تونس والمغرب التي تبلغ تحويلات مهاجريهما 7.4 مليار دولار سنويا¹ وبالتالي وجب فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، من أجل تسهيل عملية استقطاب الأموال من الجالية الجزائرية.

¹ علي باحي، الجزائر تغازل مغتربيهما بفتح فروع لبنوكها في الخارج، مقال منشور على الموقع: independentarabia.com بتاريخ: 25 سبتمبر 2020، أطلع عليه يوم: 2021/09/10، على الساعة: 5:14.

◀ وضع رقابة صارمة على فواتير الاستيراد: فتضخيم الفواتير من الأسباب الرئيسة لهروب العملة الصعبة من السوق الرسمي واستغلالها في السوق الموازي، لذلك وجب وضع رقابة صارمة وإجراءات ردعية للحد من مثل هذه الممارسات.

◀ الرفع من مستوى الانتاج المحلي: بهدف إحلال الواردات من جهة وتوجيه الفائض للتصدير من جهة أخرى، وهو ما يحافظ على احتياطات الدولة من العملة الصعبة وزيادتها إن أمكن، ومثال على ذلك تشجيع وعصرنة القطاع الزراعي والتوجه إلى الصناعات التحويلية.

◀ زيادة جودة المنتجات المحلية الموجهة للتصدير: كالتمور والصناعات التقليدية وغيرها بهدف زيادة الطلب على هذه المنتجات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يحمي سعر صرف العملة من الانهيار.

وبالتالي فالتوجه صوب القابلة الكاملة لتحويل الدينار يستلزم من السلطات الوطنية اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شأنها إنجاح هذا التوجه، ومنع انهيار القيمة الخارجية للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات الأجنبية الأخرى، وسيتم في المطب الموالى القيام بدراسة تحليلية لمدى إمكانية سياسة قابلية تحويل الدينار التي تبنتها الجزائر بداية من سنة 1991 في التقريب بين سعر الصرف الرسمي والموازي في ظل مختلف التدابير والاصلاحات التي اتخذتها الحكومة.

المطلب الثالث: تحليل أثر قابلية تحويل الدينار في التوحيد بين سعر الصرف الرسمي والموازي

بعد التعرض في المباحث السابقة إلى مختلف أنظمة الصرف التي تبنتها الجزائر منذ إنشائها لعملتها الوطنية، والأسباب التي أدت إلى تطور نشاط سوق الصرف الموازي وانتشاره، واقتراح قابلية تحويل الدينار كحل نظري من شأنه أن يقلص من حجم المعاملات في هذه السوق، جاء الوقت لدراسة مدى مساهمة الاجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية لجعل الدينار قابل للتحويل في التقريب بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وذلك من خلال دراسة تحليلية لسعر الصرف في كلى السوقين، في ظل نظام التثبيت (حيث الدينار غير قابل للتحويل)، ونظام التعويم المدار (حيث قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي).

أولاً: وضعية سعر الصرف الرسمي والموازي في ظل نظام التثبيت

استمر اتباع السلطات النقدية لنظام الصرف الثابت لمدة ثلاث عقود كاملة، بداية من تثبيت الدينار بالفرنك الفرنسي سنة 1964 إلى غاية تخلي السلطات النقدية عن نظام التثبيت وتبني نظام جلسات التثبيت سنة 1994، والذي كان بداية التحول إلى نظام التعويم المدار للدينار، والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري في ظل هذا النظام.

جدول رقم (27): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل عدم قابلية تحويل الدينار

الوحدة: دينار / فرنك فرنسي

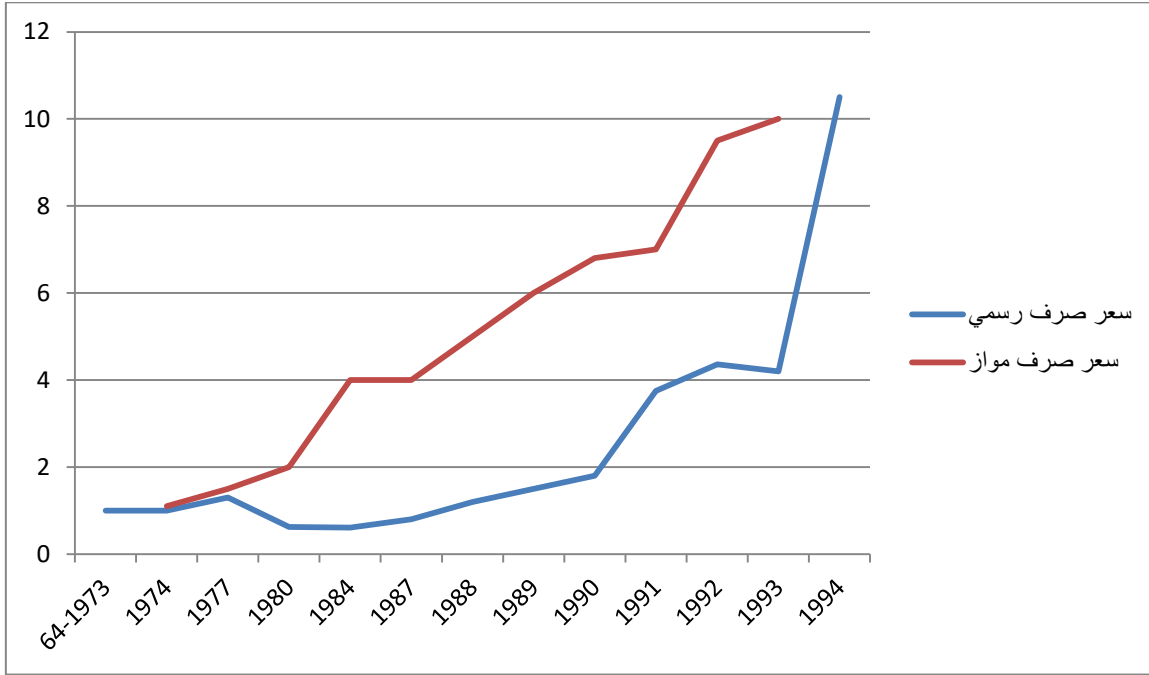
السنوات	1973-64	1974	1977	1980	1984	1987	1988
سعر صرف رسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.61	0.80	1.2
سعر صرف موازي	-	1.1	1.5	2.0	4.0	4.0	5.0
علاوة الصرف الموازي	-	% 10	% 15.38	% 222.58	% 555.73	% 400	% 316.66
تصنيف س.ص.م	-	1	2	3	3	3	3
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	/
سعر صرف رسمي	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5	/
سعر صرف موازي	6.00	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5	/
علاوة الصرف الموازي	% 300	% 277.77	% 86.66	% 117.88	% 138.09	% 19.04	/
تصنيف س.ص.م	3	3	3	3	3	2	/

المصدر: مراكشي حياة، ملياني حكيم، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية -دراسة التجربة التركية-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 09، العدد 16 مكرر (جانفي 2019)، ص: 186.

بورحلي خالد، مرجع سابق، ص: 68.

تميزت الفترة التي سبقت سنة 1974 بعدم وجود سعر صرف موازي، وكنتيجة للقيود المفروض من قبل السلطات الوطنية والاجراءات التقييدية في تحويل العملة المحلية أدى إلى ظهور وانتشار عمليات الصرف الموازية ما نتج عنها وجود سعر صرف موازي يعطي صورة حقيقية لقيمة العملة الوطنية، ويمكن تحويل الجدول رقم (27) إلى الشكل البياني التالي:

شكل رقم (19): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل عدم قابلية التحويل



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (27).

من خلال الجدول رقم (27) والشكل أعلاه نلاحظ، أنه خلال الفترة 1974-1989 عرف سعر صرف الدينار الجزائري استقرارا مقابل الفرنك الفرنسي في السوق الرسمي، وهذا يرجع للتدخل الكبير من قبل البنك المركزي للمحافظة على قيمة العملة المحلية، هذا التدخل انعكس بشكل سلبي على قيمة الدينار، حيث سجل هذا الأخير قيمة أعلى من قيمته الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع كبير في سعر الصرف في السوق الموازي، حيث ارتفع من 1.1 دج/FF سنة 1974 إلى 6 دج/FF سنة 1989 أي بمعدل ارتفاع حوالي 445%، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية التي عان منها الاقتصاد الجزائري والتي كانت لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت معها عائدات التصدير انخفاضاً حاداً ما دفع بالسلطات الوطنية إلى زيادة القيود المفروضة على الاستيراد وتعزيز ضوابط الرقابة على الصرف الأجنبي، فكانت هذه القيود عائقاً أمام تلبية احتياجات النقد الأجنبي للمقيمين في السوق الرسمي، ما أدى إلى توسع ظاهرة أسواق الصرف الموازية لتلبية كافة الطلبات على النقد الأجنبي.

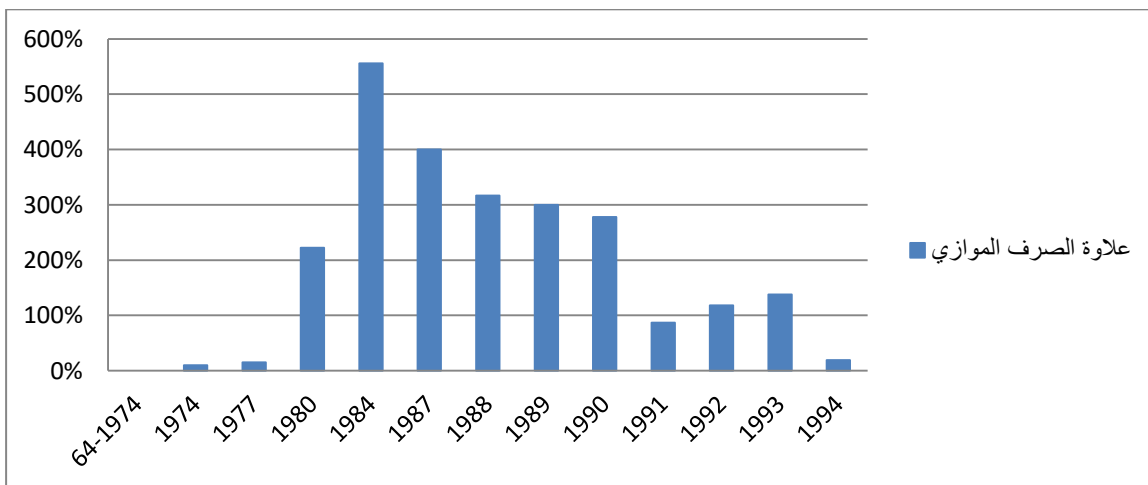
كما يلاحظ أنه بعد سنة 1987 عرف سعر الصرف الرسمي ارتفاع ملحوظ، وهذا يعود لسياسة التخفيضات المتتالية التي قامت بها السلطات الوطنية بهدف القضاء على سعر الصرف الموازي،

كما قامت سنة 1991 بتبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كل هذا أدى إلى انتقال سعر الصرف في السوق الرسمي من 0.8 دج/FF سنة 1987 إلى 4.13 دج/FF سنة 1991 وهذا نظرا لزيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الرسمي، وقد قامت في نفس السنة بإقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار ما أدى إلى التقارب بين سعر الصرف الرسمي والموازي، حيث انخفض الفارق من 4.5 سنة 1989 إلى 3.25 سنة 1991، وعلى الرغم من تطبيق الجزائر لقابلية التحويل الجزئي للدينار إلا أن سنوات 1992 و 1993 شهدت ارتفاع كبير لسعر الصرف الموازي، ويعود ذلك إلى الصعوبة الكبيرة التي يواجهها المتعاملون في تحويل أموالهم في السوق الرسمي ما أدى بهم إلى اللجوء مرة أخرى إلى السوق الموازي حيث وصل سعر الصرف إلى 9.5 دج/FF و 10 دج/FF على التوالي، وهكذا اتسعت الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي أكثر.

أما سنة 1994 وبعد أن قامت الجزائر بتطبيق نظام جلسات التثبيت وتخفيض الدينار بحوالي 50% من قيمته، حيث وصل سعر صرف الدينار مقابل الفرنك إلى 10.5 دج/FF في السوق الرسمي، فقد استطاعت بذلك بلوغ الهدف المنشود من هذه الخطوة، حيث استطاعت تخفيض الفرق بين السعر الرسمي والموازي للدينار إلى 2 نقطة بعد أن كان هذا الفارق 5.8 نقطة في السنة التي قبلها.

والشكل الموالي يوضح تطور علاوة الصرف الموازي خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (20): تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1974-1994



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (27).

تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في علاوة الصرف الموازي، حيث فاقت سنة 1984 نسبة 500% ويعود ذلك للعديد من الأسباب لعل أهمها:

- ◀ الرقابة الصارمة المفروضة على النقد الأجنبي منذ سنة 1963.
 - ◀ ندرة العملة الصعبة لدى المنظومة المصرفية وعدم قابلية تحويل الدينار.
 - ◀ ارتفاع حصيلة الأموال المحولة من الخارج من قبل المهاجرين الجزائريين.
- كل هذا كان من شأنه توسيع الفجوة بين السعريين في السوق الرسمي والسوق الموازي.

ومع بداية تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي للدينار تحضيرا للتحويل نحو اقتصاد السوق فقد عرفت علاوة الصرف الموازي تراجع ملحوظ، حيث وصلت سنة 1994 إلى 19.04% وذلك تزامنا مع تخفيض الدينار بأكثر من 50% في السوق الرسمي ليصل إلى 12.5 دج/FF في السوق الموازي مقابل 10.5 دج/FF في السوق الرسمي، وقد صنفت سوق الصرف الموازي خلال الفترة 1994-64 بأنها سوق مرتفعة علاوة الصرف حيث يرمز لها بالرمز 3 إلا في بعض السنوات كسنة 1974 التي كانت فيها علاوة الصرف 10% وبالتالي صنفت سوق الصرف الموازي بأنها ذات سيولة منخفضة وسنتي 1977 و1994 أين كانت علاوة الصرف أقل من 50% وبالتالي صنفت سوق الصرف الموازي بأنها متوسطة العلاوة.

ثانيا: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار في ظل نظام التعويم المدار

صرحت الجزائر رسميا باتباع نظام التعويم المدار سنة 1995 ليبدأ العمل الفعلي به سنة 1996 إلى غاية اليوم، وفيما يلي جدول يوضح تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في ظل هذا النظام.

جدول رقم (28): تطور سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي في ظل قابلية الدينار للتحويل

الوحدة: دينار/ أورو *فرنك فرنسي

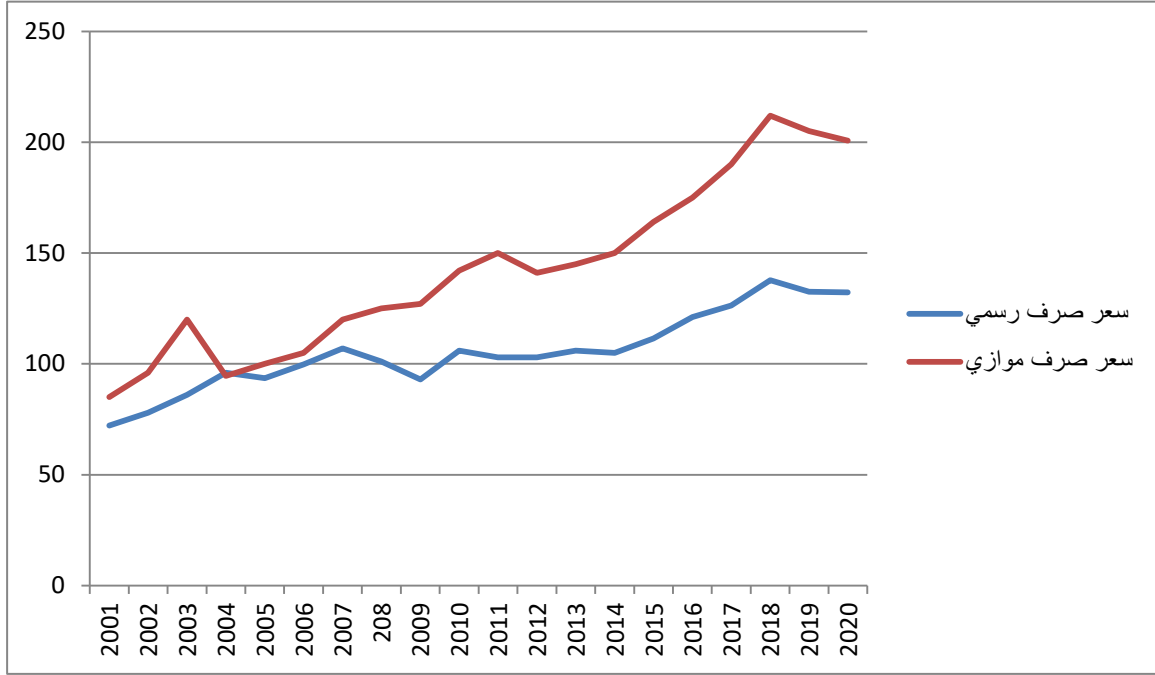
2004	2003	2002	2001	2000*	1996*	السنوات
96	86	78	72.25	10.80	10.71	سعر صرف رسمي
94.5	120	96	85	12.50	14.206	سعر صرف موازي
%-1.56	%39.53	%23.07	%17.64	%15.74	%32.64	علاوة الصرف الموازي
-	2	2	2	2	2	تصنيف سوق الصرف الموازي
2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
106	93	101	107	99.70	93.60	سعر صرف رسمي
142	127	125	120	105	100	سعر صرف موازي
%33.96	%36.55	%23.76	%12.14	%5.31	%6.83	علاوة الصرف الموازي
2	2	2	2	1	1	تصنيف سوق الصرف الموازي
2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
121.18	111.44	105	106	103	103	سعر صرف رسمي
175	164	150	145	141	150	سعر صرف موازي
%44.41	%47.16	%42.85	%36.79	%36.89	%45.63	علاوة الصرف الموازي
2	2	2	2	2	2	تصنيف سوق الصرف الموازي
/	/	2020	2019	2018	2017	السنوات
/	/	132.28	132.61	137.69	126.32	سعر صرف رسمي
/	/	200.71	205	212	190	سعر صرف موازي
/	/	%51.73	%54.58	%53.96	%50.41	علاوة الصرف الموازي
/	/	3	3	3	3	تصنيف سوق الصرف الموازي

المصدر: مراكشي حياة، ملياني حكيم، مرجع سابق، ص: 187.

والشكل الموالي يوضح تطور سعري الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال الفترة

2020-2001.

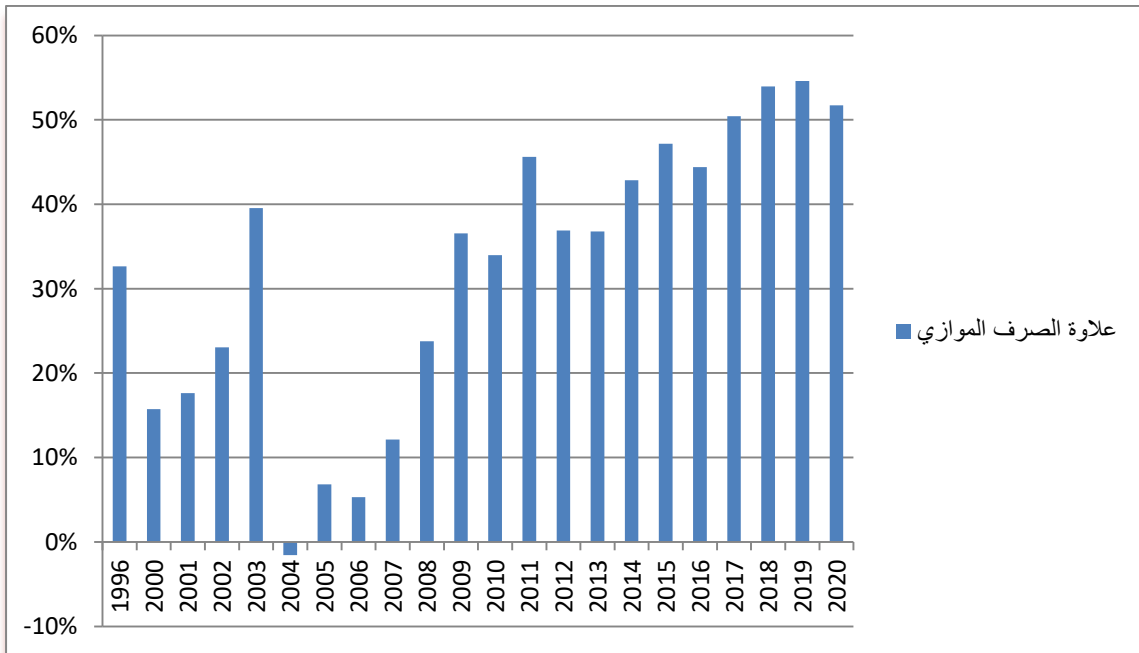
شكل رقم (21): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة 2001-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (28).

أما فيما يخص علاوة الصرف الموازي فيمكن تمثيلها بالمخطط التالي:

شكل رقم (22): تطور علاوة الصرف الموازي خلال الفترة 2001-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (28).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (28) والشكل رقم (22) المبين أعلاه، استمرارية التقارب بين سعر الصرف الرسمي والموازي بعد إنشاء سوق صرف بيني سنة 1996 وتطبيق فعلي لقابلية تحويل الدينار الجزائري والتوجه بسياسة الصرف صوب التحرير الجزئي، كما ساهم دخول العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) حيز التداول سنة 2001، تقليص الفارق بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي، حيث استطاعت المنظومة المصرفية جذب العملات الصعبة المتداولة خارج النظام المصرفي من أجل تحويلها إلى العملة الموحدة الجديدة، فصنفت سوق الصرف الموازي خلال هذه الفترة بأنها سوق متوسطة أو منخفضة العلاوة.

سجلت سنة 2004 انخفاض محسوس في سعر الصرف الموازي حيث انتقل من 120 دج/FF سنة 2003 إلى 94.5 دج/FF سنة 2004، مقلصا بذلك علاوة الصرف من 39.53% إلى -1.56%، ويعود ذلك بالأساس إلى القانون الذي أصدرته الحكومة بمنع استيراد السيارات من الخارج والذي أدى إلى نقص الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي إضافة إلى رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دينار، وقد استطاعت الجزائر خلال الفترة 2001-2007 المحافظة على استقرار سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي، ويعود ذلك إلى التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار في السوق الرسمي إضافة إلى القروض المستندية التي كانت تمنحها البنوك التجارية للأعوان الاقتصادية والتي تسمح لهم بالحصول على العملة الصعبة لتمويل التجارة الخارجية، كما أن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في الأسواق الجزائرية كان لها دور في تقليص حجم الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازية.

بداية من سنة 2008 وكنتيجة للأزمة المالية العالمية فقد عرفت علاوة الصرف الموازي في الجزائر منحنى تصاعدي، فبدأت الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي تتسع شيئاً فشيئاً، حيث أن تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ساهم في انعاش الطلب على الأورو في السوق الموازي كما ساهم الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 2014 إلى انخفاض حجم احتياطات الصرف للجزائر ما ساهم في الرفع من علاوة الصرف الموازي حيث صنفت سوق الصرف الموازي منذ 2017 إلى غاية 2020 بأنها سوق مرتفعة العلاوة.

وقد عرف الدينار في كل من سنة 2019 و 2020 تحسنا طفيفا في قيمته مقابل الأورو والدولار، ويعود ذلك لتأثير جائحة (كوفيد-19) على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المالي، حيث انخفض الطلب على العملات الأجنبية بهدف السفر أو الحج أو الدراسة في الخارج سواء على مستوى السوق الرسمي أو السوق الموازي ما أدى إلى ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري مقابل هذه العملات.

من خلال ما سبق، يتضح أنه وعلى الرغم من الاجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية الجزائرية بهدف التحويل من نظام صرف ثابت إلى نظام التعويم المدار، والتعليمات التي سنتها بهدف التوجه بالدينار صوب القابلية الجزئية للتحويل بهدف القضاء على الفارق بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي للقضاء على الآثار السلبية لهذا الأخير على الاقتصاد الوطني وقيمة العملة المحلية، إلا أنها لم تتجح إلى يومنا هذا في الحد من النشاط الموازي في السوق السوداء للصرف، فبقيت هذه السوق قائمة إلى يومنا هذا يتم فيها ممارسة نشاط الصرف بشكل علني، ويعود ذلك للعديد من الأسباب لعل أبرزها:

◀ عدم وجود مكاتب للصرف في الجزائر على الرغم من سن قانون يسمح بفتح هذه المكاتب منذ سنة 1996، إلا أن الشروط التعجيزية في فتح مثل هذه المكاتب والبيروقراطية الممارسة من قبل الجهات المعنية على الراغبين في تبني هذا النشاط حال دون تمكنهم من ذلك، ومن بين هذه الشروط نذكر:¹

- الاعلان عن المبالغ المحتفظ بها من العملة الصعبة.
- العمل بشكل دائم مع المؤسسات المالية والمصرفية للدولة.
- الخضوع لدفع الضريبة.
- ليس لها الحق في تحديد سعر صرف العملة.
- عدم تجاوز ربحهم 1%.

◀ اقتصار عملية تحويل العملة إلا على المؤسسات المصرفية، حيث أدى ذلك إلى حدوث ضغط كبير على هذه المؤسسات التي تفنقر في الأساس إلى احتياطات كافية من العملة

¹ Si Tahar Amira, Abrika Belaid, op;tic, p 519.

- الصعبة وهو ما يحول دون نجاح عملية الطلب على تحويل العملة في المنظومة المصرفية، وبالتالي البحث عن سبل أخرى للحصول على النقد الأجنبي.
- ◀ منح حق استيراد سيارة من الخارج لكل مجاهد جزائري كل خمسة سنوات دون مرافقتها بحق الصرف، ما يجعل من السوق الموازي الحل الأمثل لذلك.
- ◀ منح 15000 دج كمنحة سفر للخارج مرة كل سنة في ظل التدهور المستمر لقيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأخرى دون تعديل لهذا المبلغ، وهو ما يجعل من اللجوء إلى السوق الموازي أمر حتمي بالنسبة للمسافرين.
- ◀ عدم تطبيق فعلي لسياسة تحرير الدينار الجزائري، وذلك نظرا لاقتران مصادر العملة الصعبة إلا على قطاع المحروقات، الأمر الذي يؤدي إلى تخوف السلطات النقدية من تطبيق فعلي لقابلية تحويل الدينار نظرا لتذبذب العائد من هذا القطاع.
- ◀ غياب القوانين والضرب بيد من حديد على كل من يمارس نشاط موازي للعملة مع مراعات توفير قابلية التحويل في السوق الرسمي.
- ◀ عدم فعالية الرقابة الممارسة على فواتير الاستيراد التي تعتبر من أهم مصادر تمويل السوق الموازي للصرف.
- ◀ عدم وجود اجراءات تهدف إلى استقطاب تحويلات لأموال المهاجرين الجزائريين في الخارج بدل تحويلها في السوق الموازي.
- كل هذه الأسباب وغيرها كان من شأنها أن تبقي على السوق الموازي للصرف في الجزائر قائمة إلى يومنا هذا، وأن لا يكون لسياسة التحرير الجزئي للدينار الأثر البالغ في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي سيتم التعرف على آثار هذه السياسة على الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الرابع: آثار تحرير سعر صرف الدينار على الوضعية الاقتصادية في الجزائر

يترتب على تحرير سعر صرف أي عملة في العالم جملة من الآثار الإيجابية، وذلك بناء على الأهداف التي تسعى السلطات الوطنية تحقيقها من جراء هذا التحرير، إلا أن هذا الأخير لا يخلو من بعض التأثيرات الجانبية على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد.

والجزائر كغيرها من الدول فقد سعت من خلال تحريرها لسعر صرف عملتها وجعلها قابلة للتحويل الجزئي إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وقيمة العملة المحلية بالدرجة الأولى، وبالتأكيد فقد يترتب عنها تأثيرات على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض للأهداف والنتائج المترتبة على تحرير سعر صرف الدينار وجعله قابل للتحويل منذ سنة 1990.

أولاً: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار

كان هدف السلطات النقدية في الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التي أدخلتها على نظام صرف الدينار الجزائري وتحويله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائم نوعاً ما، هو تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها إعادة بعث الحيوية للنشاط الاقتصادي، خاصة بعد الأزمة التي عاشها الاقتصاد الوطني على إثر انهيار أسعار البترول أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وبالتالي فقد كان لتحرير سعر صرف الدينار جملة من الأبعاد الاقتصادية يمكن ذكرها فيما يلي:¹

- ◀ تقريب الدينار من قيمته الحقيقية من خلال القضاء على الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي وذلك عن طريق التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار في السوق الرسمي.
- ◀ الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق السماح للبنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتكثيف عمليات التحويل والصرف بسعر صرف قريب من السعر المتداول على مستوى السوق الموازية، وهو ما يسمح باستقطاب الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق (السوق الرسمي) وتحويل ما بحوزتهم من عملات صعبة بما أن السعر الممنوح في البنوك هو نفسه أو قريب من السعر المتداول في السوق السوداء.
- ◀ إن السماح بتحويل الدينار إلى مختلف العملات الأجنبية الأخرى من شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها، وذلك نظراً لانخفاض تكلفة إقامة المشاريع

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص ص: 38-39.

- الاستثمارية هذا من جهة، والقدرة على تحويل الأرباح من جهة أخرى (مع مراعات مناخ الاستثمار).
- ◀ تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها بالنسبة للسائح الأجنبي مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.
- ◀ انخفاض الواردات غير الأساسية بسبب ارتفاع قيمتها وبالتالي ترشيد الاستهلاك الوطني.
- ◀ تحسين وضعية الميزان التجاري عن طريق تخفيض الواردات من السلع غير الضرورية بسبب ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وزيادة الصادرات نتيجة زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بسبب انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية.
- ◀ تؤدي انخفاض أسعار المنتجات المحلية بالعملة الأجنبية إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمية، ما ينتج عنه زيادة الطلب الخارجي عليها، وهو ما يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي في الجزائر.
- ◀ يسمح تحرير سعر صرف الدينار بزيادة حجم احتياطات الصرف من النقد الأجنبي وذلك بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وهو ما يعطي فسحة للسلطات العمومية بالاستغلال هذه الاحتياطات في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في الاقتصاد الوطني.
- ◀ الكشف عن الوضعية الحقيقية لقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتوج المحلي بالنسبة للأجنبي، وذلك من خلال إمكانية زيادة الطلب على المنتجات المحلية (نظرا لانخفاض سعرها بالعملة الأجنبية) وبالتالي فهي تحظى بقبول من طرف المستهلك الأجنبي، أما في حال بقاء الطلب على المنتج على حاله فهذا دليل على عدم تقبل المستهلك الأجنبي لهذا المنتج وبالتالي فعلى السلطات المعنية تطوير وتحسين من جودته.
- ◀ تفعيل وتنشيط السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذه السوق.
- ◀ تخفيض الضغوط التضخمية وذلك عن طريق تخفيض الواردات من السلع غير الضرورية وإحلالها بمنتجات ذات صنع محلي ما يزيد من الانتاج الوطني، وبالتالي انخفاض تكاليف هذه المنتجات الذي يؤثر بدوره على استقرار الأسعار في الداخل.

- ◀ تقليص ضغوط المضاربة على العملة الوطنية بحيث أن جزء كبير من المتعاملين سيتوجهون إلى السوق الرسمي لتحويل أموالهم بما أن السعر فيها يخضع لآلية العرض والطلب شأنه شأن السوق الموازي، وبالتالي تتقلص عمليات المضاربة التي تأتي من شراء العملة الوطنية من السوق الرسمي بسعر منخفض وبيعها بأعلى سعر في السوق الموازي.
- ◀ تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانقلبت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو بعض قطاعاته.
- ◀ الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا نتيجة إمكانية الحصول على العملة بكل حرية ودون أي قيود على دخولها أو خروجها.
- ◀ تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية، فبما أن العملة قابلة للتحويل فهذا يعني حرية دخول وخروج الأموال بهدف الاستثمار.
- ◀ السماح للدينار بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر بكل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني، دون أي تدخلات لتوجيهه بما يخدم أي جهة على حساب الأخرى.
- ◀ تقليص هوامش الربح الكبير والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- ◀ العمل على تعزيز وتسهيل خطى الاندماج والشراكة مع أطراف خارجية، وذلك راجع لأريحية هذه الأطراف في التعامل مع الجزائر بما أن عملتهم تعكس القدرة الحقيقية لاقتصادها وكذا إمكانية تحويل العملات فيما بينها بكل حرية.
- ◀ المساهمة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الانتاج الإحلالي للواردات، وذلك نظرا لزيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي.
- ◀ تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي، باعتبار أن بعض المنتجات ستكون كاسحة للسوق الوطني دون غيرها من المنتجات الأجنبية (السلع الكمالية).
- ◀ إلزام المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير بشأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة.

◀ تشجيع المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.
 إن نجاح الدولة في تحقيق الأهداف المسطرة من عملية تحويل الدينار الجزائري، يتوقف على مدى امكانياتها في توفير بيئة مناسبة تسمح بتبادل الدينار مع مختلف العملات دون أن يؤثر هذا التبادل على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وقيمة العملة بصفة خاصة، لذلك فهناك شروط يجب توفرها لنجاح سياسة التحويل الكلي للدينار والتي تتمثل فيما يلي:¹

◀ تحقيق توازن داخلي من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية سليمة وذلك بهدف تقادي الضغوط التضخمية المفرطة التي تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
 ◀ السماح لقوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل مختلف العملات الأجنبية دون قيود وذلك بهدف تحقيق التوازن المالي الخارجي.
 ◀ توفر احتياطات كافية من العملة الصعبة التي تسمح للبلاد بامتصاص مختلف الصدمات الداخلية أو الخارجية دون العودة إلى الأخذ بالقيود أثناء تصحيح السياسة المحلية أو سعر الصرف.

◀ تحرير نظام الحوافز للسماح بأن ينتقل الأثر الإيجابي لقابلية التحويل على تخصيص الموارد إلى بقية الاقتصاد.

ولتحقيق الأهداف المسطرة من عملية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري فقد عملت الجزائر جاهدة لتوفير البيئة المناسبة لإنجاح هذا التوجه وذلك من خلال سنها للعديد من القوانين والتشريعات التي تؤيد عملية التحرير بدءا من إنشاء سوق صرف بيني مرورا بالترخيص بفتح مكاتب لصرف العملة وكذا تقليص حجم الرقابة على الصرف الأجنبي، كما أن الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية ساعد في تنامي احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر وهو الأمر الذي ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز ثقة السلطات الوطنية في تبني مثل هذه الخطوة، وفيما يلي عرض لبعض متغيرات الاقتصاد الوطني خلال فترة التحرير مع تحليل لأثر هذا الأخير على تطور هذه المتغيرات.

¹ آيت يحيى سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سابق، ص ص: 164-165.

ثانيا: الآثار المترتبة على قابلية تحويل الدينار الجزائري

لم تستطع السلطات الوطنية تحقيق الهدف الأسمى من عملية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري وجعله قابل للتحويل الجزئي وهو التقريب بين سعري الصرف في السوقين الرسمي والموازي وذلك كما تم التطرق له في المطلب السابق، وبالتالي فدراسة أثر هذه السياسة على المتغيرات الرئيسة للاقتصاد الوطني كان ضروريا لمعرفة ما إن استطاعت التوفيق في تحقيق بعض الأهداف الأخرى، والجدول الموالي يوضح أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التوجه بالدينار صوب قابلية التحويل الجزئي.

جدول رقم (29): تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال مرحلة تحرير سعر الصرف.

السنة	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الوحدة (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي الوحدة (مليار دولار)	احتياطات الصرف مطروحا منها الذهب الوحدة (مليار دولار)	التضخم %	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
1990	*	62.05	0.72	16.70	8.96
1991	*	45.72	1.49	25.90	18.47
1992	*	48.00	1.46	31.70	21.84
1993	*	48.95	1.47	20.50	23.35
1994	*	42.54	2.67	29.00	35.06
1995	*	41.76	2.01	29.80	47.66
1996	0.270	46.94	4.24	18.70	54.75
1997	0.260	48.18	8.05	5.70	57.51
1998	0.606	48.19	6.85	5.00	58.74
1999	0.291	48.64	4.53	2.60	66.57
2000	0.280	54.79	12.02	0.30	75.26
2001	1.11	54.74	18.08	4.20	77.22
2002	1.06	56.76	23.24	1.40	79.68
2003	0.637	67.86	33.13	4.30	77.39
2004	0.884	85.33	43.25	4.00	72.06
2005	1.16	103.20	56.30	1.40	73.28
2006	1.84	117.03	77.91	2.30	72.65
2007	1.69	134.98	110.32	3.70	69.29
2008	2.64	171.00	143.24	4.90	64.58
2009	2.75	137.21	149.04	5.70	72.65
2010	2.30	161.21	162.61	3.90	74.39
2011	2.57	200.01	182.82	4.50	72.94
2012	1.50	209.06	191.30	8.90	77.54
2013	1.69	209.76	194.71	3.30	79.37

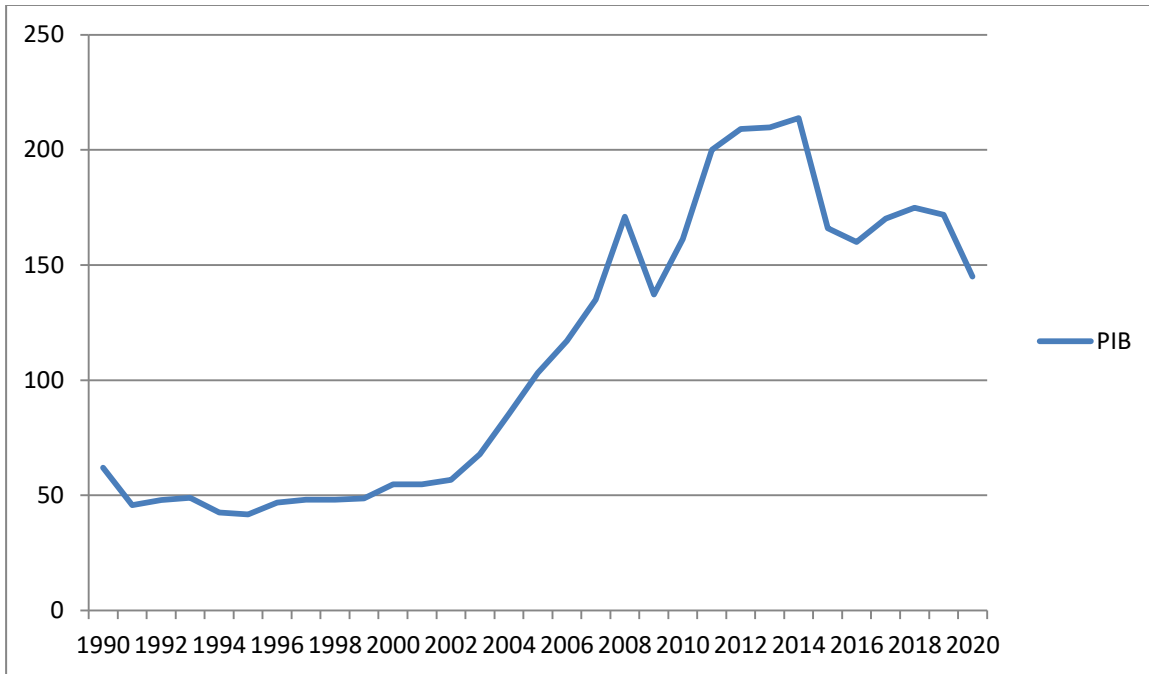
80.58	2.90	179.62	213.81	1.50	2014
100.69	4.80	144.68	165.98	0.537-	2015
109.44	6.40	114.39	160.03	1.64	2016
110.97	5.60	97.61	170.10	1.23	2017
116.59	4.30	80.23	174.91	1.47	2018
119.35	2.00	63.30	171.77	1.38	2019
126.78	2.40	48.88	145.01	1.13	2020

المصدر: البنك الدولي

*: قيم تكاد تكون معدومة

1- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى الناتج المحلي الإجمالي

شكل رقم (23): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020-90.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (29).

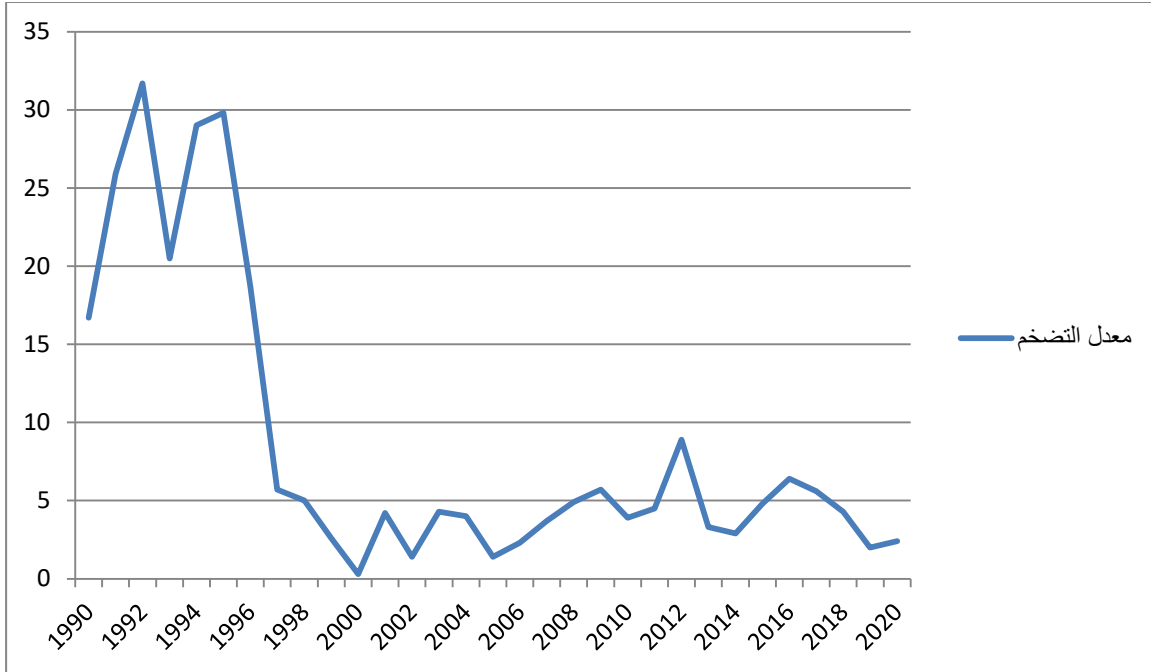
من خلال قيم الجدول رقم (29) والشكل أعلاه، نلاحظ أن لتخفيض قيمة الدينار الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر، وذلك كون التخفيض يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية ومنه زيادة الصادرات بالدينار، فقد عرف الناتج تحسنا ملحوظا طيل فترة الدراسة إلا في الحالات التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي من أزمات على غرار الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على الاقتصاد العالمي وبالتالي فقد تأثر الناتج المحلي للجزائر سنة 2009 وانخفض من 171.00 مليار دولار سنة 2008 إلى 137.21 مليار دولار سنة

2009 وذلك بفعل الانكماش الحاصل على مستوى الطلب العالمي سواء على المنتجات المحلية أو على مستوى الطلب على المحروقات، كما سجلت الفترة بعد أزمة البترول لسنة 2014 انكماش في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وذلك نظرا لانخفاض حصة الصادرات البترولية بعد أن عرفت أسعار هذا الأخير تهاويا كبيرا في الأسواق الدولية.

كما سجلت سنة 2020 انكماش آخر على مستوى الناتج المحلي حيث انخفض من 171.77 مليار دولار سنة 2019 إلى 145.01 مليار دولار سنة 2020 ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي عصفت بالعالم في نهاية سنة 2019 والتي أدت إلى حدوث انكماش على مستوى الاقتصاد العالمي.

2- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى التضخم

شكل رقم (24): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2020-90



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (29).

عرفت بداية التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم، حيث سجلت الفترة 1996-90 معدلات تضخم تتكون من رقمين، وهي المرحلة التي بدأت فيها الجزائر تطبيق سياسة التحرير الجزئي للدينار، فقد أدت التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار إلى زيادة معدلات التضخم ويعود ذلك إلى عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية وهو ما يفسر عدم قدرة سياسة

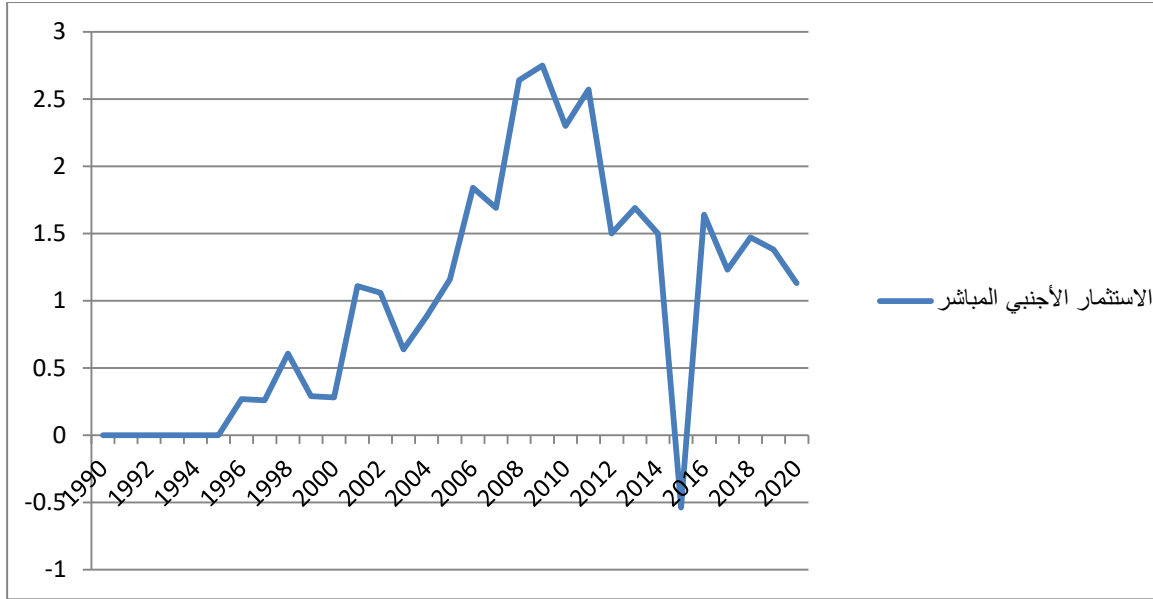
تخفيض الدينار التي انتهجتها السلطات الوطنية في تخفيض قيمة الواردات والتي تم التطرق لها في الجدول رقم (14).

منذ سنة 1997 ومع بداية التطبيق الفعلي لقابلية تحويل الدينار، بحيث تم تفعيل سوق الصرف البيئي سنة 1996 ورخص بنك الجزائر للمسافرين إلى الخارج تحويل مبلغ سنوي محدد سنة 1997، كل هذا ساهم في انخفاض معدلات التضخم حيث سجلت 5.70% سنة 1997 ووصلت سنة 2000 إلى 0.30%.

عرفت سنة 2001 وما تلاها ارتفاع في معدلات التضخم ويعود ذلك إلى الزيادة في أجور ومرتببات موظفي الوظيفة العمومي، كما أن الانخفاضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري دون أن يقابلها أي تحسن على مستوى الإنتاج الوطني كان من شأنه الرفع من أسعار المنتجات في الداخل سواء المستوردة منها أو المحلية، كما ساهم انخفاض أسعار البترول وتدهور احتياطات الصرف بعد أزمة البترول لسنة 2014 على وضعية ميزان المدفوعات إلى ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى، فبعد أن سجلت سنة 2014 معدل تضخم 2.9% عرفت سنوات 2015، 2016، 2017 معدلات 4.8%، 6.4%، 5.6% على التوالي، ويعود ذلك إلى سياسة التمويل غير التقليدي التي انتهجتها السلطات الوطنية بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية حيث كان له أثر مباشر في زيادة معدلات التضخم نظرا لعدم وجود مقابل انتاجي للكتلة النقدية الجديدة، كما سجلت سنوات 2019 و 2020 انخفاض في معدل التضخم وهو راجع إلى الانكماش الحاصل على مستوى الاقتصاد العالمي بفعل تأثيرات جائحة كوفيد-19.

3- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على مستوى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل رقم (25): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2020.



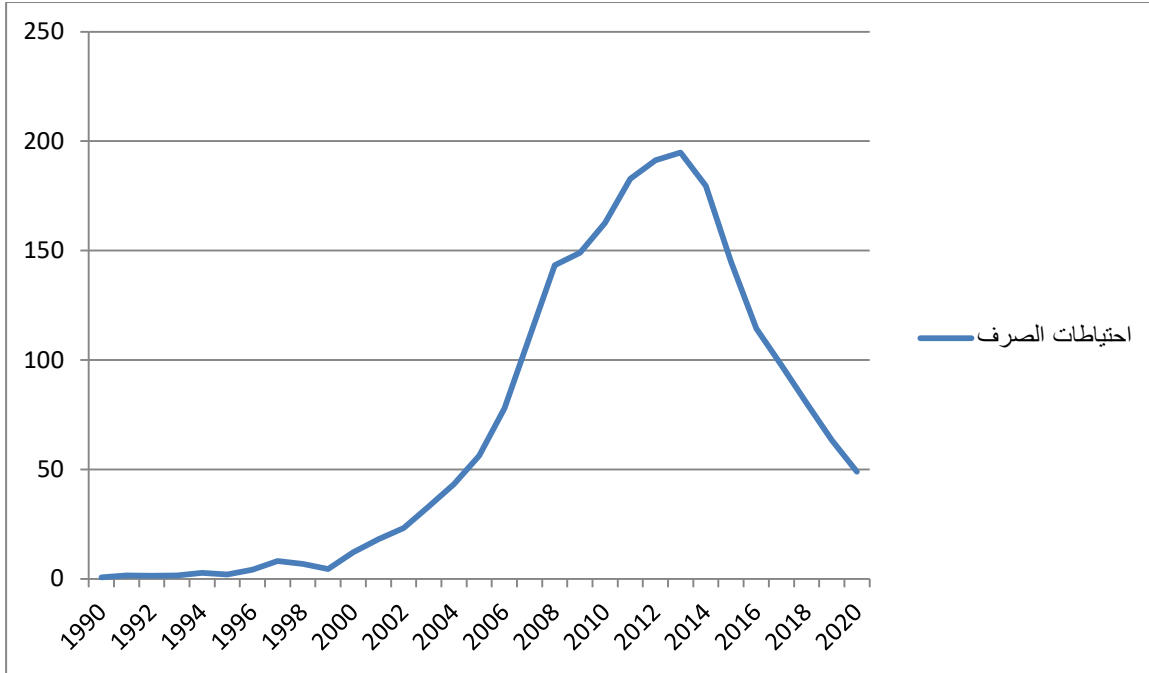
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (29).

تميزت فترة الدراسة بتسجيل منحنى تصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث حققت هذه الأخيرة مستويات مقبولة منه، فالفترة من 1991-1995 سجلت غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي حيث سجل مستويات متدنية جدا ويعود ذلك إلى تقادم أزمة المديونية وخدمة الدين خلال هذه الفترة، كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك كان له أثر سلبي في جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى أن سياسة الصرف التي كانت تنتهجها الجزائر من رقابة صارمة على النقد الأجنبي كانت سياسة منفرة للاستثمارات الأجنبية.

في حين سجلت سنوات ما بعد 1996 ارتفاع في حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، وعلى الرغم من أن سياسة الصرف ليست المحفز القوي لجذب هذه الاستثمارات إلا أنه كان لها التأثير الإيجابي في جذب مزيد من الاستثمارات إلى الجزائر نظرا لسريان سياسة قابلية تحويل الدينار ابتداء من سنة 1996.

4- تداعيات تحويل الدينار الجزائري على حجم احتياطات الصرف الأجنبي

شكل رقم (26): تطور احتياطات الصرف خلال الفترة 2020-90.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (29).

عرفت احتياطات الصرف منحنى تصاعدي إلى غاية سنة 2014، حيث أثرت أزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بشكل سلبي على احتياطات الصرف في الجزائر التي بدأت تعرف تآكل سنة تلوى الأخرى، وبالتالي فيمكن القول أن لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري أثر إيجابي في زيادة حجم احتياطات الصرف، ويرجع ذلك إلى انخفاض التدخل الكبير للبنك المركزي في السوق النقدي لحماية ودعم العملة الوطنية، إلى أن الانخفاضات الحادة التي حصلت سنة 2014 في أسعار البترول والتي أثرت على التوازن الخارجي للجزائر ألزم على البنك المركزي التدخل وبقوة لحماية العملة الوطنية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال استغلاله لاحتياطات الصرف وهو ما يمكن تفسيره بالتآكل الكبير لهذه الاحتياطات في فترة وجيزة من الزمن.

ثالثا: التعليق على نتائج الدراسة

◀ على الرغم من كل الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية بهدف القضاء على الفارق بين السعريين في السوقين الرسمي والموازي إلا أنها لم تستطع النجاح في ذلك وهو ما تم دراسته بالتفصيل في المطلب السابق، ويعود السبب الرئيسي لذلك هو عدم تحرير سوق

- الصرف الرسمي كما يصرح به بنك الجزائر، فبقيت هذه السوق تعمل في إطار مقيد وبالتالي لا يمكنها إعطاء القيمة الحقيقية للدينار كما هو في السوق الموازي.
- ◀ لم تتمكن الجزائر من الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي والسبب في ذلك هو عملية تضخيم الفواتير التي يقوم بها المستوردون، والتي تجعلهم يتحصلون على عملات صعبة تفوق احتياجاتهم من الجهاز المصرفي وبيعها بسعر أعلى في السوق الموازي.
- ◀ بقي قطاع السياحة مهماشا في الجزائر على الرغم من الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، وهو من أبرز القطاعات التي تسمح بتمويل السوق المصرفي بالعملة الصعبة، إلا أن نقص مكاتب الصرف أثر سلبا في استقطاب السياح فالسائح الأجنبي عند دخوله أرض الوطن لا يجد مكاتب لتحويل ما لديه من عملة صعبة.
- ◀ على الرغم من تصريح السلطات الوطنية بأنها تتبع نظام التعويم المدار للدينار إلا أن احتياطات الصرف دائما ما ارتبطت ارتفاعها أو انخفاضها بسعر البترول في الأسواق العالمية، فالفترة التي عرفت فيها أسعار المحروقات ارتفاعا شهدت احتياطات الصرف في الجزائر ارتفاعا حيث بلغت ما يقارب 200 مليار دولار سنة 2014 ومع انخفاض أسعار المحروقات فقد عرفت احتياطات الصرف تآكل كبير.
- ◀ يتضح أن التضخم لم يتأثر بدرجة أولى بمعدل صرف الدينار الجزائري، فهذا الأخير لم يؤدي دوره بقوة في مكافحة التضخم، فقد أصبحت التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار تؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم المستورد بما أنها لم تستطع تقليص حجم الواردات كما تملية نظرية المرونات لميزان المدفوعات.
- ◀ نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يتأثر بدرجة أقل بانخفاض قيمة العملة، فهذه الأخيرة يكون لها دور فعال إلا في حال كانت أسعار المحروقات مرتفعة في الأسواق الدولية أما إذا ما انخفضت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فلا يكون لانخفاض قيمة العملة إي أثر إيجابي على الناتج المحلي كون أن الطلب على المحروقات التي تصدر بالدولار في الجزائر يفوق الطلب على باقي السلع المصدرة الأخرى.
- ◀ استطاعت سياسة التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري والتوجه به صوب قابلية التحويل إلى جذب قدر معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما يجده المستثمر من

حماية لأصوله وحقوقه المالية، غير أن غياب المناخ الاستثماري المناسب أبقى على حجم ضئيل لهذه الاستثمارات والتي توجه معظمها لقطاع المحروقات.

◀ لم تتمكن سياسة تحرير الدينار الجزائري من تنشيط السوق المالي في الجزائر، وذلك راجع إلى عدم وجود سوق مالي أصلا كما هو في بقية بلدان العالم.

◀ باعتبار أن صادرات الجزائر أغلبها من البترول والغاز الطبيعي والذي يتم تحديد سعرهما بالدولار الأمريكي في الأسواق الدولية، فإن سياسة الصرف لن يكون لها الأثر البالغ على أغلبية المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني إن لم نقل كلها.

خلاصة الفصل

اتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن الممارسات الإدارية في مجال تحديد سعر صرف الدينار الجزائري هي السبب الرئيسي في نشوء سوق الصرف الموازي للعملة الصعبة، وذلك نظرا لإعطاء الدينار قيمة أعلى بكثير من قيمته الحقيقية حيث لم تكن تعكس بأي شكل من الأشكال أداء الاقتصاد الوطني، وما زاد من انتشار هذه السوق وتوسعها هو الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على صرف الدينار في السوق الرسمي، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل، ونتيجة للأثار السلبية التي ترتبت على قيمة العملة المحلية والاقتصاد الوطني من جراء هذه الممارسات، فقد سعت السلطات الوطنية جاهدة للبحث عن حلول لهذه المشكلة، فقامت بداية من سنة 1987 بتبني سياسة التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية في السوق الرسمي، كما قامت سنة 1991 بالتحويل إلى القابلية الجارية لتحويل الدينار، ثم قامت سنة 1995 بتصريح رسمي عن تغيير نظام صرفها من نظام الصرف الثابت إلى نظام صرف مدار، يسمح لقوى العرض والطلب بالتدخل بشكل مباشر في تحديد سعر صرف العملة المحلية مع تدخل طفيف من قبل بنك الجزائر للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة المحلية، كل هذه الاجراءات كانت تصب في إطار التقريب بين سعر الصرف الرسمي والموازي للقضاء على السوق الموازي للصرف وما يترتب عليه من آثار سلبية، وقد اتضح من خلال الدراسة التحليلية لمدى مساهمة قابلية تحويل الدينار في توحيد سعري الصرف الرسمي والموازي أن معظم الاجراءات لم تأتي بثمارها على مستوى تقليص دور السوق الموازي الذي لا يزال قائم إلى غاية اليوم، واتضح أن هذه الاجراءات تكون ذات جدوى إلا سنة صدورها ثم تعود الممارسات الموازية كما كانت عليه وأكثر، ويعود ذلك بالأساس للممارسات البيروقراطية الموجودة على مستوى البنوك المحلية، وضعف القوانين والتعليمات الصادرة وعدم مطابقتها للواقع، وعدم القابلية الكاملة في تحويل الدينار، كل هذا يعرقل من عملية القضاء على سوق الصرف الموازي. ولكي تنجح الجزائر في إصابة الهدف الرئيسي من خلال اتخاذها لإجراء قابلية تحويل عملتها الوطنية، عليها أولا وضع دراسة دقيقة لمختلف امكانياتها وكيفية تطويرها وهو ما تم اقتراحه في المطلب الثالث من المبحث الأخير لهذا الفصل، كما يجب عليها الاستفادة من تجارب الدول الناجحة التي سبقتها في تحقيق هذا الهدف على غرار تركيا مصر والمغ

الخاتمة العامة

على الرغم من أن الأصل في نظام سعر الصرف هو نظام الصرف الثابت الذي ساد لفترة طويلة من الزمن إلى غاية انهيار نظام بروتن وودز، إلا أن صندوق النقد الدولي تمكن من فرض نظام التعويم وجعله هو النظام الأكثر انتشارا على مستوى دول العالم، بحيث انقسمت هذه الأخيرة إلى قطبين منها من فضل البقاء ضمن نظام التثبيت الذي تعتبره الملاذ الآمن لعملتها ومنها من فضلت التوجه إلى نظام الصرف المرن الذي يسمح لها بمواكبة التطورات التي طرأت على مستوى المبادلات المالية والتجارية الدولية بهدف الاستفادة من مزايا العولمة المالية والتجارية، ولفرض نظام التعويم كنظام صرف عالمي قام صندوق النقد الدولي بفرض جملة من الشروط على الدول مفادها أنه: على كل دولة تريد الاستفادة من تمويل من الصندوق عليها أن تتوجه تدريجيا لتحرير سعر صرف عملتها وجعلها قابلة للتحويل، على إثر ذلك، قامت العديد من دول العالم وبطلب من صندوق النقد الدولي بتبني نظام الصرف المرن مجبرة بهدف التحول إلى اقتصاد السوق والاستفادة من مزايا العولمة المالية والتجارية.

إن التوجه صوب قابلية التحويل وتحرير أسعار الصرف يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية، فتختار كل دولة الهدف الذي ترمي إليه من خلال تحريرها لسعر صرفها، حيث تشاركت كل من تركيا مصر والمغرب والعديد من الدول الأخرى في هدف توحيد سعر الصرف من خلال تبنيتها لأنظمة صرف عائمة وذلك بهدف القضاء على تعددية سعر الصرف داخل الدولة والذي من شأنه استقطاب الحجم الهائل من الأموال المتداولة على مستوى الأسواق الموازية للصرف نحو الأسواق الرسمية بهدف المحافظة على قيمة العملة المحلية ورفع احتياطات الصرف الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات... إلخ، وهو ما يعتبر من أبرز الأهداف التي ترمي إليها الدول (وخاصة النامية) من خلال التوجه إلى قابلية تحويل عملتها.

والجزائر كغيرها من هذه الدول، توجهت إلى تبني نظام التعويم مجبرة بطلب من صندوق النقد الدولي وذلك بهدف الحصول على التمويل اللازم للخروج من أزمة انهيار أسعار البترول التي شهدها العالم سنة 1986، فقامت بالتوجه التدريجي إلى تحرير سعر صرف الدينار وإنشاء قابلية تحويل جزئي سنة 1996 وكان هدفها الأبرز هو جذب سعر الصرف الرسمي للسعر الموازي بهدف الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، فعرف سعر الصرف الرسمي انخفاضا متتالية كان

من شأنها تقريبه من السعر المتداول في السوق الموازي، إلا أن الإجراءات التقييدية والقوانين التعسفية بالإضافة إلى البيروقراطية في المؤسسات المصرفية حالت دون تحقيق هذا الهدف .

على ضوء ما سبق، نستنتج أنه على الرغم من أن قابلية تحويل الدينار الجزائري من شأنها الحد من نشاط الصرف الموازي إلا أنها لا تشكل المتغير التعديلي الوحيد، بل أنه يتعين على السلطات المحلية تكثيف جهودها للرفع من مؤهلاتها التي تسمح لها بالدفاع التلقائي عن قيمة العملة الوطنية.

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال ما سبق، وانطلاقاً من الاشكالية العامة للبحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات، وبعد التمحيص الجيد لموضوع البحث يمكن اختبار صحة هذه الفرضيات من عدمها.

1- الفرضية الرئيسية

والتي مفادها أن قابلية تحويل الدينار الجزائري تساهم في الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي لكن لا يمكنها القضاء عليه نهائياً، فقد بين الجدول رقم (28/27) أنه على الرغم من التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري في السوق الرسمي إلا أنه لم تتمكن هذه السياسة في القضاء على سعر الصرف الموازي طيل الفترة المدروسة حتى سنة 2004 والتي سجل فيها سعر الصرف الرسمي لأول مرة معدل أقل من سعر الصرف في السوق الموازي، وذلك يرجع إلى أن سوق الصرف الموازي يعرف بعض الأنشطة الغير شرعية كتنبييض الأموال والتي لا يمكن لها أن تندثر بسبب انخفاض سعر الصرف في السوق الرسمي، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية، فإن قابلية تحويل الدينار من شأنها الحد فقط من نشاط الصرف الموازي لا القضاء عليه.

2- الفرضيات الفرعية

◀ على الرغم من تصريح بنك الجزائر الحالية باتباع نظام الصرف المدار منذ بداية تسعينات القرن الماضي إلى أن تحركات احتياطات الصرف لا تتماشى في كثير من الأحيان مع البيانات المسجلة لميزان المدفوعات، وهو ما يبين أن الفرضية التي مفادها أن نظام

◀ الصرف المعمول به على تداول الدينار الجزائري يتفق مع تصريحات بنك الجزائر هي فرضية خاطئة.

◀ على الرغم من كافة الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية في مكافحة السوق الموازي إلا أن هذا الأخير بقي قائما طيل فترة الدراسة، ويعود ذلك للعديد من الأسباب لعل أبرزها هي ظاهرة الخوف من التعويم التي يعيشها نظام الصرف في الجزائر والذي يحول دون تطبيق فعلي للإجراءات المنصوص عليها قانونا وهو ما يثب صحة الفرضة التي مفادها أن الجهود المبذولة من طرف السلطات الوطنية لم تتمكن من القضاء على السوق الموازي للصرف الأجنبي.

ثانيا: نتائج البحث

من خلال الدراسة التحليلية لموضوع اشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء إلى سوق الصرف الموازي -دروس مستفادة من بعض التجارب الدولية-، والذي قسمت فيه الخطة إلى ثلاث فصول: فصل أول يتناول أبعديات أنظمة الصرف الدولية وأهم التقسيمات التي جاء بها صندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى ظاهرة الخوف من التعويم التي يظن غالبية الباحثين أن الاقتصاد الجزائري يعاني منها، و فصل ثاني خصص لدراسة معمقة لأسواق الصرف الموازية مع الإشارة إلى بعض النماذج التي استطاعت تقليص دور هذه السوق في فترة معين من الزمن ومدى امكانية استفادة الجزائر من تجارب هذه الدول، أما الفصل الأخير فقد خصص بالكامل لدراسة كل ما هو متعلق بسعر الصرف ونظام الصرف في الجزائر وإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار السوق الموازي وتحليل مدى امكانية التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل ودوره في الحد من النشاط الموازي لسوق الصرف، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

◀ أثبتت التجربة في الجزائر بين سنتي 62-1963، أنه على الرغم من تطبيق حرية كاملة للتجارة الخارجية وحركية تامة لرؤوس الأموال وقابلية تحويل العملة، إلا أن هشاشة الاقتصاد وبالأخص ضعف الجهاز الانتاجي يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التحرير. إن نجاح سياسة تثبيت العملة تستلزم دراسة مفصلة لقيم التكافئ بين العملات، حيث أن التثبيت العشوائي ينتج عنه نتائج عكسية لما هو متوقع من عملية

التثبيت، وذلك كما حصل للجزائر عند تثبيتها لقيمة الدينار بقيمة مساوية للفرنك الفرنسي فنتج عنها انخفاض لقيمة الدينار مقابل أهم العملات التي تتعامل معها تجاريا نظرا لانخفاض أسعار الفرنك الفرنسي مقابل هذه العملات.

◀ إن التوجه لصندوق النقد الدولي هو ليس بالحل الأمثل في معظم الأحيان، فعلى السلطات الوطنية العمل على إيجاد حلول داخلية بديلة من شأنها علاج اختلالات الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري وامكانياته المتاحة، بدل الاعتماد على وصفة ترشح لكل الدول دون أدنى مراعاة لخصوصياتها.

◀ اثبتت التجربة سواء مع الجزائر أو مصر بأن سياسة التخفيضات المتتالية في قيمة العملة بهدف التقريب بين السعيرين الرسمي والموازي هي سياسة غير ناجحة في كثير من الأحيان، حيث أنه سرعان ما يعود الفارق إلى الاتساع مرة أخرى بمجرد أن يثبت السعر الرسمي عند مستوى معين، فكلما بقي السعر بعيد عن آلية العرض والطلب في السوق الرسمي كلما بقيت الحاجة إلى وجود سوق موازي يعطي قيمة أقرب للحقيقية.

◀ إن سياسة المرونات التي اتبعتها الجزائر سنوات 86-1993 بهدف احلال الواردات وزيادة الصادرات وذلك من خلال التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية لم تأتي بثمارها على الجهتين، حيث أن ضعف الجهاز الانتاجي أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على توفير منتجات محلية بدل المنتجات المستوردة وبالتالي عدم قدرته في احلال الواردات، وكذا أدى ضعف الجهاز الانتاج إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني في انتاج منتجات قابلة للتصدير غير المحروقات التي بقيت تمثل 98% من صادرات الجزائر.

◀ بقي نظام الصرف في الجزائر محل جدال، حيث لم يعرف إلى الآن أي نظام تتبع، فعلى الرغم من تصريح السلطات النقدية بأن الجزائر تتبع نظام التعويم المدار، وأن الدينار قابل للتحويل الجزئي، إلى أن المتمعن في تحركات بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد يرى أن التغيير الغير مبرر لبعض هذه المتغيرات في بعض السنوات يتنافى مع مبدأ التعويم المدار، وبالتالي فالجزائر في كثير من الأحيان تتبع أنظمة ثابتة وفي أحيان أخرى تتبع نظام التعويم وبالتالي يمكن الجزم أن الجزائر لا تزال تعيش ضمن ظاهرة الخوف من التعويم التي تحدث عنها صندوق النقد الدولي.

- ◀ إن التغييرات المتتالية في قوانين مراقبة الصرف وخاصة بعد التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 ما هي إلا نية حقيقة من قبل السلطات الوطنية في التخلي عن نظام مراقبة الصرف والتوجه التدريجي إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري.
- ◀ عرف نشاط السوق الموازي للصرف انتشارا واسعا في الجزائر خلال الفترة 80-1998 وهي الفترة التي عرفت صرامة في قوانين مراقبة الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن نظام الرقابة على الصرف هو السبب الأول في نشوء سوق الصرف وانتشاره في الجزائر كما في غيره من الدول على غرار مصر، تركيا والمغرب.
- ◀ على الرغم من السعي في تخفيف قوانين مراقبة الصرف من قبل السلطات الوطنية إلا أنها بقيت تعرف صرامة كبيرة مقارنة بغيرها في الدول العربية، وهو الأمر الذي حال دون إمكانية الحد من النشاط الموازي في الجزائري طيل فترة الدراسة.
- ◀ تعتبر بعض النصوص التشريعية التي ينص عليها القانون الجزائري بمثابة تصريح رسمي من طرف السلطات الرسمية بممارسة نشاط صرف موازي، على غرار قانون المنحة السياحية التي تعتبر هي الأقل مقارنة بالدول العربية، وقانون السماح للمجاهدين باستيراد السيارات من الخارج والتي لا يمنح معها حق الصرف من جهة رسمية.
- ◀ إن الجزائر اليوم لا ينقصها قوانين للتوجه بالدينار صوب قابلية التحويل والقضاء على سوق الصرف الموازي، بل ينقصها تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع فقط.
- ◀ إن غياب مكاتب الصرف في الجزائر حالت دون إمكانية تطبيق فعلي لقابلية التحويل الجزئي للدينار، وكذا البيروقراطية التي تمارس على مستوى البنوك العمومية كان لها الدور البارز على ضرورة البحث عن سبل أخرى للحصول على الاحتياجات من النقد الأجنبي.
- ◀ على الرغم من انحياز الطالبة لوجهات النظر المؤيدة بالتوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل، إلا أن الإمكانيات الحالية التي تقف عليها الجزائر لا تمكنها من اتخاذ هذه الخطوة.
- ◀ يعد الرفع من إنتاجية الاقتصاد الجزائري والخروج به من هيمنة قطاع المحروقات ضرورة حتمية يواجهها الاقتصاد الوطني اليوم من أجل إمكانية الخروج من ظاهرة الخوف من تعويم الدينار والتوجه به صوب قابلية التحويل بكل أريحية ودون أي قيود.

◀ إن أقرب إجراء يمكن اتخاذه من طرف الجهات المعنية في الجزائر اليوم للقضاء على السوق الموازي هو سياسة الردع باستخدام القوة على أمل تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني في السنوات القليلة القادمة والسماح بالتحريك الكلي للدينار في الأسواق الرسمية. من خلال كل ما سبق، نستنتج أن قابلية تحويل الدينار من شأنها الحد بدرجة عالية من نشاط الصرف في السوق الموازي وذلك مع بعض الاجراءات المصاحبة، إلا أنه ونظرا لعدم إمكانية التوجه بالدينار صوب القابلية الكاملة للتحويل في الفترة الحالية، فإن الحد من نشاط سوق الصرف الموازي يجب أن يكون من خلال سن مجموعة من القوانين الردعية لكل من يتعامل بالنقد الأجنبي بعيدا عن الجهات الرسمية وتطبيق هذه القوانين على أرض الواقع.

ثالثا: صعوبات البحث

إن معالجة موضوع بخصوص سعر الصرف يبدو للوهلة الأولى أنه متوفر بشكل كبير في المراجع، لكن الباحثة قد واجت بعض الصعوبات على غرار:

◀ شح كبير في المراجع وخاصة الكتب التي تتناول موضوع قابلية تحويل العملات.
◀ معالجة ظاهرة غير شرعية كسوق الصرف الموازي أدى إلى عدم وجود احصائيات رسمية دقيقة

حول هذه الظاهرة.

رابعا: المساهمة العلمية للبحث

تمكن هذا البحث من التوصل لبعض الحلول التي من شأنها الحد بشكل فعلي من نشاط الصرف في السوق الموازي، والمساهمة في رفع قيمة الدينار الجزائري التي تمكنه من الصمود أمام مختلف العملات الأجنبية الأخرى في حال تحريكه والتوجه به صوب القابلية الكاملة للتحويل.

خامسا: الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة من هذه الدراسة، وجب عليها تقديم جملة من التوصيات، وهي كالتالي:

- ◀ العمل على تنويع الانتاج في الاقتصاد الجزائري بهدف احلال الواردات (الحد من خروج العملة الصعبة) وتنويع الصادرات (توفير مصادر جديدة للحصول على العملة الصعبة).
- ◀ التصدي بيد من حديد لكل من يتعامل بالنقد الأجنبي خارج الإطار الرسمي.
- ◀ فتح مكاتب صرف وتوسيع نطاقها لتكون قريبة من المتعاملين بالصراف الأجنبي.
- ◀ مراقبة هامش الربح لمكاتب الصرف حتى لا تكون أسواق موازية بطريقة رسمية.
- ◀ لا تقتصر عمليات قابلية تحويل الدينار إلا على العمليات الجارية بل يجب أن تشمل على تحرير حساب رأس المال.
- ◀ تطوير المنظومة المصرفية وردع البيروقراطية في البنوك العمومية، وتخفيف اجراءات الصرف داخل البنوك.
- ◀ توفير صيغ من شأنها جذب أموال المهاجرين الجزائريين واستقطابها إلى المنظومة المصرفية، مما يعزز احتياطي النقد الأجنبي داخل البنوك الجزائرية والذي يسمح بدوره تلبية قدر معتبر من طلبات الصرف التي تجد في السوق الموازي ملاذها.
- ◀ رفع منحة السفر مع تشديد الرقابة على الوجهة الحقيقية لهذه المنحة.
- ◀ تعزيز الرقابة على فاتورات الاستيراد.
- ◀ مقابلة كل ترخيص بالاستيراد بترخيص بالصراف من طرف الهيئات الرسمية بما يعادل مبلغ الصفقة.

سادسا: الآفاق المستقبلية

- من خلال هذا البحث، يمكن طرح آفاق أخرى للدراسة تتمثل فيما يلي:
- ◀ اختيار أنسب نظام صرف للدينار الجزائري.
 - ◀ مدى مساهمة تغيير عملة الدينار الجزائري في استقطاب أموال السوق الموازي ومن ثم التخلص منه نهائيا.

قائمة المصادر

والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أيمن بن عبد الرحمن، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.
- 2- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر.
- 3- حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، دراسات في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، 1996.
- 4- خالد عبد الوهاب البنداري الياجوري، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، إتحاد الغرف العربية، أكتوبر 2016.
- 5- روبادو تاغويتا، غيلدا فيرناندز، سيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 2006.
- 6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، دون ذكر بلد النشر، 1998.
- 7- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004.
- 8- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر.
- 9- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989)، 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2012.
- 10- طالب عوض وارد، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2013.
- 11- عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، معهد الغدادة العامة، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية، 2019.

- 12- عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية ، مطبعة مزوار، الجزائر، مارس 2007.
- 13- علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2003.
- 14- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
- 15- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن، 2004.
- 16- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011.
- 17- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- 18- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2009.
- 19- محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010/2011.
- 20- مسعود مجيطة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
- 21- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 22- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، 2011.
- 23- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 24- هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، على الموقع: www.rsscra.com، 1429هـ.

- 25- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 26- الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ماي 2022.

ثانيا: المذكرات

- 1- آيت يحيى سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013/2014.
- 2- آيت يحيى سمير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2005/2006.
- 3- بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016.
- 4- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر -نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005/2006.
- 5- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2013.
- 6- بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- 7- بورحلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في

- العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018.
- 8- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.
- 9- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) - دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.
- 10- زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الباز، الجزائر، 2017/2019.
- 11- سعدي زهير، أثر أنظمة سعر الصرف على أداء السياسة النقدية في الدول النامية - دراسة تحليلية على حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.
- 12- سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 13- سيد امير زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (86-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.
- 14- عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية

- العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018.
- 15- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.
- 16- عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
- 17- قماش نجيب، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2020/2019.
- 18- قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- 19- ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- 20- المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرونكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.
- 21- مطهر سيف أحمد نصر، التقلب في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل وسبل مواجهته في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى السعودية، 2002/2001.

- 22- مفهوم بلفاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير علوم تجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.
- 23- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-04:2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، 2005.
- 24- نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

ثالثا: المقالات

- 1- أحمد بن خليفة، عزي خليفة، مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريس، تسمسيلات، الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017.
- 2- أسماء دردور، أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج ARDL، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- 3- اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد الأول، 2021.
- 4- آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 2011/09.
- 5- إيمان علي محفوظ العجوزة، الآثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، العدد 4، ديسمبر 2023.

- 6- بربري محمد أمين، ترقو محمد، اختيار نظام الصرف الأمثل وتحليل تدفقات رؤوس الأموال باستخدام معضلة " تثبيت- تعويم" -دراسة حالة الجزائر-، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد 25، ديسمبر 2018.
- 7- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7.
- 8- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 1، العدد 1.
- 9- بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، نصر الدين الشريف، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة اقتصاد مانجمنت، رقم 1، 2002.
- 10- بن حاسين بن امير، جديدين لحسن، أثر تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد رقم 01، يناير 2016.
- 11- بوتلجة عبد الناصر، بطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 1، ماي 2015.
- 12- بودية لحبيب، جلولي نسيم، اختيار نظام سعر الصرف بين النظرية التطبيقية التجريبية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 13- بورعدة حورية، رقيق أيسعد دريس، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه، 01 : N°، 11، Vol. 11، Revue Algérienne d'Economie de gestion، 2017.
- 14- بوعلي هشام، بن قدور علي، قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1980-2016)، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3.
- 15- دردوري لحسن، لقلطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، جامعة المسيلة، مارس 2017.
- 16- رمضان محمد، قوار الحبيب السعيد، المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، دون ذكر سنة النشر.

- 17- رنان راضية، دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000-2013)، Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 12، العدد 2.
- 18- روبادو تاغوبتا، غيلدا فيرنانديز، سيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 14.2006.
- 19- زهير سعدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام التكامل المشترك للفترة 1970-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 20- سعدي نعمان، تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه التنظيمية والقانونية الجزائر نمونجا، مجلة صوت القانون، العدد الرابع، أكتوبر 2015.
- 21- سلمى مميش، خالد طرطار، اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
- 22- سوكديف سينغ، دواعي التدخل في سوق الصرف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2023.
- 23- شريط صلاح الدين، عزي خليفة، إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، 32(01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- 24- عبد الحميد مرغيت، التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف: مدخل مقارنة (مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، ديسمبر 2013.
- 25- عبد الحميد مرغيت، الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: حافز أم عائق أمام متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الدولية، المجلد 2، العدد 3، أبريل 2014.

- 26- عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3(06)، سبتمبر 2015.
- 27- عبد القادر بوكريدي وآخرون، أثر احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار / اليورور في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2022.
- 28- عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021.
- 29- عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، الاصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2017.
- 30- عزوز علي، نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015.
- 31- عزي خليفة، غربي العيد، إمكانية تطبيق نظام الدولار الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدينار الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد: 01(2019).
- 32- علي عماد محمد أزهر، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي، Revue TADA MSA D-UNEG MU, VOL 2, N 1, Janvier 2022.
- 33- عمرو السيد زكي محمود، أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الثاني، المجلد الأول، ديسمبر 2017.
- 34- قارة ملاك، سوق الصرف الموازي في الجزائر واجراءات مكافحته دراسة حالة باعة العملات في السوق الموازية بمدينة قسنطينة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، 2022.
- 35- قارة ملاك، مخاطر سوق سعر الصرف الموازي على المؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد 20، عدد 1-2، 2009.

- 36- قدوري ياسين، مازري عبد الحفيظ، محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر (1970-2019)، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 09، العدد 02، 2022.
- 37- كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثيرات أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول "MENA" باستعمال معطيات panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/03.
- 38- ليندة بلحارث، طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مجلة معارف، السنة الثالثة، العدد 6.
- 39- مراكشي حياة، ملياني حكيم، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية -دراسة التجربة التركية-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 09، العدد 16 مكرر (جانفي 2019).
- 40- ميمش سلمى، خالد طرطار، اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
- 41- منصف مصار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 04، رقم 01.
- 42- هجير عدنان، زكي أمين، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعطن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 118، 2019.
- 43- وليد فرحاني، علي مكيد، مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري في ظل نظام الصرف المصرح به دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجد 6، عدد 1، 2020.
- 44- يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 70-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.

رابعاً: المداخلات

- 1- جهيدة جيلاني، لخضر تاج، مجد زرادنة، الرقابة على الصرف كأداة حمائية للتجارة الخارجية في ظل الأزمات العالمية: دراسة تحليلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول الافتراضي بعنوان: سياسة الحماية التجارية في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية في ظل الأوضاع الراهنة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.
- 2- عبد المجيد زعلاني، الرقابة على الصرف في الجزائر "جوانب تنظيمية وجزائية"، المؤتمر العالمي الثالث للقانونيين المصريين، القاهرة، مصر، ديسمبر 2002.
- 3- مجد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الوقائع والتحديات.

خامساً: القوانين

- 1- القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
- 2- نظام رقم 05/90 مؤرخ في 30 ديسمبر 1990، يتضمن لإقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار عن طريق توظيفات سنديّة، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادر بتاريخ: 21 أوت 1991.
- 3- نظام رقم 01-07 المؤرخ في 03 فيفري 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
- 4- التعليم رقم 04/14 المؤرخة في 29/09/2014 والمتعلقة بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.

سادساً: التقارير

- 1- تقرير بنك الجزائر.
- 2- تقرير البنك الدولي.
- 3- تقرير البنك العربي.

4- عبد اللطيف الجواهري (والي بنك المغرب)، إصلاح نظام الصرف، بنك المغرب، 17 جانفي 2018، ص: 12.

سابعا: المواقع الالكترونية

1- إيمان كيموش، عودة قوية لسوق السكوار، مقال منشور في جريدة الشروق، بتاريخ: 2021/05/21 على الموقع: echoroukonline.com ، تم زيارته بتاريخ: 2021/08/11 على الساعة 12:28.

2- ديفد ملباس، مشكلة سعر الصرف الموازي، البنك الدولي، <https://m.annabaa.org>، أطلع عليه يوم: 2023/08/15 على الساعة 21.27.

3- صابر بليدي، ساحة السكوار.. سوق للممنوعات في قلب الجزائر، مقال منشور في موقع جريدة العرب، بتاريخ: 2015/06/15 على الموقع: alarab.co.uk، تم زيارته بتاريخ: 2021/08/11 على الساعة 18:52.

4- علي يحيى، الجزائر تغازل مغربها بفتح فروع لبنوكها في الخارج، مقال منشور على الموقع: independentarabia.com، بتاريخ: 25 سبتمبر 2020، أطلع عليه يوم: 2021/09/10، على الساعة: 5:14.

المراجع باللغة الأجنبية

First: Books

- 1- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7^e édition, Pearson Education, France, 2006.
- 2- Albert Omdo Ossa, Economie monétaire internationale, University France.
- 3- Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Economie internationale, Commerce et macroeconomie, Manuel et Exercices corriges, 5^e edition, paris.
- 4- Miguel A.Kiguel, J.Saul Liwondo, Stephen O'Connell, parallel exchange rates in developing countries, 1997, new york. 1st edition, scholarly and reference division

Second: These

- 1- Fred R Glahe, An Empirical, **Study of the foreign- Exchange market: test of a theory**, international finance section, department of economics, Princeton university, 1967.
- 2- Ouamar Zohra , **les déterminants du choix du régime du change en Algérie**, En vu de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économiques, option : monnaie- finance-banque, faculté des sciences économiques commerciales et de gestion, université mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2016 .

Third: Article

- 1- Abdelkrim Boudjelal, **Les Régimes De Change Adoptés Par La Banque D'algérie : pour ou contre ?**, Les cahiers du cread, vol 37, n 01-2021.
- 2- Messar Moncef, **La convertibilité totale du dinar Algérien est-elle possible et souhaitable ?**, Revue des Science économiques de Gestion et de Commerce, N 27 ? VOL 2 ,2013.
- 3- Louis Kokas, **Les chances de la rétablir la convertibilité des monnaies et le canada**, L'Actualité économique ? VOL 31 , N 1 , Avril- Juin 1955.
- 4- Janvier d.Nkarunwiwa. **Exchange Rate Policy and the parallel market for foreign currency in Burundi**, AERC research paper 123.african Economic research, Nairobi, November, 2002.
- 5- Mohamed Abdelgany, **Determinants of Real Exchange Rate Evidence: from Egypt**, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, N 8, October 2020.
- 6- Amina Haoudi, Safae Ismaili, **Politique De Change et Convertibilité Du DIRHAM**, Finance & Finance international, N 21, Janvier 2021.
- 7- Afroune Nadia, Achouche Mohamed, **Analysis of the Relationship between the price of oil and the Algerian dinar's real exchange rate**, the journal of economics and finance, مجلد4, عدد2-2018, 2018.
- 8- Chérif Begga, Abdelhamid Merghit, **Aperçus sur la politique de gestion de taux de change en Algérie au lendemain de la transition vers la flexibilité**, Economie & Société N 8/2012.

- 9- Si Tahar Amira, Abrika Belaid, **Analyse du marché de change parallèle dans une économie dominée par l’informalité dans une perspective de sa substitution en Algérie**, Revue Etudes Economiques, Volume:15/ N°: 02 (2021).
- 10- Hadjmaoui Toufik, Benatek Hanane, **Mésalignement et efficience du taux de change parallèle « cas du dinar Algérien »**, Revue DIRASSAT, numéro économique, V. 4 N.1, Janvier 2013, Université de Laghouat.
- 11- Aigbovo. O, Izekor a.o, **Testing Arbitrage Opportunities: The Case Of The Nigerian Foreign Exchange Market**, **Journal of account any and finance**, Volume 9, Issue 2, Nigeria, 2022.

Fourth: Rapport

- 1- Noura, **La convertibilité de la monnaie dans les pays en voie de développement**, de statique économie appliquée, institut national, haut-commissariat au plan, premier ministère, royaume du Maroc,
- 2- Simon Gray, **Recognizing Reality Unification of Official and parallel Market Exchange Rates**, IFM Working paper, February 2021.
- 3- Richard Barth, **Exchange Rate Policy**, International Monetary Fund, January 1992

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة سياسة التوجه بالدينار الجزائري صوب قابلية التحويل التي تبنتها السلطات النقدية منذ بداية تسعينات القرن الماضي (في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي) ودورها في الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، وللإجابة على اشكالية البحث والوصول إلى نتائج من شأنها تمكين السلطات النقدية في تبني سياسة قابلية التحويل الكلية للدينار تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي، التحليلي، كما تم تقسيم الخطة إلى ثلاث فصول تناول الفصلان الأولان المتغيرات الأساسية للدراسة في جانبهم النظري، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لتسليط الضوء على اشكالية قابلية تحويل الدينار ودور الاجراءات المتخذة في هذا الصدد من الحد من نشاط الصرف الموازي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة التوجه بالدينار صوب القابلية الجزئية للتحويل لم تتمكن من القضاء ولا حتى الحد من نشاط السوق الموازي للصرف وذلك نظرا لظاهرة الخوف من التعويم التي يعاني منها الدينار، وكذا عدم توفر الامكانيات التي من شأنها انجاح هذه الخطوة.

الكلمات المفتاحية: قابلية تحويل العملة، سوق الصرف الموازي، الدينار الجزائري.

Abstract

This study aims to analyze the contribution of the policy of orientation in Algerian dinar towards convertibility adopted by the monetary authorities since the beginning of the nineties of the last century within the framework of the policy of economic openness and its role in reducing exchange activity in the parallel market, and to answer the problem of research and reach results that would enable the monetary authorities to adopt the policy of total convertibility of the dinar The historical descriptive approach was used, analytical, and the plan was divided into three chapters, The first two chapters dealt with the basic variables of the study, in The third chapter is devoted to highlighting the problem of convertibility of the dinar and the role of the measures taken in this regard in limiting the activity of parallel exchange.

The study found that the policy of moving in dinars towards partial convertibility was not able to eliminate or even limit the activity of the parallel exchange market, due to the phenomenon of fear of floating that the dinar suffers from, as well as the lack of capabilities that would make this step successful.

Keywords: currency convertibility, parallel exchange market, Algerian dinar.